جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التفكير النحوي عند الطبراني
في كتابه التفسير الكبير

إعداد الطالبة
رانية فرحان السقرات

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراة في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة ، 2010م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لاُتعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤته

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة رانيه فرحان السقرات الموسومة بـــ:

التفكير النحوي عند الطبراني في كتابه التفسير الكبير

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة عربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2010/05/26	مشرفاً ورئيسا
أ.د. محمد حسن عواد		2010/05/26	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2010/05/26	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		2010/05/26	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال صالح الحوامدة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694

الإهــداء

إلى روحي والديّ الطاهرين في عالم البرزخ أســكنهما الله فــسيح جنانــه، واللذين تمنيتُ أنْ يُشاركاني فرحتي، إلاّ أنّ مشيئة الله حالت دون ذلك

إلى كل شَعِلٍ اتقدّ لينيرَ العلم والهداية لطلا ب العلم ،إلى كل صوتٍ صــدعَ بقــولِ كلمة الحق.

إلى كل من ساندني في أزماتي التي ألمت بي طيلة فترة الدراسة

أُهدي ثمرة جهدي المتواضع

رانية السقرات

الشكر والتقدير

يسعني في هذا المقام، أن أتقدم بالحمد والشكر لله العلي القدير على ما منحنيه من قوة الصبر والعزم ،والمقدرة على مواصلة البحث حتى كتابة الرسالة، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مدّ لي يد العون وساهم في تذليل الصعوبات والتحديات التي واجهتني أثناء كتابة هذه الرسالة.

والشكر الخاص للأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الذي يسرّ لي سبل البحث العلمي، وما ضنَّ عليّ بنصحٍ و لا مشورة في مراحل كتابة الرسالة، منذُ أن كانت فكرة إلى أنْ خرجت إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بمزيد من الشكر والعرفان، لكل من أعضاء لجنة المناقشة .الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والدكتور عادل بقاعين والدكتور جزاء مصاروة لما تفضلوا به من قبول مناقشة الرسالة، وبذل العناء في قراءتها، ولما يقدمونه من ملاحظات واقتراحات تساهم في تقويم اعوجاج هذه الرسالة، لتستوي على عودها ويكتمل بناؤها العلمي، والله ولي التوفيق.

رانية السقرات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
فهرس المحتويات.....	ج
الملخص باللغة العربية.....	هـ
الملخص باللغة الانجليزية.....	ز
المقدمة.....	1
الفصل الأول :التعريف بالطبراني.....	4
1. 1 اسمه ومولده	4
1 . 2 رحلاته في طلب العلم.....	4
1 . 3 شيوخه.....	5
1 . 4 تلاميذه.....	7
1 . 5 سعة علمه وأقوال العلماء فيه.....	8
1 . 6آثاره العلميّة.....	10
1 . 7وفاته.....	11
الفصل الثاني: الطبراني وأصول النحو.....	12
2 .1مفهوم التفكير النحوي	12
2 .2أصول النحو عند الطبراني	14
2 .3السماع.....	15
2 .3 .1مفهومه.....	15
2 .3 .2السماع عند الطبراني.....	18
2 .3 .3 موارد السماع.....	19
2 .3 .3 .1القرآن الكريم.....	20
2 .3 .3 .2القراءات القرآنية.....	29
2 .3 .3 .3الحديث النبوي الشريف.....	38
2 .3 .3 .4الكلام العربي.....	43

2 .4 القياس 65
2 .4. 1 مفهومه..... 66
2 .4. 2 القياس عند الطبراني 69
2 .4. 2. 1 القياس على المسموع من الكلام العربي 70
2 .4. 2. 2 القياس النحوي..... 78
2 .5 الإجماع..... 82
2 .5. 1 مفهومه..... 82
2 .5. 2 الإجماع عند الطبراني..... 87
2 .6 استصحاب الحال..... 90
2 .6. 1 مفهومه..... 90
2 .6 . 2 استصحاب الحال عند الطبراني..... 95
الفصل الثالث: الطبراني ومسائل النحو..... 98
3 . 1 ما وافق فيه البصريين..... 99
3. 2 ما وافق فيه الكوفيين..... 121
3 .3 مما انفرد به الطبراني أو شاركه فيه عددٌ قليلٌ من النحاة 129
الفصل الرابع: العلة النحوية..... 138
4. 1 مفهومها..... 138
4. 2أنواع العلل وأقسامها..... 142
4. 3 العلة عند الطبراني..... 145
الفصل الخامس: مذهبه النحوي..... 158
5. 1 مفهوم المذهب النحوي 158
5. 2 مذهب الطبراني..... 160
الخاتمة..... 180
المراجع 183

المُلخص

التفكير النحوي عند الطبراني في كتابه

التفسير الكبير

رانية فرحان السقرات

جامعة مؤتة، 2010

تهدفُ هذه الدراسة إلى بيان الفكر النحوي للطبراني من خلال كتابه (التفسير الكبير) محددة مذهبه النحوي، ومصادره وأساتذته، وبيان موافقته للآراء النحوية المختلفة أو مخالفتها، وتفرده ببعضٍ منها.

وتقع الرسالةُ في مقدمةٍ وخمسةِ فصولٍ وخاتمة، وتتضمنُ المُقدّمة حديثاً عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له، والمنهج المُتّبع في هذه الدراسة.

أما **الفصل الأول**: فقد تناولت فيه حياة الطبراني من حيث : اسمه ومولده ونشأته وشيوخه وتلاميذهِ وأقوال العلماء فيه إلى حين وفاته.

وأمّا **الفصل الثاني**: (الطبراني وأصول النحو)، فقد تناولت فيه موقِفَهُ من السّماع، ومدى اعتداده بالقرآن الكريم، وقراءاته السبّعيّة منها، والشاذّة، والحديث النبويّ الشريف، والكلام العربي : نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ، في بناء قواعده النحوية، زيادة على اعتدادهِ بالقياس والإجماع واستصحاب الحال في بناء تلك القواعد.

أمّا **الفصل الثالث**: فيُعنى بالمسائل النحوية التي ناقشها الطبراني في تفسيره ،مصنفة على النحو الآتي : ما وافق فيه النحاة البصريين ،ماوافق فيه النحاة الكوفيين، ما يمكن أن يكون قد تفرد به أو وافق فيه القليل من النحاة ، وتجدرُ الإشارة إلى أنني لم أعُنَ بحصر المسائل النحويّةِ في (التفسير الكبير)، بقدر الكشف عن عمق الفكر النحوي لدى صاحبه.

ثم أفردتُ **الفصل الرابع**: (العلّةُ النحويّةُ)، فوضّحتُها من حيث المفهوم والنشأة والأنواع والأقسام، وبينتُ موقفَ الطبراني منها من خلال ذكر بعض أنواع العلل عنده.

وذكرتُ في الفصل الخامس مذهب الطبراني النحــويّ، فوضــحتُ مفهــوم المذهب النحوي مبينةً الأدلة التي يتوصل بها إلى المذهب النحوي وهي: التــصريحُ بالمذهب، ومصادرُ المؤلفِ والمصطلحُ النحويّ والآراءُ النحويّة، فبسطتُ الحــديث عن المصطلح ذاكرةً أمثلةً من المصطلحات التي استخدمها الطبراني في كتابه.

وأمّا **الخاتمة**، فقد تضمنت أهمَّ النتائج التي توصّلْت إليها الدراسة.

Abstract

Grammatical thinking according to Al-Tabaraani in his book "Al-Tafseer Al-Kabeer"

By Rania farhan Al- Sagarat

Mu'tah University, 2010

This study aims at notifying the grammatical thinking of Al-Tabaraani throughout his book "Al-Tafseer Al-Kabeer" identified by his grammatical ideology, resources and students. Then showing his agreement or objection of other grammatical opinions and with being singular with some of them.

This thesis consists of an introduction, five chapters and an outline. The introduction includes a discussion for the importance of the subject and the reason of choosing with the procedure I have followed in this study.
The first chapter includes Al-Tabaraani life: his name, birth, upbringing, Sheiks, students and the scholars' opinions of him up to his death.

The second chapter :(Al-Tabaraani wa osool Al-nahu)which includes his point of view about listening, his respect of Quran Kareem, his seven readings with its irregularities, Hadith Nabawi Shareef and the Arabic speech: its writing ,prose in constructing syntax. In addition to, his appreciation to measurement and consensus with building grammatical structures.

The third chapter concerned with the syntactic questions which were discussed by Al-Tabaraani in his interpretations arranged into the Arabic syntax sections: indicatives, subjunctives, prepostionals and subordinates. I want to indicate that Iam concerned about the meaning of the syntax thinking and its founder more than the syntactic questions in Al-Tafseer Al-Kabeer.

I specified the fourth chapter:"Al-elaa Al-Nahuia" and explained it according to concept, emerging, section and parts. I also clarified his approach by mentioning some examples of his faults or Elall.

I mentioned Al-Tabaraani's ideology in the fifth chapter; I explained its concept supported by the evidences that it may achieve which includes; interpretation of his ideology, resources, syntactic concept and opinions. I simplified the discussion of the concept exemplified by the concepts that Al-Tabaraani used in his book.

The outline or the conclusion includes the results of the study.

المقدّمـــــة

لقد يسّر الله لتفسير الطبراني الخروجَ إلى النورِ علـــى أيـــدي أهـــل العلـــم والمهتمين به، ولمّا كان ذلك التفسير أحد الكنوز الفكرية الثمينة في المحتوى، التـــي لا يوجد لها مثيل في التفاسير القرآنية الأخرى، حيثُ إنّ الطبراني عاش في الفتـــرة ما بين 260هـــ-360هـــ، وهي فترةٌ قريبةٌ من عهد النبوة والصحابة، وهي الفترة التي برزت فيها الأ صول النحوية بروزاً كبيراً في التقعيد النحوي، فاعتمد في منهجه التفسير بالمأثور الذي يُع دُ من أدقِ المناهج تفسيراً للقرآنِ، فهو يعتمدُ على مـــا ورد على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم - والصحابة فـــي بيـــان دلالات الآيـــات ومعانيها، وما ذكره النّحاةُ الأوائلُ، وخاصة أنَّ أكثر النحاةِ كـــانوا يمزجـــون بـــين التفسير والنحو، ويفسرُون القرآن بناءً على القاعدة النحوية.

ويمتازتفسير الطبراني بسهولة العبارة وغ زارة الدلالة في تفـــسير الآيـــات والسور القرآنية، إذ يُ عَدُّ بحراً واسعاً في المعاني اللغوية والشواهد الشعرية، عـــلاوةً على توجيهه للقراءات فقهياً ونحوياً، الأمرُ الذي يجعلُ منه منهلاً لكل طالبِ علم من العلوم الشرعيّة واللغويّة، ومن هنا أرتأيتُ البحثَ فـــي جانـــبِ التفكيـــر النحـــ وي للطبراني في هذا التفسير، ولا سيما أنّ هذا الجانب النحوي وغيره من جوانب اللغـــة لم يُطرقْ من قبلُ، إذ اقتصرت الدراسات حول الطبراني على مجالات الدراســـات الإسلامية وعلوم الحديث، فكانت فكرة البحث.

ومما زادني تعلقاً بفكرة البحث في هذا التفسير، ما أُثير حوله من ردود فعلٍ تشكك في نسبته لمؤلفه، التي جاءت مبنيةً على الظن الأمر الذي لم يقلل من قيمـــة هذا التفسير وشأنه.

ويُعدُّ الطبراني من كبار المحدّ ثين الملتـــزمين بـــذكر الأحاديـــث والأخبـــار بأسانيدها، وهو أمرٌ ظاهرٌ في معاجمه الثلاثة (الكبير، والأوسط، والصغير)، وهـــي كتبٌهاكلُّبحثُ في علم الحديث، ومنهجه فيها الإس ناد كما هو معروف، وبقيت هذه الحقيقةُ معروفةً عنه إلى أنْ ظهر أخيراً تفسيره الكبير ليبين لنـــا أنّ الطبرانـــي – كذلك-مفسرٌ من مفسريالقرآن الكريم، ومن هنا تكمن أهمية الدر اسة، فـــي أنّهـــا

تحاول أن تثبتَ إلى جانب ذلك كله حقيقةً أخرى تحسبُ لهذا العالِمُ الجليل، وهي أن الطبراني مفكرٌ نحويّ.

فهدفت الدّراسة إلى بيانِ الفكر النحوي للطبراني من خلال كتابه (التفسير الكبير)، محددةً مذهبه النحويّ، ومصادره، وأساتذته، وبيان موافقته للآراء النحويّة المختلفة أو مخالفتها والتفرد ببعض الآراء.

أمّا عن منهج الدراسة، فقد اعتمدتُ المنهج الوصفيّ التفسيريّ الذي يقوم على رصد الظواهر النحويّة في (التفسير الكبير) للطبراني، ثم تفسيرها ضمن معطيات البحث، الآراء التي اتفق فيها مع النحاة، والآراء التي خالف فيها النحاة، والآراء التي تفرد بها.

هذا وقد جاءت الرسالة في خمسةِ فصول وخاتمة.

الفصل الأول: خصصته لترجمة الطبراني، فعرّفت باسمه ومولده، كما تحدثتُ عن نشأته وأهمِ شيوخه وتلاميذه، وأوردتُ نماذجَ من أقوال العلماء فيه.

الفصل الثاني: (الطبراني وأصول النحو)، كان لا بُدَّ قبل الدخول إلى الأصول النحويّة للتعريف بالتفكير بشكل عام والتفكيرِ النحوي بشكل خاص ، ثم تناولت فيه موقف الطبراني من أصول النحو : السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، فعرّفتُ بكل أصلٍ من هذه الأصول. وانتهيتُ إلى أنَّ الطبراني يَبْنِي قواعِدَهُ النَّحويّةِ على القرانِ الكريم، وقراءاتِه السبعيّة منها والشاذةِ، والحديث النبويّ الشريف، والكلام العربي: نَظْمِهِ ونَثْرِه، كما اعتدَّ بأصول النحو الأخرى (القياس، والإجماع واستصحاب الحال)، في بناء تلك القواعد.

الفصل الثالث: (الطبراني ومسائل النحو)، تناولت في هذا الفصل مجموعة من مسائل النحو التي اخترتها من (التفسير) لأقف على شخصيّة الطبراني النحويّة، حَيْثُ بيّنتُ من خلال هذه المسائل، ما وافق فيه النحويين البصريين، والنحويين الكوفيين، وما تفرد به أو شاركه فيه عددٌ قليل من النحاة.

الفصل الرابع: تناولتُ فيه العلّةَ النحويّةَ التي تُعَدُّ ركناً من أركان القياس، إلا أنني أفردتُ لها فصلاً خاصاً، لِمَا لها من أهمية كبيرة عند الطبراني، ولاعتباره من أشدِ المدافعين عنهاوقد جاء هذا الفصل في قسمين : تحدثتُ في الأول عن

العلة من حيث : المفهومُ والأنواعُ والأقسامُ وبعض آراء النحاة فيها، وتحدثتُ في الثاني عن العلّة عند الطبراني، إذْ بيّنتُ موقفه منها، وذكرتُ أبرز أنواع العلل عنده.

الفصل الخامس: تحدثتُ فيه عن مذهب الطبراني، مُوضحةً مفهوم المذهب النحوي، ثم ذكرتُ الأدلةُ التي يُتَوصَلُ بها لمعرفة المذهب النحوي، وهي : التصريح بالمذهب، ومصادر المؤلف، والمصطلح النحوي والآراء النحوية.

وأفضتالدّراسة إلى نتيجةٍ مفادُها أنَّ الطبراني يميلُ كثيراً إلى النحو البصري، على الرغم من اعتداده ببعض الآراء الكوفيّة، كما يمكن عدّه مِنْ رُواد المنهج الوصفي وإن ظهرت في مسائله بعض الجوانب المعيارية التحويلية.

أما **الخاتمة** فقد تضمنت أهمَّ النتائج التي توصلّتْ إليها الدراسة.

وأخيراً، فهذاملي المتواضع أضعهُ بين أيديكم لتبدو املاحظاتكم القيّمة حوله، فإن كنتُ قد وفقُ وهو الرّجاء والأمل فالفضلُ لله سبحانه ، وإن كنت قد أخطأت أو زللتُ، فيكفيني أنني حاولت واجتهدتُ وحسبي أن أنالَ أجر المجتهدين.

الفصل الأول

التعريف بالطبراني

1. 1اسمه ومولده: -

هو الإمامُ، الحافظُ، الثقةُ، الرّحالُ، الجوّ الُ، محدِّثُ الإسلام، علَ مُ المعمَّـــر ين، أبو القاسم، سُليمان بنُ أحمد بن أيّوب بن مُطير الّ لخمي الشاميُّ الطّبرانيُّ، صـــاحب المعاجم الثلاثة[1].

ولد في صفر سنة ستين ومائتين بطبرية، وهي مدينة من مدن الأردن بنا حية الغور[2]وإليها ينتسب، وقد ذهبتْ بعضُ المصادرإلى أنه ولد بمدينة عكا [3]، ولعل ذلك من باب الوهم باعتبار أنَّ أمّهُ عكاوية.

1. 2 رحلاته في طلب العلم: -

اعتنى به أبوه، وحرص عليه، ورحل به في حداثة سنه . كان أول سماعه في سنة ثلاث وسبعين ومائتين بطبرية، ورحل إلى القدس سنة أربع وسبعين ومـــائتين، ثم إلى قيسا ريّة سنة خمس وسبعين ومائتين، فسمع من أصحاب محمد بـــن يوســـف

---

(1) انظر: (السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 562هـــ)، الأنساب: تحقيق محمّد عوامة. بيروت- لبنان/ 199/8 ابن خلكان؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، ت (681هـــ): وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت: 407/2، الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت748هـــ)، تذكرة الحُفّاظ، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان: 912/3-917، الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحيّ ابن العماد، ت(1089هـــ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي بيروت: 30/3).

(2) السمعاني؛ الأنساب: 200/8.

(3) انظر: (ابن خلكان، وفيات الأعيان: 407/2، الذهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت (748هـــ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوطي وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة-بيروت ط1، 1983هـــ: 119/16، الداوودي؛ الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد ت (945هـــ)، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1، 1983م.

الفِرْيَابيُّ[1] رحل إلى حمص، وجَبَلة، ومدائن الشام، وحجَّ، ودخل اليمن، وَرَدَّ إلى مصر، وبرقةَ ثم إلى العراق، وأصبهان فقدمها سنة التسعين ومائتين، وخرج منها، كما رحل إلى الجزيرة، وفارس، ثم عاد أدراجه إلى أصبهان، واستقر فيها، وبقي فيها محدّثاً ستين سنة إلى أن توفي فيها[2].

وقد استغرقت رحلاته تلك ستة عشر عاماً، لقيَ خلالها الرجالَ وكتب عمّن أقبلَ وأدبرَ وبعَ في هذا الشأن وجمع وصنَّف وعُ مِّر دهراً طويلاً ، وازدحم عليه المحدِّثون، ورحلوا إليه من الأقطار [3]، لقي أصحاب يزيد بن هارون، وروح بن عبادة، وأبي عاصم، وحجّاج بن محمد، وعبد الرزاق، ولم يزل يكتب حتى كتب عن أقرانه وحدّث عن ألف شيخٍ أو يزيدون[4].

1. 3 شيوخه:-

حدّث الطبراني – كما مرّ عن ألف شيخ أو يزيد ون، فسمع خلقاً كثيرين منهم:-

1- هاشم بن مرثد الطبراني عن آدم، قال ابن حيان "ليس بشيء"[5].

2-إسحاق بن إبراهيم الدَّبري : مُسْنِدُ اليمن، وصاحب عبد الرزاق، وشيخ العربية أبي العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد[6].

3- إدريس العطار:وهو ابن أبي محمد العطّار، حدّ ث عن أبي بدر شجاع بن الوليد خمسة أحاديث، قال البغدادي :"ولا يَعْرف أصحابُنا البغداديون لإدريس

---

(1) "هو أبو عبد الله محمد بن يوسف، الفريابي الحافظ... توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين بقيسارية. الحنبلي، شذرات الذهب 28/2".

(2) الذهبي؛ سير أعلام النبلاء: 120/16.

(3) الذهبي، المصدر نفسه: 119/16-120.

(4) الذهبي، المصدر نفسه: 120/16.

(5) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت- لبنان: 290/4.

(6) الذهبي، تذكرة الحفّاظ: 585/2.

شيئاً مسنداً سوى هذه الأحاديث "، روى عن الطبراني عن يزيد بن هـارون، وعبد العزيز بن أبّان أحاديث عدة. ذكر الدارقُطْني وقال "متروك"[1].

4- بشر بن موسى : المحدّث الإمام الثبت أبو علي الأسدي البغدادي. كان أحمد بن حنبل يكرمه . وقال الدارقطني: "ثقة نبيل" مات سنة ثمان وثمانين ومائتين[2].

5- علي بن عبد العزيز البغوي : أبو الحسن الحافظ الصدوق، شيخ الحرم ومصنف المسند، قال أبو حاتم : "صدوق" وأمّا النَّسَائِي فمقته لكونه كان يأخذ على الحديث.ولا شك أنه كان فقيراً مجاوراً، توفي سنة ست وثمانين ومائتين[3].

6- أبو زرعة الدمشقي الحافظ الثقة محدّث الشام عبد الرحمن بن عمرو . قال أبو حاتم: "صدوق"، مات في جمادى الآخرة سنة إحدى وثمانين ومائتين[4].

7- النَّسَائِي الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضين صاحب السنن، قال الدارقُطْني: وكان" أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال " توفي بفلسطين سنة ثلاث وثلاثمائة [5]، وقد اشترك معه الطبراني بعدد من الشيوخ.

8- عبد الله بن أحمد بن حنبل الإمام الحافظ الحجة أبو عبد الرحمن محدّث العراق، قال أحمد بن المنادي في تاريخه : "لم يكن أحد أروى في الدنيا عن أبيه من عبد الله بن أحمد . وقال: "ما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون لعبد

---

(1) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

(2) الذهبي، تذكرة الحفّاظ:611/2.

(3) الذهبي، المصدر نفسه: 623/2.

(4) الذهبي، المصدر نفسه: 624/2.

(5) الذهبي، المصدر نفسه: 701/2.

الله بمعرفة الرّجال، ومعرفة علل الحديث، والأسماء والمواظبة، حتى أفرط بعضهم وقدّمه على أبيه في الكثرة والمعرفة"[1].

9-يحيى بن أيوب العلّاف : كان من كبار شيوخ الطبراني، روى عنه النسائي وقال فيه: "صالح" توفي سنة تسع وثمانين ومائتين[2].

1. 4تلاميذه:-

روى عن الإمام الطبراني العديد من تلاميذه الذين أصبحوا من أعلام المحدّثين فمن حدّث عنه من شيوخه:-

1- أبو خليفة الجُمَحِي : الفضل بن الحباب . قال الذهبي: مُسْنِدُ عصره بالبصرة . وكان ثقةً عالماً ما علمت منه ليناً إلا ما قاله السليماني : إنه من الرافضة، فهذا لم يصح عن أبي خليفة. مات سنة خمس وثلاثمائة[3].

2- ابن عُقدة: أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي حافظ العصر، والمحدّث البحر[4]، وقال في الميزان: "محدّث الكوفة شيعي متوسط ضعّفَه غيرُ واحدٍ، وقوّاه آخرون"[5].

وقد حدّث عنه من تلاميذه نفرٌ كثيرٌ منهم:-

1-أبو بكر بن مردوية : الحافظ الثبت العلاّمة أبو بكر بن أحمد بن موسى بن مردوية الأصبهاني؛ صاحب التفسير، والتاريخ، وغير ذلك عمل المستخرج على صحيح البخاري، وكان قيماً بمعرفة هذا الشأن بصيراً بالرِّجال، طويل الباع، مليح التصانيف. مات سنة عشر وأربعمائة[6].

---

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 665/2.

(2) العسقلاني، شهاب الين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تهذيب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان ط1، 1994م، الحنبلي، شذرات الذهب: 202/2.

(3) الذهبي؛ ميزان الاعتلال: 350/3، الذهبي، تذكرة الحفّاظ: 670/2.

(4) الذهبي، تذكرة الحفّاظ: 839/3.

(5) الذهبي، ميزان الاعتلال: 136/1.

(6) الذهبي، تذكرة الحفّاظ: 3/ 1050.

2- أبو نعيم الحافظ الكبير محدِّث العصر أحمد بن عبد الله بن أحمد المهرانـــي الأصبهاني صاحب كتاب "حلية الأولياء" و ذكر أخبار أصبهان "، قال ابـــن مردوية: "كان أبو نعيم مرحولاً إليه، لم يكن في أفق من الآفاق أحفظ منـــه ولا أسند منه..." [1].

3أبو الفضل أحمد بن محمد الجارودي :قال أبو نعيم : "يعرف الحديث ويذاكر به" قدم أصبهان سنة إحدى وستين وثلاثمائة. وكان يصحب أبا نعيم[2].

4- أبو الحسين بن فاذشاه : هو أحمد بن محمد بن فاذشاه؛ صـــاحب الطبرانـــي، سماعه صحيح، لكنّه شيعي معتزلي رديء المذهب، مات سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة[3].

5- ابن ريذة: أبو بكر محمد بن عبد الله بن ريذة.

1. 5سعة علمه وأقوال العلماء فيه: -

والمطلعُ علىمؤلفات الطبراني المتنوعة يلحظُ سعة اطلاعه، وغزارة علمه حتى نال إعجاب العلماء، وأغدقوا عليه عبارات الإطراء والثناء، فقـــد قـــال عنـــه السمعاني: "حافظ عصره وصاحب الرحلة، رحل وأدرك الشيوخ وذاكـــر الحُفّـــاظ وسكن أصبهان في آخر عمره وصنف التصانيف"[4].

وقال عنه الذهبي : "مسند الدنيا... وكان من فرسان هذا الشأن مـــع الـــصدق والأمانة..." [5]، وقال: "ولم يزل حديث الطبراني رائجاً نافقاً مرغوباً فيه، ولاســـيما في زمان صاحبه ابن ريذة، فقد سمع منه خلائق، وكتب السلّفي عنه نحو مئة نفـــس منهم..." [6].

---

(1) الذهبي، تذكرة الحفّاظ: 1094/3.

(2) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت430هـــ)، كتاب ذكر أخبار أصبهان، دار الكتاب الإسلامي: 166/1، وانظر ترجمته في الذهبي ،التذكرة:(1054/3).

(3) الذهبي ، ميزان الاعتدال :136/1

(4) السمعاني، الأنساب: 199/8.

(5) الذهبي، تذكرة الحفّاظ: 912/3.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 128/16.

ويصفه ابن خلكان بقوله : "كان حافظ عصره "[1] ، وقد اتفق معه في هذا الوصف ابن عساكر قائلاً: " أحد الحفّاظ المكثرين والرّحالين"[2].

وقال عنه ابن العماد الحنبلي : "كان ثقة صدوقاً واسع الحفظ بصيراً بالعلل والرِّجال والأبواب كثير التصانيف"[3].

يشهد له بالعلم أبو نعيم الحافظ، فيقول : سمعتُ أحمد بن بندار يقول : "دخلت العسكر سنة ثمانٍ وثمانين ومئتين، فحضرتُ مجلس عبدان، وخرج ليملي، فجعل المُستملي يقول له: إن رأيتَ أن تُملي به، فيقول : حتى يحضر الطبرّاني، قال : فأقبل أبو القاسم بعد ساعة متَّزراً بإزار مُرتدياً بآخر، ومعه أجزاء، وقد تبعهُ نحو من عشرين نفساً من الغرباء من بلدان شتى حتى يُفيدهم الحديث"[4].

قال أبو بكر بن أبي علي : سأل والدي أبا القاسم الطبراني عن كثرة حديثه، فقال: "كنتُ أنام على البواري[5] ثلاثين سنة"[6].

ومما يؤكد سعة اطلاعه وسعة حفظه؛ ما قاله أبو الحسن أحمدُ بن فارس اللُّغوي: سمعتُ الأستاذ ابن العميد يقول: كنت أظنُّ أنَّ في الدنيا حلاوةً ألذَّ من الرئاسة والوزارة التي أنا فيها، حتى شاهدتُ مذاكرةَ أبي القاسم الطبراني وأبي بكر الجعَابي بحضرتي، فكان الطّبرانيُّ يغلبُ أبا بكر بكثرة حفظهِ، وكان أبو بكر يغلب بفطنتهِ وذكائهِ حتَّى ارتفعتْ أصواتُهُما، ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبَه، فقال الجِعابي: عندي حديثٌ ليس في الدنيا إلاّ عندي، فقال : هات، فقال: حدثنا أبو خليفة الجُمَحي، حدثنا سُليمان بن أيُّوب، وحدَّث بحديثٍ، فقال الطبراني : أخبرنا سُليمان بنُ

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان: 2/ 407.

(2) ابن عساكر،علي بن الحسن بن هبة الله ، تهذيب تاريخ دمشق، تحقيق عبد القادر أفندي: 366/4.

(3) الحنبلي، شذرات الذهب: 30/3.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 16/ 123.

(5) جمع بارية وهي الحصير.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 122/16، الداوودي، طبقات المفسرين: 205/1.

أيوب، ومني سمعهُ أبو خليفة، فاسمع مني حتى يعلو فيه إسنادك، فخجل الجعـــابي، فوددت أن الوزارة لم تكن، وكنت أنا الطبراني، وفرحتُ كفرحه، أو كما قال." [1]

1. 6أثاره العلمية

ترك الإمام الطبراني العديد من المؤلفات في الحديث والتفسير، والسنة والدلائل ما بين مطبوع ومحفوظ، إلا أننا نقتصر الحديث على المطبوع منها، وأهمها.

1- **المعجم الكبير**: طبع في خمسة وعشرين مجلداً بتحقيق الشيخ حمـــدي عبـــد المجيد السلفي، وهو معجم أسماء الصحابة وتراجمهم وما رووه، لكن لـــيس فيه مسند أبي هريرة ولا استوعب حديث الصحابة المكثرين.
2- **المعجم الأوسط**: جاء في خمسة مجلدات، وهو مَّرتب على شـــيوخه. فـــأتى عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، بيّن فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: "هذا الكتاب روحي"[2].
3- **المعجم الصغير**: جاء في مجلد، وعن كل شيخ حديث.

أمّا مؤلفاته الأخرى فمنها:-

1- كتاب "الدعاء" في مجلد كبير.
2- كتاب السنة.
3- كتاب "حديث الشاميين".
4- كتاب "الطوالات في الحديث".
5- كتاب النوادر.
6- كتاب الأوائل.
7- كتاب مسند أبي سفيان.
8- كتاب مسند (شعبة).
9- كتاب المناسك.

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 124/16 و الذهبي ،تذكرة الحفّاظ: 915/3.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 122/16.

10- الأحاديث الطوال.

11- كتاب مكارم الأخلاق.

12- كتاب دلائل النبوة.

13- كتاب التفسير: والذي نحن بصدد دراسته.

1. 7وفاتـــه

يُعدّ الطبراني من المعمَّين، فقد عاش مائة عامٍ وعشرة أشهر . قال أبو نعيم الحافظ: "توفي الطبرانيُّ لليلتين بقيتا من ذي القعـــدة ســـنة ســـتين وثـــلاث مئـــة بأصبهان"[1].

وقيل إنّه توفي في شوال، ودُفن إلى جانب حممة الدَّوسيِّ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

فرحمةُ الله تعالى عليه، وجزاه الله عنَّا وعن المسلمين كلَّ خير.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 129/16، والذهبي، تذكرة الحفّاظ: 917/3.

(2) ابن خلكان. وفيات الأعيان: 407/2.

الفصل الثاني

الطبراني وأصول النحو العربي

2 .1التمهيد:

مفهوم التفكير النحوي

التفكيرُ لغةً: من فَكَر الفَكْرُ، والفِكْرُ بالكسر والفتح إعمالُ النظرِ في الشيء[1]. والتَفَكُّرُ: التأمل.أَفكَرَ في الشيء وفَكَّر فيه وتَفَكَّرَ بمعنىً .ورجلٌ فِكّيــرُ، مثــال : فسِّيق: كثيرُ التفكُّر[2].

وجاء في الكُليات: "الفِكرُ: هو حركةُ النفسِ نحو المبادئ والرجوع عنها إلى المطالب[3].

التفكيرُ اصــطلاحاً : لقد تباينت وجهاتُ نظر العلماء والباحثين التربويين حول تعريف التفكير، إذ قدّموا تعريفات مختلفة استناداً إلى أســس واتجاهــات نظريــة متعددة، وليس من شك أن لكل فرد أسلو به الخاص في التفكير، الذي قد يتأثر بــنمط تنشئته ودافعيته وقدراته وخلفيته الثقافية وغيرها، مما يميّزه عن الآخــرين، الأمــر الذي قاد إلى غياب الرؤية الموحدة عند العلماء والباحثين بخصوص تعريف التفكير.

فيعرّفه ديبونو (DeBono) بقوله[4]التفكير هو العمليّة التي يمـ ارس عليها الذكاء من خلالها نشاطه على الخبرة، أي أنّه يتضمن القدرة على استخدام الــذكاء

---

(1) انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر- بيروت 1978م: 11/2 وابن منظور، لسان العرب، دار صادرن مادة (فكر):65/5.

(2) انظر: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق: أحمد عبد الغفّار عطّار، مطابع دار الكتاب العربي- مصر: 783/2.

(3) الكفوي؛ أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة –بيروت. ط3، 1993: 697.

(4) نقلاً عن: أبو جاد، صالح محمد علي، تعلم التفكير النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2007م: 27.

الموروث وإخراجه إلى أرض الواقع، مثلما يُشيرُ إلى اكتشاف مُتَبصرٍ أو متأنٍ من أجل الوصول إلى الهدف".

وقد عرَّف (أندرسون) التفكير بأنه مجموعة من البُنى المفاهيميّة لفهم مجـــال ما، ولكنّه ليس مُحكماً بما فيه الكفاية ليشكل نظرية صالحة للتنبؤ[1].

أما كوستا وكاليك (costs & kallic)، فقد عرّفا التفكير بأنه المعالجة العقلية للمدخلات الحسيّة بهدف تشكيل الأفكار من أجل إدراك المثيرات الحـــسيّة والحكـــم عليها[2].

ويقدّم مجدي حبيب تعريفاً للتف كير على أنَّه عمليّة عقليّة معرفيّة وجدانية عُليا تُبنى وتُؤسس على محصلة العمليّات النفسية الأخرى كالإدراك والإحساس والتخيل، وكذلك العمليّات العقليّة كالتذكر، والتجريد، والتعميم والتمييز والمقارنة والاستدلال، وكلَّما اتجهنا من المحسوس إلى المجرد كان التفكي ر أكثر تعقيداً . كما يؤكد حبيـــب على أن التفكير بوجه عام لا يتم إلاّ إذا سبقته مشكلة تتحدى عقل الفـــرد وتحـــرّك مشاعره وتحفّز دوافعها[3].

ويرى جروان أنّ التفكير عبارة عن سلسلة من النشاطات العقلية التي يقـــوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير يتم استقباله عن طريق واحدة أ و أكثر من الحـــواس الخمس، اللمس والبصر والسمع والشم والذوق[4].

ونخلصُ مما سبق أن التفكيرَ بمعناه العام :هو نشاط ذهني عقلي يختلف عـــن الإحساس والإدراك ويتجاوز الاثنين معاً إلى الأفكار المجردة[5].

---

(1) مارازانو، وآخرون، أبعاد التفكير، ترجمة يعقوب حسين نشوان ومحمد صالح خطاب، ط2، 2004م: 18.

(2) نقلاً عن، أبو جاد، تعلم التفكير:27.

(3) حبيب، مجدي، اتجاهات حديثة في تعليم التفكير استراتيجيات مستقبلية للألفية الجديدة، دار الفكر العربي- القاهرة، ط1، 2003م:8.

(4) جروان، فتحي، الإبداع مفهومه معاييره مكوناته نظرياته خصائصه مراحل قياسُه وتدريبه، دار الفكر –عمان- الأردن، ط1، 1999م: 20-32.

(5) معمار، صلاح صالح، علم التفكير، دار ديبونو للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2006م: 20.

أمّا عن مفهوم التفكير النحوي؛ فقد حاول الدكتور علي أبو المكارم أن يضع له حداً من خلال تفريقه بين مصطلحي أصول التفكير النحوي وعلم أصول النحو، وذلك بقول في تحديد مفهوم أصول التفكير النحوي " "إن هذا الاصطلاح الذي نستخدمه نقصدُ به دراسة الخطوط الرئيسية التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء وهذه الخطوط العامة قديمة جداً في البحث النحوي...، أما علم أصول النحو " فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتّبعت في الإنتاج النحوي"[1].

إذن التفكير النحوي هو الخطوط الرئيسة التي سار عليها البحث النحوي، والتي تعود إلى بداية نشأة البحث النحوي العربي.

2. 2 أصول النحو عند الطبراني:

تُعدُّ الأصول النحوية من أهم مصادر البحث النحوي، فعلى الدارس للنحو العربي الوقوف عليها وتأملها؛ فهي "الأسس التي بُنيعليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدُّ الجسم بالدم والحيوية[2].

فالأصول هي المادة الخام الأسس العامة والأبنية الرَّئيسة للنحو وأدلّته وبها يمكن وضع قواعد أنظمة عامة تحكم النحو في مسائله وتطبيقاته وأدلته استدلالاً واحتجاجاً.

وهذه الأصول لم تكن حديثة العهد،بل كانت معروفة لدى النحاة القدماء، إلاّ أنَّها لم تُدرس دراسة منهجيّة في مؤلفات خاصة بها، بل جاءت متناثرة في كتبهم هنا وهناك، وهذا لا يقلل من جهودهم المبذولة في البحث بتلك الأصول، وبقيت كذلك

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية: 3 و4.

(2) عيد، محمد 1978م، أصول النحو العربي، القاهرة، عالم الكتب.

إلى أن صيغت صياغة منهجية مجتمعة على يد ابن جنـــي، وابـــن الأنبـــاري، ثـــم السيوطي لتصبح بذلك علماً له منهجهُ وحدوده[1].

وتقسم الأصول النحوية إلى أربعة أقسام:-

1- السماع أو (النقل).

2- القياس.

3- الإجماع.

4- استصحاب الحال.

ومن خلال دراستنا لكتاب الطبراني، نجده يركز على أصلين من أصول النحـــو وهما: السماع والقياس.

2 .3السّماع

2 .3 .1مفهومه:-

اعتدّ النحاة في بناء قواعدهم بالسماع (النقل) أصلاً من أصول النحو العربي، زيادة على اعتدادهم بالقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

فالسماع لغةً:اسمٌ لِمَا استَلَذتْ بهِ الأذن، من صوتٍ حسنٍ، وهو كلُ ما سَمِعْتَ بهِ فشاعَ وتُكُلِّمَ به [2]، ويعني كذلك :إيناسُ الشيء بالأذن [3]. والقبولُ والعمـــلُ بمـــا يُسمع[4].

أمّا في الاصطلاح فيُعرِّفه الأنباري بقوله [5]: "النقـــل هـــو الكـــلام العربـــي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج من حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة، فخرج عنه إذا

---

(1) نحلة، محمود أحمد، 1987م، أصول النحو العربي، بيروت- لبنان، ط1: (15-27).

(2) ابن منظور، دار صادر (سمع): 162/8.

(3) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، 1991م، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، بيروت- دار الجيل، ط1: 102/3.

(4) ابن منظور: اللسان (سمع): 162/8.

(5) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، 1971م، الإغراب في جدل الإعراب، ولُمع الأدلة في أصول النحو، قدم لها: سعيد الأفغاني، بيروت- دار الفكر، ط2: 45و 81.

ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذَّ من كلامهم، كالجزم بـــ "لـــن" والنصب بـــ"لم".

ويقولُ السيوطي في حدِّه [1]: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه أنواع لا بُدَّ فيها من الثبوت".

ومن خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الأنباري والسيوطي قد اختلفا في تسمية المصطلح، إلاّ أنَّهما يتفقان في أن النقل أو السماع يشتمل على ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعيّة من أدلة النحو، وهي: القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكلام العرب شعراً كان أم نثراً[2]، غير أن الأنباري قيّدهُ بالكثرة كمقياس للأخذ به.

ويرى علي أبو المكارم أن السّماع هو "ما يرويه العالِمُ بعدَ سماعه بنفسه، وأمّا ما يرويه من عالم آخر، أو عن جيل سابقٍ من العلماء، أو عن مُصنَّف من المُصنَّفات اللُّغوية، أو كتاب من كتب النحو، فلا نعدُّه سماعاً وإنَّما نعدُّه روايةً"[3].

ويرى أنّ الفيصلَ في هذه التفرقة؛ هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها، فإذا كان هنالك فواصل –ولو بعالم- كانت روايةً، وأمّا إذا كان الدارس هو الذي سمع بنفسه عددناه من قبيل السّماع[4].

إذن فالسّماع ما سُمع مباشرة بالأذن دون وساطة، فإن كان هناك فاصل ما بين المتحدث والراوي ولو بشخص واحد عُدّ ذلك رواية.

والسماع طريق مهم اعتمده اللغويون والنحاة القدامى بصريين كانوا أم كوفيين، وجعلوه أساساً استندوا إليه في تقعيد اللغة واستنباط قواعدها النحوية

---

(1) السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1998م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1: 24

(2) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء د.ت، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار النهضة القاهرة: 55، نحلة، أصول النحو: 33.

(3) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي:21.

(4) أبو المكارم، المصدر نفسه: 21.

والصرفيّةفهو المرحلة التي تسبق القياس . فالسمّاع –إذن- أصل، والقيـــاس قـــائم عليهوأن السّماع يَنْقُضُ قياساً سابقاً [1].فيقول ابن جني : "إذا أدّاك القياسُ إلى شيءٍ ثُمَّ سَمِعْتَ العربَ نَطقَتْ فيه بشيءٍ آخر، على قياس غيره، فدَعْ ما كُنْتَ عليه"[2].

ولم يكن اعتماد النحاة على أصل السَماع اعتباطياً، وإنّما حدَّدُوا النقل بحدودٍ زمانيةٍ، ومكانيةٍ معينةٍ بمن تُرتَضَى لُغتُه، ويُعتدُّ بفصاحته، فمنهم من التـــزم بهـــذا التحديد، كالبصريين، ومنهم من تجاوز هذه الحدود فاعتدّ بها وبغيرها كالكوفيين.

وذكر السيوطي في الاقتراح وثيقة الفارابي التي تحدد البيئة المكانية ومنهـــا : كانَّت قريش أجودَ العرب انتقاءً للأفصحِ مـــن الألفـــاظ ،و أســـهلها علـــى اللـــسان عندالنطق، وأحسنها مسموعاً، وإبانةً عّما في النفس، والـــذين عـــنهم نُقلـــتْ اللغـــة العربية، وبهم اقتُدي وعنهُمخذ اللسان العربيُّ من بين قبائل العرب، هـــم : قَـــيْسٌ، وتميمُ، وأسَدٌ، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمهُ، وعليهم اتُّكِـــلَ فـــي الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعضُ كنانة، وبعض الطائيين، ولـــمْ يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّهُ لم يُؤخذْ عن حَضَرِيٍّ قطُّ، ولا عن سُكّان البراري ممَّ ن كان يسكنُ أطراف بلادهم التي تجاورُ سائر الأمم الذين حولهم، فإنّهُ لم يُؤخذ لا من لَخْمٍ ولا جُذَامٍ، فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبطِ، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام.. [3]".

أمّا البيئة الزمانية، فقد تمتحديدها من قبل المتشدّدين من نحـ اة البصرة "إذ قيّد النحويون الاستشهاد بالكلام العربي المسموع من القبائل التي يُوثَـــقُ بنقـــاء لغتهـــا

---

(1) السيّد، عبد الرحمن، د.ت، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطوُّرها، مصر، دار المعارف، ط1:11، آل ياسين، محمد حسين (1980م)، الدراسات اللغوية عند العرب في نهاية القرن الثالث الهجري، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1: 342-343.

(2) ابن جني، أبو الفتح عُثمان بن جني (ت392هـــ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان: 162/1،و السيوطي، الاقتراح: 16.

(3) السيوطي، الاقتراح، 1998م:33، الشاوي، يحيى بن محمد أبو زكريا المغربي الجزائري، د.ت، ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو، تقديم وتحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعد علي: 47-48.

وصفائها من أعراب البادية، وأعراب الأمصار فلا تتجاوز الفترة الزمانيةُ للاحتجاج بلغتهم القرن الثاني الهجري، أمّا الاحتجاجُ بالشعر فينتهي ببداية الدّولة العبّاسية ونهاية الدولة الأموية (132هـ) [1].

فهاتان البيئتان: الزمانية، والمكانيةُ التزم بهما النّحاةُ البصريون، وخرج عنهما النحاة الكوفيون، إذ أخذوا، ونَقَلوُا عن العرب من تلك البيئتين، ثُمَّ وسّعُوا في ذلك واستشهدوا بشعرٍ ونثرٍ من غيرهما، فقاسُوا على كلام العرب المسموع إنْ كان شاذاً، أو نادراً، أو غيرَ معروف القائل، "فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون، واعتمدوا على لُغات أُخرى أبى البصريون الاستشهاد بها وهي : لَهجاتُ سكانِ الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطمية الذين غلّط البصريون لغتهم، ولحَّنُوها..." [2].

فالسّماع بهذا التحديد : "الأخذ عن العرب الفصحاء، ونقل لغاتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم، وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل عنهم، ومتابعتهم في حياتهم اليوميّة، وشؤونهم المعيشيّة، وكان هذا السَّماعُ هدفَ العلماء، ومبتغى الرواة، ومقصد الأوائل من النحاة، كانت الرّحلة إلى البادية أمراً مألوفاً،وكانت مشافهة الأعراب تكاد تكون الطريق الطّبعي للإلمامِ باللغة، والوقوف على أسرارها"[3].

ومصادر السّماع تتمثل في : القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نَظْمِه ونثره.

2 .3 .2السماع عند الطبراني

لقد اعتمد الطبراني في تلقي العلوم على السّماع والأخذ عن الرّجال -كما ذكر سابقاً في ترجمته- فقد كان أول سماعه في سنة ثلاث وسبعين ومائتين بطبرية،

---

(1) الحموز، عبد الفتاح ، 1997، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر،عمان-الأردن /دار عمار ط1: 17

(2) الحديثي، خديجة، 1974م، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت:81.

(3) السيد، مدرسة البصرة:236.

وهو الأصل النحوي الذي اعتدّ به العديد من النحاة لبناء قواعدهم النحوية.

فالسّماعُ من المصادر الأساسية التي تطالعنا في كتاب (التفسير الكبير) إذْ اعتمد الطبراني اعتماداً كبيراً على القرآن وقراءاتهِ وبعض الحديث، وكلام العرب : نظمهِ ونثره، حيث شكلت مادة غزيرةً تعكسُ اهتمام الطبراني بالسماع.

ومن مظاهر اعتداده بالسماع أنّ ه بنى كثيراً من قواعده على ما سُمِعَ من العرب، ومما يؤكد اعتداده بالمسموع من الكلام العربي والتزامه الشديد به تلك الإشارات والإيماءات التي تتردد في كتابه (التفسير الكبير) منها قوله في مسألة (جواز إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع)ويُحكى عن بعض أهل اللغة جواز "[1] جمع الفعل متقدماً على الاسم كما يُقال : أكلوني البراغيث..." [2]، وفي تعليقه على قراءة يحيى بن وثّاب وأبي رجاء [3]: "قد ضَلِلْتُ"[4] بكسر اللام، "وهما لغتان، إلاّ أن الفتح أفصح، لأنلهلغة أهل الحجاز "[5] وقوله: "يقول العربُ: قَتَلْنَا بني تميم؛ وإنما قُتِلَ بعضهم"[6].

2 .3 .3 موارد السماع:

لقد اشتمل السّماع عند الطبراني على الموارد الآتية:-

القرآن الكريم، وقراءاته، الحديث النبوي الشريف وهو نادر إذ ينحصر في القليل من الأحاديث، الكلام العربي: نظمه ونثر

---

(1) وجاءت في التفسير (جواب).

(2) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت 360هـ)، التفسير الكبير، ضبطه وعلّق عليه، هشام عبد الكريم البدراني الموصلي، دار الكتاب الثقافي، الأردن-اربد، ط1، 2008م: 427/2.

(3) مكرم، عبد العال مكرم وأحمد مختار عُمر، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1982م: 274/2.

(4) الأنعام: 56 (ضَلَلْتُ).

(5) الطبراني، التفسير: 36/3.

(6) الطبراني، التفسير: 142/2.

1. 3. 3. 2القرآن الكريم

لا خلاف بين العلماء في حُجيِّة النّص القرآني، فهم مجمعون على أنّه أفصح مما نطقت به العرب، وأصحُّ منه نقلاً، وأبعد منه عن تحريف، وأنه نزل بلسان عربيّ مبين[1]، فالقرآن الكريم هو عماد الأدلة النقليّة جميعها [2]، فقد اعتمد عليه النحاة وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم النحويّة، إذ لم يتوافر لنصٍّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم -؛ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المُجمع على تلاوته بالطرق التي وصلت إلينا بها في الأداء والحركات والسّكنات ولم تعتنِ أمّةٌ بنصٍّ ما اعتَنى المسلمون بنص قرآنهم[3].

لذا فقد اعتمده النحاة في تقعيد قواعدهم، بغض النظر عن خلافهم النحوي، كالخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، إلاّ أنَّ البصريين يؤولون الآيات التي تأتي مخالفة لقواعدهم وأصولهم التي وضعوها، في حين أن الكوفيين كانوا يعوّلون على اللفظ أو الظاهرة، تأتي في القرآن فيبنون عليها قواعدهم[4].

فالقرآن الكريم يُعدُّ الأصل الأول من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوية؛ فهو أفضل أنواع السّماع لنزولهِ بلسانٍ عربيٍّ مُبين، وبلوغه ذروة الفصاحة وحسُنَ البيان، فقد عبّر عنه البغدادي في خزانته : "فكلامهُ عَزَّ اسمه ،أفصحُ الكلام وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواترهِ وشاذه"[5].

ولما كان الطبراني من كبراء المفسرين والمحدّثين، نجده يُكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، كغيره من النحاة، وبنى كثيراً من قواعده على القرآن في جميع

---

(1) نحلة، أصول النحو العربي:33.

(2) حسانين، عفاف، 1996م، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية: 30.

(3) الأفغاني، سعيد، 1951م، في أصول النحو العربي، دمشق: 28.

(4) حسانين، في أدلة النحو: 30.

(5) البغدادي، عبد القادر بن عمر (1979م): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2: 9/1.

الجوانب النحويّة والصرفية والصوتيّة والدلاليّة، غير أننا سنقتصر الحديث عن الشواهد التي تختص بالجانب النحوي ولاسيما أنه مجال الدراسة.

يحتل الشاهد القرآني المرتبة الأولى غالباً من مراتب الاستشهاد عند الطبراني، وغيره من النحاة، ومن ذلك قوله تعالى "ولا تُلْقوا بأَيْدِيكمُ إلى التهلكة"[1] ومعناه لا تلُقوا أنفسكمُ، فَبرعَ بالبعض عن الكلّ كقوله تعالى :"ذلكَ بما قَدَّمَتْ أيديكُمْ"[2] و"بما كَسَبَتْ أيديكمُ" [3]...والباء زائدة كقوله تعالى: "تُنْبتُ بالدُّهْنِ"[4][5].

ويحتجُ في موضع آخر من كتابه على إمكانية مجيء لفظِ الجمع في موضع التثنية إنْ كان له إخوةٌ فلأمهِ السُدسُ "[6]،أي أخوان"[7].فعبّر بلفظ الجمع (أخوة) عن المثنى.

ولم يكن الطبراني في استشهاده بآيات القرآن الكريم ملتزماً بمنهج معينٍ، إذ إنّه كثيراً ما يُورد الشاهد القرآني مُنفرداً لإثبات قاعدة أو تعزيز أصل دون دعمهِ بشواهد أخرى، فأحياناً كان يورد شاهداً قرآنياً واحداً، ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: "إنْ كلُّ نفسٍ لما عليها حَافِظ"[8]، "ماهُنا صلة، كما قال تعالى :"فبما رَحْمَةٍ من اللهِ"[9]أي فبرحمةٍ من الله، والمعنى : إن كل نفس لعليها حافظ من الملائكة يحفظها ويحفظ عليها عملها وأجلها، حتى إذا انتهى إلى المقادير كُفَّ عن الحفظ[10].

وأحياناً أخرى يُورد شاهدين قرآنيين لدعم قاعدة أو أصل نحوي، ومن ذلك أن (الواو) في قوله تعالى : "ويَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ"[11]، وهي واو الثمانية؛

---

(1) البقرة: 195.
(2) آل عمران: 182.
(3) الشورى: 30.
(4) المؤمنون: 20.
(5) الطبراني، التفسير: 332/1.
(6) النساء: 11.
(7) الطبراني، التفسير: 296/4و 297.
(8) الطارق:4.
(9) آل عمران: 159.
(10) الطبراني، التفسير: 476/6.
(11) الكهف:22.

فالعرب تقول: واحدٌ اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية؛ لأن العدد عندهم سبعة كما هو اليوم عندنا عشرة، ونظيره قوله تعالى : "التَّائِبُونَ العَابِدُونَ" إلى قوله "والنَّاهُونَ عَنِ المُنكَرِ "[1]، وقوله في صفة الجنة "وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"[2]، لأنَّ أبوابها ثمانية[3].خلاف جهوده لجأ الطبراني أحياناً أخرى، إلى ذكر الشاهد القرآني معزّزاً بالشعر أو بكلام العرب، وفيما يلي بيان للمسائل التي بنى أصولها على الشاهد القرآني.

1-مجيء الشاهد القرآني وحده

الطبراني في استشهاده بالقرآن الكريم يبني بعض مسائله على آية واحدة أو أكثر، ومن المسائل التي اعتمد فيها على القرآن فقط لإثبات أصل أو قاعدة ما يلي:

(أ)دخول حرف الشرط على الاسم (من باب جواز الفصل بين العامل والمعمول)

يذهب الطبراني إلى أن "دخول حرف الشرط (إن) على الاسم في قوله تعالى: "وإن امْرَأَةٌ خَافَتْ"[4]على تقديرِ فِعْلٍ مُضْمَرٍ؛ أي : وَإِنْ خَافَتِ امرأةٌ من بَعْلِها نُشُوزاًوعلى هذا قوله تعالى : "إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ "[5]، "وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ استَجَارَكَ"[6]، وهذا لا يكون إلاّ في الفعلِ الماضي، كما يقالُ: إن الله أمكنني ففعلت كذا، فأمّا في المستقبل فيصُحّ أنْ يُفَرَّقَ بين التي للجزاء وبين لفظ الاستقبال، فيقالُ : إنِ امرأةٌ تَخَفْ؛ لأن (إنْ) تحرمُ المستقبل فلا يُفصل بين العامل والمعمول "[7].

فالطبرانيرى أن رافعَ الاسم الواقع بعد (إنْ) الشرطيّة هو الفعل المضمر، وهو في هذا يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل بين حرف

---

(1) التوبة:112.

(2) الزمر:73.

(3) الطبراني، التفسير:164/4.

(4) النساء: 128.

(5) النساء: 176.

(6) التوبة: 6.

(7) الطبراني، التفسير: 309/2.

الجزم وبين الفعل بفاصل، وهي من مسائل الخلاف الدائرة بين البصريين والكوفيين[1]، والتي سيتم مناقشتها في موضعها.

(ب) إنابة المصدر عن فعله

ذهب الطبراني في كتابه إلى إمكانية إنابة المصدر عن فعله والقيام مقامه، إذ يقول في تفسيره لقوله تعالى : "فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّ قَابِ"[2]؛ أي إذا لقيتموهم في القتال، فاضربوا رقابهم أي اقتلوهم، و المعنى فاضربوا الرِّقابَ ضَرباً، وهذا مصدرٌ أقيم مقامَ الأمر، كما في قوله: "فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ[3]"[4].

وقد عدّ ابن جني ذلك من "باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً"، فالعمل عنده للفعل المحذوف، ولمّا ناب المصدر مكان الفعل أصبح العملظاهراً للمصدر، فيقول : "فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المُقامات مقام الفعل الناصب"[5]وقاس ذلك على واو رُبَّ،فإنّ الجر لربّ لا للواو كما أن النصب في الفعل لأن المضمرة،لا للفاء ولا للواو ولا لـ (أو) [6].

(ج) مجيء (أو) بمعنى (الواو):-

يقول الطبراني: "وقد تكون (أو)بمعنى الواو كقوله : "ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَو كَفُوراً"[7]وكذلك قوله : "وَإِنْ كُنْتُم مَرْضَى أَو عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُم مِنَ الغَائِطِ[8]" والمعنىوجاء أحد منكم من الغائط "[9]، ويؤكد ذلك في موضع آخر من

---

(1) انظر، الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر: 615/2 مسألة (85).

(2) محمد: 4.

(3) المجادلة: 3.

(4) الطبراني، التفسير: 29/6.

(5) ابن جني، الخصائص: 275/1.

(6) انظر: المصدر نفسه: 275/1.

(7) الإنسان: 24.

(8) النساء: 43.

(9) الطبراني، التفسير: 427/1.

كتابه بقوله: "(أو) بمعنى (الواو)مثل قوله تعالى : "وَأَرْسَلْنَاه إِلَــى مِائَــةِ أَلــفٍ أَوْ يَزِيدُونَ"[1] ،"[2]إليه ذهب الأخفش والجرمي، واستدلا بقوله تعالى : "أَوْ يَزِيــدُونَ". وهو مذهب جماعة من الكوفيين[3].

وقد عدّه الحموز من باب التضمين أو الإحلال بين حروف العطف[4].

د- استخدام "مَنْ" لغير العاقل

ذهب الطبراني إلى جواز استخدام (مَنْ)لغير العاقل في قوله تعالى : "وَجَعَلْنَا لَكُم فِيهَا مَعَايِشَ ومَنْ لسْ تُم لَهُ بِرَازِقِينَ"[5]، فمَنجاءت لغير الناس كقولــه تعــالى : "فَمِنْهُمْ مَنْ يَ مْشِي عَلَى بَطْنِهِ"[6]، وقيل: المعنى: وجعلنالكم مَنْ لستُم لهُ بِرازقين ..."[7]، ويؤكد ما ذهب إليه في موضع آخر بقوله: "و(ما) بمعنى (مَنْ)، كقوله: "فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم[8]" [9].

هــ- دخول أن على الفعل المضارع المنفي

يرى الطبراني من خلال تفسيره لقوله تعالى : "وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ[10]" أن دخول (أن) على الفعل المضارع المنفي من كلام العرب الفــصيح، ويــدلل علــى ذلــك

---

(1) الصافات: 147.

(2) الطبراني، التفسير.

(3) الأنباري، الإنصاف: 478/2 مسألة (67) والمرادي، الحسن بن قاسم المُرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1992م: 230.

(4) الحموز، الكوفيون:198.

(5) الحجر: 20.

(6) النور: 45.

(7) الطبراني، التفسير: 43/4.

(8) النساء:3.

(9) الطبراني، التفسير:3:491.

(10) البقرة: 246.

بالشواهد القرآنية، فيقول "دخول (أن) وُجد فيها لغتان فصيحتان، فدليل إثباتها قوله تعالى: "مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ[1]" و"مَالَكَ أَلاَّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ"[2] "[3].

قال الأخفش[4]: أن زائدة، وقال الفرّاء[5]: هو محمول على المعنى، أي وما منعنا، كما تقول : مالك ألاّ تصلي، أي ما منعك، وقيل المعنى وأي شيء لنا في ألاّ نُقاتل في سبيل الله وهذا أجودها".

2- مجيء الشاهد القرآني مع غيرهِ:

(أ) قرآن ويعززّه بشعر:-

نجد الطبراني في الغالب يبدأ بالشاهد القرآني، ويعززه بشاهد شعري، ففي تفسيره لقوله تعالى: "لِيُبَيِّنَ لَكُم"[6]:"في قوله (ليُبيِّن) اللام بمعنى (أَنْ)، والعربُ تعاقب بين لام كي وبين (أَنْ) فيقع أحدهما مكان الآخر، كقوله : "وأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ"[7]، وقوله: "وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ[8]"وفي موضع آخر : "وأمِرْتُ أنْ أُسْلِمَ"[9]، وقال : "يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا"[10]، وفي موضع آخر"أَنْ يُطْفِئُوا[11]"[12]".

---

(1) الأعراف: 12.

(2) الحجر: 32.

(3) الطبراني، التفسير: 449/1.

(4) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل(ت338هـ)،2001م، إعراب القرآن،علق عليه :عبد المنعم خليل ابراهيم ، منشورات محمدعلي بيضون ،دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان،ط1: 122/1.

(5) الفرّاء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الكوفي، معاني القرآن: 163/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 2/ 256.

(6) النساء: 26.

(7) الشورى:15.

(8) الأنعام:71.

(9) غافر:66.

(10) الصف:8.

(11) التوبة:32.

(12) الطبراني، التفسير: 222/2.

فهو يرى أن هناك إمكانية للتعاقب بين لام التعليل و (أنْ)، من خلال حملـــه للنص على الظاهر، وعزَّز رأيهُ ذلك بقول الشاعر[1]:

أريْـــدُ لأَنْسَى ذِكْرَها فكَأَنَّما تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بكُـــلِّ سَبيْلِ

يُرِيْدُ أن أَنْسَى

ويرى الطبراني أن اللام تكون للعاقبة ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : "وَلَقَد ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ"[2]، و كما جاء في قوله تعالى: "فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُـــمْ عَـــدُوّاً وحَزَناً"[3]، أي كان عاقبتهم أن صارَ لهم عدوّا، وإلاّ فهم التقطوه ليكون لهـــم قُـــرَّة عَيْنٍ، كما قال تعالى : "وقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَينٍ لِـــي ولَـــك لَا تَقْتُلُـــوهُ"[4][5].

ويستشهد على ذلك بقول الشاعر[6]:-

لِـــدُّوا لِلمَوْتِ وابنـــوا للخرابِ

وقد عزز ذلك بأبياتٍ من الشعر، منها قول الشاعر[7]:

أموالنا لِذَوي الميْراثِ نجمعُهَـــا ودُورُنا لَخَرابِ الدَّهْـــر بنينهـــا

وقال آخر[8]:

---

(1) البيت للمتوكل الليثي (ت85هـــ)، الجبوري، يحيى ، شعر المتوكل الليثي، مكتبة الأندلس، بغداد: 279.

(2) الأعراف: 179.

(3) القصص: 8.

(4) القصص: 9.

(5) الطبراني، التفسير: 219/3.

(6) البيت للإمام علي بن أبي طالب، وعجزه: فكلُّكمُ يصير إلى ذهاب، المرادي، الجنى الداني:98، وابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـــ)،أوضح المسالك:33/3، والبغدادي،الخزانة:163/4 وفيها أن الشاهد عجز بيت وصدره: له مَلَكٌ يُنادي كلَّ يومٍ.

(7) البيت لإمام علي بن أبي طالب، علي بن أبي طالب الديوان، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، دار ابن زيدون، بيروت- لبنان:151.

(8) أبو العتاهية، الديوان، 1980م، دار صادر، بيروت:128.

ألا كلُّ مَوْلــُودٍ فَلِلمَوْتِ يولَــدُ ولَسْــتُ أرى حيّاً لحَيٍّ يُخَلَّــدُ

وقال آخر[1]:

وللمَوتِ تَغْذُو الوَالدَاتُ سخَالَهَا كما لِخَرابِ الدَّهرِ تُبْنَى المساكِنُ

وهذه اللام التي قـصدها الطبراني، هــي لام الــصـيرورة وتــسـمى لام العاقبة ولام المآل [2].وهو ما ذهـب إليــه مــن الذ ـــحاة القــدامى الخليــل وسيبويه[3].

غير أن المراد ي يذهب إلى أن من ذكرها هم الكوفيون، والأخفش وقوم مــن المتأخرين، منهم ابن مالك، مستشهدين على ذلك بقوله تعالى : "فالتقطهُ آلُ فِرْعَــونَ ليُكُون لهَمُ عَدُوّاً وحَزَناً "[4][5]، إلا أن البصريين ومن تــابعهم أنكــروا لام العاقبــة وعدوها صنفاً من أصناف لام (كي)؛ لام التعليل، ويقول الزمخشري بشأن ذلك : "والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجــاز دون الحقيقــة، وبيانه أنه لم يكنْ داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم ع ـــدوّاً وحَزَناً، بــل المحبــة والتبني، غير أنّ ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرتَهُ شُبِّه بالداعي الــذي يفعــل الفعلُ لأجلهِ، فاللام مستعارة لما يشبه التـ ـعليل كما اســتعير الأسَــد لمــن يــشبه الأسد)[6].

ومن ذلــك قــوله: "إنّ لــفظة(مَنْ) تصــلح للواحد، والاثنين، والجمع، والمذكّرِ، والمؤنث"[7] ، فــاعتدَّ بقوله تعالى: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ"[8]، وقوله:

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هــ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع: 231/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب: 231/1، النحاس، ، إعراب القرآن،:156/2.

(3) ابن هشام،مغني البيب:231/1

(4)القصص:8

(5) المرادي:الجنى الداني:121

(6) ابن هشام،مغني اللبيب:232/1

(7) الطبراني، التفسير: 180/1.

(8) محمد: 16.

"وَمَــنْ يَقْنُتْ مِنــْكُنَّ"[1] ، وعزّزها بقول الفرزدق في التثنية[2]:

[الطويل]

تَعَالَ فإنّ عَاهَدْتَني لا تَخُونَني نَكُنْ مِثْلُ مَنْ يا ذِئبُ يصطحبانِ

فالشاهد فيه: قوله (يصطحبان) وهو صلة (مَنْ) أتى به حَمْلاً على معناها، لأنها كناية عن اثنين؛ عن نفسه والذئب.

(ب) قرآن ويعززه بكلام العرب النثري:

وربّما يبدأ استشهاده بالقرآن، ويعزّزه بكلام العرب النثري، ولكنه قليل جداً، ومنه قوله: "وقوله تعالى "ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ"[3]؛ بدلٌ من الواو في قوله (عَمُوا) كأنّه قالَ عَمِيَ وصَمَّ كثيرٌ منهم، وهذا كما يقالُ: جاءَني قومُكَ أكثرهم .. ويُحكى عن بعض أهل اللغة جواز جمع الفعل متقدماً على الاسم، كما يُقال : "أكلوني البراغيثُ"[4]، و"ذهبوا أصحابُك"[5].

وقد ذهب سيبويه في كتابه إلى جواز اعتبار الواو علامة جمع على أنّ من العرب مَنْ جعل للجمع علامةً قياساً على علامة التأنيث، فهو يقول بشأن ذلك : واعْلَمْ أنَّ مِنَ العَرَبَ مَنْ يَقُولُ : ضَربوني قومُكَ، وضَربباني أخواكَ؛ فَشبَّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في : قالَتْ فُلانةُ)، وكأنّهم أرادوا أن يَجْعَلُوا للجميع علامةً كما جَعَلوُا للمؤنَّثِ، وهي قليلةٌ"[6].

---

(1) الأحزاب:31.

(2) الفرزدق، الديوان، دار صادر- دار بيروت 1960م: 329/2، والأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت215هـ)، معاني القرآن تحقيق: فائز فارس، ط2، 1:1981/36.

(3) المائدة: 71.

(4) الطبراني، التفسير: 427/2.

(5) الطبراني، التفسير: 114/2.

(6) سيبويه، الكتاب، تصنيف منهجي وتحقيق: محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة، ودار البشير، ط1،2004م:113/2.

واستشهد ببيتِ الفرزدق[1]:

ولكِنْ ديافِيٌّ أبوُهُ وأُمُّهُ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُه

والشاهد فيه: قوله (يعصرْنَ أقاربُهُ)، وفيه نون الفاعل علامة للجمع، أي أن النــون في "يَعْصِرْنَ" حرف يدل على التأنيث والجمع، وأنكر قوم، من النحويين، هذه اللغة غير أن ذلك لا يقبل منهم فهي ثابتة بنقل الأئمة[2].

وخلاصةُ ما تقدم، أنَّ الطبراني اعتمد على الشاهد القرآني، اعتماداً كبيراً جداً في الاستشهاد على القضايا التي طرحها في كتابه، فقد كان الشاهد القرآني مقدماً في أغلب الأحيان- على الشواهد الأخرى من شعرٍ أو أقوال العرب.

2. 3. 3. 2القراءات القرآنية

تُعرّف القراءات القرآنية على أنها اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابــة الحروف أو كيفيتها، من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما [3]، كما أنَّها تُعرَف بالعلم الذي يُعلم منه اتفاق النَّاقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحــذف، والإثبــات، والتحريــك والتسكين، والفصل، والوصل، وغير ذلك من هيئة النُّطق والإبدال وغيره من حيث السّماع[4].

---

(1) الشاهد للفرزدق في ديوانه يهجو عمرو بن عَفرّاء: 46/1، البغدادي، خزانة الأدب: 163/5، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل وعالم الكتب: ط1، 1991م: 40/2، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت643هــ)،شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت: 89/3 وابن منظور،لسان العرب مادة (سلط):321/7 و(دوف): 108/9، وبلانسبة في المرادي، الجنى الداني: 150، وابن جني، الخصائص: 537/1، والمالقي؛ أحمد بن عبد النور(ت702هــ)،1985م ،تحقيق:أحمد الخراط،دار القلم-دمشق ط2رصف المباني 398، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هــ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م: 446/2، والسليط: الزيت.

(2) المرادي، الجنى الداني:150.

(3) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشور المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت: 318/1.

(4) الدمياطي، أحمد عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء (ت1117هــ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، دار الندوة الجديدة، بيروت- لبنان:5.

ونلاحظ من هذين التعريفين أشكال وأوجه اختلاف القراءات وأسبابها، وهي متمثلة بتعدد ألفاظ الوحي من تخفيف، وتشديد، وحذف وإثبات، وإبدال، وغير ذلك من الأسباب اللفظية والنطقيّة العائدة إلى السماع.

والقراءات القرآنية جميعها حُجَّة في النحو، كما قال عنها السيوطي : "كلُّ ما وردَ أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشّاذة في العربية، إذا لم تُخالفْ قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بالمُجْمَعِ على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه"[1].

فالسيوطي يُعدُّ القراءات كلها حجة -المتواترة منها والشاذة - في إقامة القواعد الكليّة.

أما النحاة فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات، فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه نحاة البصرة ونحاة الكوفة، أمّا الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد،فقد اعتراه التباين ،فهذا ليس منهج البصريين، لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حُجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقرّرة، فإن خالفها ردّوها[2].

فقد تشدد البصريون في موافقة القراءة للعربية ولو بوجه من الأوجه، فمتى خالفت القراءة قاعدة نحويّة سبق اعتمادها لديهم رفضوها وبالغوا في ردِّها . حتى وصل بهم الأمر إلى تجريح القارئ ووصف قراءته بالضّعف، وفي ذلك يقول الدكتور مهدي المخزومي : "والقراءات مصدرٌ مهمٌ من مصادر النحو الكوفي، ولكنَّ البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم، وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا

(1) السيوطي، الاقتراح:24.

(2) حديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:47.

لالحتجاج به ووصفوه بالشذوذ كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يُقاسُ عليها[1]".

أما عن رأس المدرسة البصرية (سيبويه)، فقد وقف من القراءات القرآنية موقفاً مخالفاً لما سبقه، إذ اعتدّ بالقراءات القرآنية اعتداداً واضحاً، وأكثر منها ، فلم يُلحِّن قارئاً أو يُخطّئ قراءة، بل كان يذكرها ليبين بها وجهاً من العربية، وأثر عنه استشهاده بما عُرف من بَعدُ بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، فإن خالفت القراءة القياس أعرض عن ذكرها وتجّنب الإشارة إليها[2].

وقد خَلُصت الحديثي إلى موقفهمن القراءات بقولها : "فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل، وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد، وقاس عليها كلام العرب أو قاس على كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات القرآنية الواردة في المصحف العثماني، فهو لم يُخطّئ قراءة ولم يلحّن قارئاً، ولم يُرَجِّحْ قارئاً على غيره، بل كان يؤيد القراءة أو يؤوِّلها أو يرجحها من غير أن يعتمدَ شخصيّة القارئ في ذلك، وسواء لديه أورَدَ اسمه في القراءة أم لم يردْ، أكان من القرّاء السبعةِ أو العشرة أو لم يكن.. [3]"

ومن ذلك إجازته قراءة :قُلْ إنَّ رَبّي يَقْذِفُ بِ الْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ"[4] بقوله :" وقد قرأ ناسٌ هذه الآية على وجهين:"قُلْ إنَّ ربّي يَقْذِفُ بالحقِّ علاّمٌ الغُيُوبِ"، و"علاّمَ الغُيُوبِ"[5]. وأمثلة كثيرة تؤكد احترامه للقراءات القرآنية.

أما الكوفيون، فإنّ نظرتهم إلى القراءات القرآنية تختلف تماماً عن نظرائهم البصريين، "فقد أخذوا بالقراءات جميعاً، واحتجوا بها فيما له نظير في العربية، فإن

---

(1) المخزومي، مهدي، 1958م، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مصر، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية: 384.

(2) انظر: حديثي، الشاهد وأصول النحو: 50و 51ن ونحلة ، أصول النحو: 34.

(3) حديثي، الشاهد وأصول النحو:59.

(4) سبأ: 48.

(5) سيبويه، الكتاب: 146/2.

لم يكن له نظير ردّه بعضهم كما عند الفرّاء، وأباحهُ بعضهم وَبَنَوا عليه قواعدَ وأحكاماً[1].

فالكوفيون أكثر توسعاً، إذ أخذوا بالقراءات جميعها سواء كانت سبعيّة أم عشرية، أم شاذة يحتجُّون بها فيما له نظيرٌ في العربية وإن لم يكن لها نظير ردوها.

ويتبيّن لنا مما سبق أن النحويين وإن اختلفت مواقفهم من القراءات القرآنية، نجدهم أكثر احتراماً للقراءات القرآنية، فقليلاً ما يرد تخطئةُ القارئ أو القراءة، إذ كانَ قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونها إلى اللحن "[2]ويرد عليهم السيوطي بقوله : "وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها . وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"[3].

وأمّا عن الطبراني، فقد اعتدّ بالقراءات القرآنية كغيره من النحاة وبنى عليها قواعده النحوية، فقد كان متساهلاً في قبول القراءات، إذ قبل بها جميعها سواء أكانت متواترةً أمْ شاذة، فهو يحمل كثيراً من القراءات على اللغات ومثال ذلك:-

1- قراءة أبي بكر عن عاصم "وَرُضوانٌ"[4]بضم الراء في جميع القرآن، فيجعلها على لغة قيس عيلان وتميم[5].
2- قراءة السُلمي والعطاريِّ والحسن وعاصم وابن عامر "بِرَبْوةٍ"[6]، بفتح الرّاء، وقد حملها على لغة تميم[7].
3- قراءة الأعرج "قُنْوانٌ"[8] بضم القاف، قال: وهي لغة قيس[9].

---

(1) نحلة، أصول النحو:45.
(2) السيوطي، الاقتراح:25.
(3) السيوطي، المصدر نفسه:25.
(4) آل عمران:15.
(5) الطبراني، التفسير:22/2.
(6) البقرة:265.
(7) الطبراني، التفسير:479/1.
(8) الأنعام:99.
(9) الطبراني، التفسير:68/3.

4- قراءة أبي جعفر ونافع وشيبة وعاصم وأبي عمر "نِعْمَّا" بكسر النون وجـــزم العين، فقد قال أنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم[1].

5- قراءة الأشهبِ العقيلي "تِيْمَنْهُ بِقِنطارٍ"[2]، بكسر الياء، وهي لغة بكر وتميم[3].

6- قراءة الحسن وابن عامر وحمزة لمّا عليها حافظ "[4]بالتشديد، فقال : وهـــي لغة هذيل[5].

وهو فيما سيذكر اسم اللغة، ولكن ثَمّة مواضع يكتفي فيها بـ قوله و"هـــي لغـــة "؛ ومنها:-

1-قراءة عيسى بن عُ مر "حُسُناً"[6]بضم الحاء والسين والتنوين، وهي لغةٌ مثل (النُصُبُ، والسُّحُبُ) [7].

2- قراءة أبي السِّمَال "كُلَّ ذي ظِفِرٍ"[8] بكسر الظاء والفاء وهي لغة[9].

ونجده أحياناً يذكر القراءة مصدراً عليها أحكاماً، ومن ذلك

-قراءة ابن مسعود والحسن وعكرمة "رُبيون"[10]بضم الرّاء، وقرأ الـ باقون بالكسر وهي لغةٌ فاشيةٌ؛ وهي جمعُ الرُّبَّةِ وهي الفرقة[11].

---

(1) الطبراني، التفسير:486/1.

(2) آل عمران: 75.

(3) الطبراني، التفسير: 73/2.

(4) الطارق: 4.

(5) الطبراني، التفسير: 476/6.

(6) البقرة:82.

(7) الطبراني، التفسير: 200/1.

(8) الأنعام: 146.

(9) انظر الطبراني، التفسير:99/3.

(10) آل عمران: 146.

(11) الطبراني، التفسير: 142/2.

وأحياناً يتناول القراءات القرآنية، وكثيراً ما يأت بها وحدها، فيبني عليها مسألة من مسائل النحو والصرف، ومن المسائل النحوية التي اعتّد فيها بالقراءات، وبنى قواعده النحوية عليها، ما يلي:-

1-مجيء الفعل مقدّرا:-

فقد قُرئ في الشوَّاذ [1]: (بَلِ اللّهَ)[2]، بالنصب على معنى : بَلْ أطيعوا الله[3].وقد أجاز سيبويه،[4]حذف الفعل لدلالة الكلام السابق عل يه في قراءة أُبي بن كعب:" يُصَدَّعُونَ عَنْهَا و لا يُنْزَفُونَ،فَاكِهَةٍ، ممَّا يَتَخَيَّرونَ ولَحْمِ طَيْرٍ ممَّا يَشْتَهُونَ وَحُوراً عينا"[5]وتابعه في ذلك الفرّاء [6]وأبو جعفر النحاس [7]، وتابعه ابن خالويه[8]ويذهب ابن جني إلى أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حُكم الملفوظ به[9].

2-مجيء كان فعلاً تاماً:-

ويحجُّ الطبراني على مجيء كان تامة بـ قراءة أهل الحجاز "وإنْ تَكُ حسنةٌ"[10]بالرفع على معنى إن تقع حَسَنَةٌ [11]؛ وقراءة الجمهور : "إلاَّ أَنْ تَكُونَ تجارةٌ"[12] بالرفع على معنى إلا أنْ تقعَ تجارةٌ[13].

وقد ذهب النحاة إلى أنَّ كان تكون تامَّةً : تكتفي بالاسم ولا تحتاجُ إلى الخبر وذلك إذا كانت بمعنى "وَقَعَ"، و "حَدَثَ"، وبمعنى: "خُلِقَ"، كقولكَ: (كانَ الأمْرُ)،

---

(1) ابن خالويه د.ت، المختصر في شواذ القرآن في كتاب البديع، عالم الكتب:22.
(2) آل عمران: 150 "بَلِ اللّهُ مولاكم وهو خيرُ الناصرين".
(3) الطبراني، التفسير:2/143.
(4) سيبويه، الكتاب: 1/95و 172.
(5) الواقعة: 19-22.
(6) الفرّاء، معاني القرآن، ط3:2/124.
(7) النحاس، إعراب القرآن: 1/183.
(8) ابن خالويه، مختصر:22.
(9) ابن جني، الخصائص: 1/293.
(10) النساء: 40 "وإنْ تَكُ حسنة.."
(11) الطبراني، التفسير: 2/239.
(12) النساء:29 "إلاّ أنْ تكون تجارةً.."
(13) الطبراني، التفسير:2/224.

بمعنى: وَقَعَ الأمرُ وحَدَثَ، و "أنَا أعَرْفُهُ مُنذُ خُلِقَ، و "إذا كانَ يَوْمُ العيدِ فَأتني" أي إذا حَدَث ووقع.وفيه قولهُ تعالى :"وإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ"[1]، فلم يأتِ لها بخبرٍ، لأن المعنىإنْ وقَعَ ذو عسرة، ومثله قوله تعالى : "فانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ المُكَذِّبِينَ" [2]؛[3]وقد عززوا ذلك بأبياتٍ من الشعر، مما ورد عن العرب كقول الشاعر [4]:- [الوافر]

إذَا كان الشِّتَاءُ فَأدْفِئُوني فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

يعني: إذا حَدَثَ الشِّتَاءُ وَوَقَعَ.

فالطبراني –كما مرّ- يوافقُ النحاة القدامى، في أن كان تأتي تامّة إذا كانت بمعنى وَقَعَ، وحدث وخُلِقَ.

3- مجيء ما بعدَ إلا تابعاً لما قبلها:

ومنه قراءة الجمهور"لو" أنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِم أَنِ اقْتُلُوا أنْفُسَكُم أو اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم لَمَفَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ"[5]، على أن (قليلٌ)بدلٌ تابعٌ لـ (واو الجماعة) في (فَعَلُوه)، يقول: "رُفِع الـ(قليل) على البدل من الواو، ومعناه: ما فَعَلَهُ إلاّ قليلٌ منهم"[6]، ويؤكد ما ذهب إليه في موضع آخر من كتابه، فيما ورد من قراءة

---

(1)البقرة: 280

(2) الزخرف:25.

(3) انظر: ابن جني، الخصائص: 495/2، والأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577)، أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت- لبنان، ط1999،1م:113-114، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان:279/1، الهروي، علي بن محمد النحوي الهروي (د.ت)، كتاب الأُزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، 1981م، مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق: 183-187.

(4) البيت لربيع بن ضَبُعٍ انظر:الأنباري، حاشية أسرار العربية"114، والهروي، الأُزهية: 184.

(5)النساء:66.

(6) الطبراني، التفسير:259/2.

ابن مسعودفَشَربوا منه إلاّ قليلٌ منهم "[1]، فيقول: "قرأ ابن مسعود (إلاّ قليلٌ) بالرفع،وقد عزّز ذلك بقول الشاعر[2]:-

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرو أبيْكَ إلاَّ الفَرْقَدان

والشاهد فيه؛ الفرقدان : فقد ارتفع ما بعد إلاّ على أنه بدل بعض من كل من (الواو)عند البصريين، ويبعدهُ ابن هشام؛ لأنه لا ضمير معه في نحو (ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ)كما في نحو : (أكلتُ الرَّغيف ثُلْثَهُ)، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، وإلاّ حرف عطف عند الكوفيين[3].

4- العطف على اللفظ:-

ومنذلك ما جاء في قوله تعالى :" وَ مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وِالزَّيْتُنَ والرُّمَّانَمُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ "[4]قراءة الأعمش : "وجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ" بالرفع عطفاً على لفظ (قنوانٌ)، وهي قراءة شاذة [5]، وقد أنكرها أبو عبيد القاسم بن سلام[6]؛ فيقول الطبراني : "وقرأ الأعمش ويحيى بن يعمر وعاصم : "وجَنّاتٌ"[7] بالرفع عطفاً على (قِنْوانٌ) لفظاً، وإن لم تكن في المعنى من جِنْسها، وكذلك قَوْلُهُ تعالى :"والزّيتُونُ والرُّمَّانُ مشْتبهاً وغَيْرُ مُتَشَابِهٍ " بالرفع أيضاً[8]،فهو

---

(1) الطبراني، التفسير: 455/1، وفي المختصر هي قراءة أُبي والأعمش وتعدُّ شاذة:22.

(2) الطبراني، التفسير: 455/1 والبيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، الديوان: 180، وسيبويه، الكتاب:350/2، وابن منظور،لسان العرب مادة (إلا)..

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب:92/1ن والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)ن همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، إعداد: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،ط2 2006م: 192/2، وهي قراءة أُبي والأعمش وتعدُّ شاذة: المختصر: 22.

(4) الأنعام :99

(5) ابن خالويه، المختصر: 39.

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 136/4.

(7) الأنعام: 99 "وجناتٍ".

(8) الطبراني، التفسير: 68/3.

يجوز العطف على اللفظ وهو ما ذهب إليه الطبري، إذ جعل قراءة الأعمش من باب العطف بالواو، فعطف جناتٌ على قنوان [1] وردّها على المعنى أبو حاتم؛ لأن الجنّات لا تكون من النخل، وقدّر النحاس حذف الخبر في الآية والتقدير ولهم جناتٌ من أعنابٍ[2]، وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفرّاء[3].

5-**جواز بناء الظرف إذا أُضيف إلى جملة:**

فقد أجاز الطبراني بناء الظرف مطلقاً إذا أُضيفَ إلى جملة، ومنه قوله تعالى:"قَالَ اللهُ هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"[4] فقال: "ومن قرأ (يَوْمَ)[5]، فعلى الظرف"[6].

فخرّج القراءة على أن (يومَ) مبني على الظرف متعلق بخبر المبتدأ، على معنىقال الله لعيسى هذا القول الذي تقدَّم ذِكرهُ في يوم "يَنفعُ الصادقينَ صدقُهم"[7].

وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، من جواز بناء الظرف إن أُضيفَ إلى جملة، وهي مسألة قيّدها البصريون بإضافة الظرف إلى جملة مصدّرة بفعلٍ ماضٍ[8].

6-**جواز العطف على اسم إنّ قبلَ دخولها**

أجاز الطبراني عطف (إنّ) في قوله تعالى: "إنَّ اللهَ وملائكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِي"[9]على اسم (إن) قبل دخولها.

---

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، دار الفكر 1984م:577/11.

(2) النحاس، إعراب القرآن:24/2.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب:149/1.

(4) المائدة:119

(5) المائدة:119 "يومُ ينفع الصادقين".

(6) الطبراني، التفسير:476/2.

(7) الطبراني، التفسير: 476/2.

(8) النحاس، إعراب القرآن:291/1.

(9) الأحزاب:56.

مستشـــهداً بقــراءة ابن عــباس "وملائكتُــهُ"[1]، بالرفع عطفاً على محــل قوله تعالى قبل دخول "إنّ" ونظيرهُ قوله تعالى: "إنَّ الَّــذِينَ آمَنُــوا وَالَّــذِينَ هَــادُوا والصَّابِئُونَ"[2] [3]، فَعَطف "وملائكتُهُ" بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر، وهو "يُصَلُّونَ".

وقد أجاز الكسائي هذه القراءة [4]، وتابعه ثعلب [5]، ومنع ذلك أبو جعفر النحاس وعلي بن سليمان الأخفش، وقال الأخير : "التقدير في الآية إنّ الله يصلي على النبــي وملائكتهيصلّون على النبي، ثم حذفت من الأول لدلالة الثاني [6]، وعدَّ الزَّجاجي هذه القراءة من لحن الأمراء، الذين يغلطون ولا يرجعون عن غلطهم [7]، ومنع هذا جميع النحويين غيره[8].

3. 3. 3. 2 الحديث النبوي الشريف:-

الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله تعالى، وقد كان من الواجب أن يُعدَّ بعد الـ قرآن الكريم في منزلة الاستشهاد بــه [9]؛ وذلك لما في الحديث النبوي من الفصاحة فهو القائ ل:أنا أفصحُ العربِ بَيْدَ أنِّي من

---

(1) هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث انظر، أبو حيان، البحر المحيط:246/7. والزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ)، الكشَّاف، دار المعرفة، بيروت-لبنان: 245/3، وابن خالويه، المختصر:120.

(2) المائدة:69.

(3) الطبراني، التفسير:213/5.

(4) النحاس، إعراب القرآن:222/3.

(5) ثعلب، مجالس ثعلب.

(6) النحاس، إعراب القرآن:222/3.

(7) الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت340هـ)، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، التراث العربي- الكويت 1984م: 54و 55.

(8) النحاس، إعراب القرآن: 222/3.

(9) حديثي، الشاهد وأصول النحو:61.

قريش"[1]، ولِلمفي الحديث ن صحة اللفظ ودقة المعنى وما بُذ ل فيه من التحـري في الواية والتشديد في التدوين [2]. إذْ لا تَعهدُ العربيةُ في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروعَ تأثيراً، ولا أفعلَ في النّفس ولا أصحّ لفظـاً، ولا أقومَ معنى[3].

غير أن كثيراً من أئمة النحاة متقدمين ومتأخرين لم يعتدّوا بالحديث النبـوي الشريف أصلاً من الأصول تُستنبطُ مذ ه القواعد، وتُقرَّرُ به الأحكام، حتّى إنْ وقـع الحديث النبوي في كتب بعض النحاة كان تقويةً لِمَا يُستشهدُ به من قرآن، أو كـلام للعرب، دون أن يكون مقصوداً إليه في الاستشهاد والاحتجاج، أو مصدراً لاستنباط حكم نحوي[4].

وقد تباينت مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، الأمر الذي دفعَ الباحثين إلى تقسيمهم في ثلاث طوائف، هي:-

أولاً- المانعون: ويُقصد بهم مَنْ مَنَعَ الاحتجاجَ بالحديث الشريف في إثبات القواعـد النحويّة والصرفيّة، ويمثلُ هذا الاتجاه ابن الضائع (680هـ) وتلميـذهُ أبـو حيّـان الأندلسي (745هـ)، والسيوطي(911 هـ)، وهم في ذلك متأثرون بالنحاة الأوائل، أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه، والكـسائي، والمبـرد، والفرّاء، والمازني، وعلي بن المبارك وهشام بن معاوية الضرير[5].

ولعل منعهم الاحتجاج بالحديث يعودُ للأسباب الآتية[6]:-

---

(1) العجلوني، إسماعيل (1983م)، كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، أشرف على طبعه وتصحيحه، أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، ط3، 1983م: 232/1، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ "أنا أعربُ العرب ولدت في بني سعد فأنى يأتيني اللحن؟"، المرجع نفسه: 232/1.

(2) الشاعر، حسن موسى (1980م)، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب، ط1: 45.

(3) الأفغاني، في أصول النحو العربي: 46.

(4) نحلة، أصول النحو العربي: 47.

(5) البغدادي، خزانة الأدب: 10/1.

(6) مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث:43.

1- إنَّ الحديثَ مَرْويٌّ بالمعنى دون اللفظ، وما دام كذلك، فكثيرٌ من ألفاظه وما اعتراها من تصريف أو إعراب ليس من نُطقِ الرسول –صلى الله عليه وسلم- ولا من لفظه.

2- إنَّ الحديث وقعَ فيه لَحنٌ كثيرٌ، لأنَّ أغلبَ رُوَاتِهِ أعاجم لا يُتْقِنُونَ اللغة العربية.

3- إنَّ أوائلَ النحاةِ من أئِمَّةِ البصريين والكوفيين، وإنَّ النحاة المتأخرين في بغداد والأندلس وغيرها لم يفعلوا ذلك.

ثانياً- المجوِّزون:- وهم الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في إثبات القواعد النحويّة والصرفيّة، وعلى رأسهم الرضي (406هـ)،وابن مالك(672 هـ)، والدَّماميني(837 هـ) وغيرهم[1]إذ يقولون بشأن ذلك : "إنَّ الأصل روايةُ الحديث الشريف على نحو ما سُمِعَ، وإنَّ أهْلَ العلمِ شَدَّدُوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله، ولهذا الأصل تَحْصُلُ غَلَبَةُ الظنِّ بأن الحديث مرويٌّ بلفظه، وهذا الظنُّ كاف في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النَّحويَّة"[2].

ثالثاً- المتَّحفّظون: وقد وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوِّزين مطلقاً، "فلا يرفضون الحديث جملةً، ولا يأخذون به جملةً، ولكنَّهم يجيزون الاحتجاج بالأحاديث التي ثبت أنَّها لفظُ الرسول صلى الله عليه وسلم - وذلك كالأحاديث القصيرة والأحاديث التي أُعتنِي بنقل ألفاظها [3]، وقد ترأس هذا الاتجاه الشاطبي(672هـ) الذي جوَّز الاحتجاج بالأحاديث التي أُعتُني بنقل لفظها[4].

ويقف الطبراني ضمن الآراء السابقة الذكر حسب ما نراه موازياً لموقف الشاطبي، ممن أخذوا بالحديث بشكل غير مطلق، فيأتي بالأحاديث في موضع الآية ويذكرها من غير إسناد، حيث يكتفي بذكر الراوي من الصحابة رضوان الله عليهم غالباً، أو بذكر التابعين وأحياناً يحتج بالحديث ويعبرُ عنه بقوله : "وكان النبي- صلى

---

(1) مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث: 43.

(2) الشاعر، النحاة والحديث النبوي:50.

(3) الشاعر، النحاة والحديث النبوي: 55.

(4) مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث: 43.

الله عليه وسلم - يقول:" [1]، "وقال –صلى الله عليه وسلم -:"[2]، فيفيدُ من الحديث في بيان معنى الآية، ودلالتها على المراد المقصود، نحو ما جاء في تفسيره للمراد بالبُهتْ في قوله تعالى : "قال إبراهيمُ فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغربِ فَبُهتَ الذي كفر "[3]، فيقول: البُهْتُ في اللغة : هي مواجهةُ الرجلِ بالكذب عليهم يُقال بَهَتَ يَبْهَتُ بُهتاناً، وبَاهَتَ يُبَاهِتُ مُبَاهَتَةً، وفي الحديث : "إنّ اليهودَ قومٌ بُهتُ"[4]؛ أي كَذَبة[5].

وقد اعتّد الطبراني بالحديث النبوي في جميع المجالات اللغوية والصرفيّة والدلالية، وكذلك في المجال النحوي على الرَّغم من محدوديتها.

ومن المسائل التي اعتدّ بها في بناء قواعده النحوية على الحديث الشريف ما يلي:-

1- مجيء الباء زائدة:-

ومنه ما جاء في الدعاء المأثور: "أَبُوءُ بِنعْمَتِكَ عَلَيَّ، وأَبُوءُ بذنبي"[6].

فقد جاء به شاهداً على مجيء الباء حرف الجر زائداً[7].

2- تكرار النكرة يدل على شيئين متغايرين:-

وفي قوله تعالى"فإنّ مَعَ العُسْرِ يُسراً،إنَّ مَعَ العُسرِ يُسراً "[8] يرى الطبراني أن النكرة إذا تكررت دلت على شيئيت متغايرين ،واستدل على ذلك بـ ما رُوي عن

---

(1) الطبراني، التفسير:278/1.

(2) الطبراني، التفسير:198/2.

(3) البقرة: 258.

(4) شطر من حديثٍ طويل، البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة- بيروت ط3، 1987م، (كتب أحاديث الأنبياء)، الحديث (3329)، عن أنس رضي الله عنه.

(5) الطبراني، التفسير: 467/1.

(6) البخاري، الصحيح، كتاب الدعوات حديث رقم (5925): 124/22.

(7) الطبراني، التفسير: 178/1.

(8) الشرح :5-6

النبي صلى الله عليه وسلم -قوله لأصحابه في أعقاب نزول سـورة الـشرح -: "أبْشِروا فقد أتاكُمُ اللهُ اليُسْرَ، لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسرِيْنِ"[1].

وجاء به شاهداً على أن النكرة الأولى غير النكرة الثانية، وإنما قال ذلك لأنّ العسرَ مَعْرَفةٌ" و "يُسراً نكرةٌ"، والمعرفةُ إذا أُعيدت كان الثاني هو الأول والنكرة إذا أُعيدتْ كان الثاني غيرُ الأولى، واليسرُ الأول هو اليُسر في الدنيا يعقـبُ العُـسرَ، واليسر الثاني هو اليسرُ في الآخرة بالثواب"[2].

وقد عزّز ذلك بما ورد في كلام العرب : "يقول الرجلُ لصاحبه: إذا اكتـسبت دِرْهَماً فأنفِقْ دِرْهماً يريدُ بالثاني غير الأول، فإذا قال : اكتسبتَ دِرْهماً فأنفِقْ الدرهمَ، فالثاني هو الأول"[3].

وقال أبو البقاء : "العسرُ في الموضعين واحد لأن الألف واللام توجب تكرير الأول، وأما (يسرا)في الموضعين فإثبات، لأن النكرة إذا أُريـد تكريرهـا جـيء بضميرها أو بالألف واللام، ومن هنا قيل لنْ يغلبَ عسرٌ يسرين"[4].

ويذهب ابن هشام في كتابه المغني في الباب السادس من الكتاب "التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصوابُ خلافها، إلى أن الجملة الثانية تكرار للأولى كما تقول: إن لزيدٍ داراً إن لزيدٍ داراً، أي أن النكرة الثانية هي بعينها الأولى[5].

---

(1) أخرجه الطبري، جامع البيان: الحديث (29069)، العجلوني، كشف الخفاء: حرف اللام حديث رقم (2079).

(2) الطبراني، التفسير: 522/6.

(3) الطبراني، التفسير: 522/6.

(4) العكبري،أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت 616 هـ) ،1987م،التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق:علي محمد البجاوي،دار الجيل،بيروت-لبنان:1293/2.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب: 314/2.

4. 3. 3. 2 "**كلام العرب**"

يُعدُّ الكلام العربي المصدر الثالث من مصادر السماع عن العرب بعد القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ويُقصَدُ به ما أُثرَ عن القبائل العربيـــة الموثـــوق بفصاحتها وصفاء لغتها من الشعر والنثر، قبل الإسلام وبعده، إلى أن فَسدتْ الألسنة بكثرة الأعاجم والمولدين وفُشوِّ اللحن[1].

وقد اعتمد النحاة هذا المصدر لبناء قواعدهم النحويّة واللغويّة، فأكثروا مـــن الاستشهاد به حتى لا يكاد كتابٌ نحوي يخلو من هذا المصدر، ويحتجُّ بالكلام العربي لغرضين: غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال مـــن حيـــث اللغـــة والنحـــو والصرف، وغرض معنوي لا علاقة له باللفظ[2].

وينقسم الكلام العربي إلى قسمين:-

أ- **الشعر**

لقد اعتدّ النحاة - منذُ سيبويه – بالشعر في بناء قواعدهم النحوية والـــصرفيّة وتفسير قضاياهم اللغوية، ولا غرابة في ذلك، فالشعر ديوانُ أمجـــادهم وأحـــسابهم وسجل مفاخرهم، ومنه تُعلِّمت اللغة، وهو حجة، فيما أشكل من غريـــب كتـــاب الله تعالى وغريب حديث نبيه الكريم وحديث صحابته والتابعين[3].

فالشعر من حيثُ الاحتجاج به يأتي في المرتبة الثالثة بعد القـــرآن الكـــريم والحديث النبوي الشريف فصاحة وبلاغةً، وفي ذلك يقول القيرواني : "الشعرُ أكبـــر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تُ قبلَ شهادته، وتمتثل إرادته لقـــول رسول الله صلى الله عليه وسلم -:إنَّ من الشعر لحكمـــة ". ولقـــول عمـــر بـــن الخطاب- رضي الله عنه : (نِعمَ ما تعلمتُه العربُ الأبيات من الشعر يقدمها الرجلُ

---

(1) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 77.

(2) الأفغاني، في أصول النحو:16.

(3) ابن فارس،الصاحبي في فقه اللغة:231

أمام حاجته فيستنزلُ بها الكريمُ ويستعطف بها اللئيم)، مع ما للشعر من عظيم المزيّة وشرف الأبيّة، وعز الأنفة، وسلطان القدرة[1]"

وأمّا عن مكانته في الشواهد النحوية، يقول ابن نباته : "من فضل النّظم أن الشَّواهد لا توجد إلا فيه، والحُجَجَ لا تُؤْخَذُ إلاّ منه، أعني أنَّ العلماءَ والحكماءَ والفقهاءَ والنحويين يقولون : (قال الشاعر) و(هذا كثيرٌ في الشعر) و(الشعر قد أتى به)، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحُجّة، والشعر هو الحُجّة"[2].

والاعتمادُ على الشعر عند النحاة أكثر من الاعتماد على النثر، وذلك لأن رواية الشِّعر أدقُّ من روايةِ النَّثر، وأنَّ تَذَكُّرَ المنظومِ أيْسَرُ من تَذَكُّر المنثور، وأنَّ احتمال التغيير والتّبديل في الشعر أقل من احتماله في المرويّ من النثر[3].

وقد قسَّم النحاة الشعراء من حيث الاحتجاج بشعرهم إلى أربع طبقات[4]:

الأولى: طبقة الجاهليين؛ وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية، ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس، والنابغة، وزهير بن أبي سُلمى، وعنترة، وطرفة بن العبد وغيرهم.

الثانية:طبقة المخضرمين : وهم الذين عاشوا في العصر الجاهلي، وأدركوا الإسلام كأبي ذؤيب الهذلي، وحسّان بن ثابت، وكعب بن زهير وغيرهم.

الثالثة: طبقة الإسلاميين؛ وهم الذين عاشوا في عصر الإسلام إلاَّ أنَّهم لم يدركوا الجاهِيّة، كجرير والفرزدق، يقول عبد الرحمن السيد : "وهذه الطبقة اختلفَ العلماءُ في الأخذِ عنها، فقد رأينا بعضهم يُلَحِّنُ رِجَالَها ويُخطِّئهم، ويبدو من كلامِ أبي عمرو بن العلاء أنّه لم يكنْ يأخذ بقولهم..ولكنْ معظم العلماءِ ،

---

(1) القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت456هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط5،1988م:16/1.

(2) التوحيدي، أبو حيان (د.ت) الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات مكتبة الحياة، بيروت- لبنان: 136/2.

(3) حسانين، في أدلة النحو: 86.

(4) القيرواني، العمدة في محاسن الشعر: 113/1، والبغدادي، خزانة الأدب:29/1.

رجّحوا جواز الأخذ عن رِجَالها، واستشهدوا بشعرهم وجعلوه مرجعاً من مراجعهم"[1].

الرابعة:طبقة المولَّدين والمحدثين : وهم مَنْ جاؤوا بعد الطبقة الإسلاميّة، كبشّار بن بُرد وأبي نواس، ومَنْ عاصرهم ا، غير أنّه اتفق على أنّه لا يحتجُّ بكلامِ أحدٍ من شعراء هذه الطبقة عند البصريين[2].

إذن فالشعراءُ مُقسمون من وجه الاحتجاج بشعرهم إلى طبقات، إلاّ أن النحاة قد تباينت مواقفهم من الأخذ بشعرهم؛ إذْ أجمع البصريون على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الاعتماد على شعر الطبقة الثالثة [3]، على نحو ما مرّ في قول السيد.

واتفقوا على أنّه لا يُحتجُّ بشعر المحدثين، يقول السيوطي : "أجمعوا على أنه لا يُحْتَجُّ بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية ...ونقل ثعلب عن الأصمعي خُتم الشِّعرُ بإبراهيمَ بن هَرَمةَ وهو آخر الحجج"[4].

أمّا الكوفيون فقد أخذوا بشعر جميع الطبقات، وبنوا عليه أصولهم وقواعدهم، بهذا الطبقتين الثالثة والرابعة، فقد قاسوا على القليل من الشعر أو النثر ، كما بنوا أصولهم النحوية أو الـ صرفيّة على شواهد شعريّة لا يُعرف قائلوها، كما أنّهم اعتدُّوا بالشاذِّ من الشعر أو من الضرورة، بخلاف البصريين الذين لم يجيزوا ذلك[5].

فالنحاة قد اعتدوا بالشعـ ر وبنوا عليه قواعدهم، فهذا سيبويه يذكر في كتابه عدداً كبيراً جداً من أبيات الشعر[6]، فقد بلغت شواهده الشعرية ألفاً وخمسين شاهداً، وابن

---

(1) السيد، مدرسة البصرة: 241.

(2) السيد، المصدر نفسه: 241.

(3) نحلة، أصول النحو العربي: 67.

(4) السيوطي، الاقتراح:42.

(5) الحموز، الكوفيون في النحو...:34.

(6) سيبويه، الكتاب: 37،27، 227،171، 315، 2/165، 221، 297، 3/84، 204، 306.

هشام يعتد أيضاً بالشعر ويجعله مصدراً في بناء قواعده [1]، وابن الأنباري في الإنصاف[2]، والسمين الحلبي في الدر المصون[3]. وغير هؤلاء كثيرون.

ويظهر لي أن الطبراني احتجّ بالشّعر وبخاصة شعر عصر الاحتجاج، من أمثال امرؤ القيس [4]والنابغة الذبياني [5]، والأعشى[6]، وغيرهم كلبيد وعنترة، وأبي ذؤيب الهذلي، والطيئة، وحسان، وجرير والفرزدق وعمر بن أبي ربيعة ... وقد جاءت شواهده الشعرية في تفسيره على النحو الآتي:-

1- الأبيات المنسوبة إلى أصحابها

وكثيراً ما كان يستشهد بأبياتٍ شعرية قائلوها معروفون بِنَسْبها إلى أصحابها، ومن ذلك قول الفرزدق[7]: [الطويل]

تَعَالَ فإنْ عَاهَدْتَني لا تَخُونني نَكُنْ مِثْلُ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطحِبانِ

فاستشهد به لدلالة على أنَ اسم الموصول (مَنْ) يُستَخدم للواحد، وَالاثنين، والجمع والمذكر والمؤنث،[8]على نحو ما جاء في قوله تعالى : "..مَنْ آمَنَ بَالله

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 70/1، 170، 195، 320، 78/2، 131، 275، 303، 226/4، 274، 339، 367، وابن هشام ،مغني اللبيب: 59/1، 140، 197، 255و 393/2، 519، 557، 637، 658.

(2) الأنباري، الإنصاف...:64/1، 65، 66، 71، 165، 213، 214، 229/2، 230، 245، 271، 289.

(3) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، 1994م، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد معوّض وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 65/1، 134، 643، 18/2، 398، 221/3، 38/4، 559/6.

(4) الطبراني، التفسير: 6/ 100.

(5) الطبراني، التفسير: 301/1، 208/6.

(6) الطبراني، التفسير: 31/6و 419.

(7) الفرزدق، الديوان: 329/2، والبيت في الديوان

تَعشَ فَإنْ واتقْتَنِي لا تَخُونَني فَكنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئبُ يصطحِبانِ

وابن هشام، مغني اللبيب:66/2.

(8) الطبراني، التفسير: 180/1.

وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ"[1] وقوله تعالى : "وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ"[2]، وقوله: "ومَنْ يَقنُتْ مِنْكُنَّ"[3] [4].

وذكر ابن جني في الخصائص : "وقد توضعَ مَنْ للتثنية، وذلك قليل، وأورد الشاهد نفسه[5].

ومنه قول الحُطيئة[6]: [بسيط]

دَعِ المَكارمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها واقْعُدْ فَإنَّكَ أنْتَ الطّاعِمُ الْكَاسِي

فاعتدّ به على مجيء صيغة (فاعل) للدلالة على اسم المفعول؛ أي المطْعُومُ المكْسُوُّ[7]ويعزز ذلك بما جاء في كلام العرب يُقالُ سِرٌّ كاتِمٌ، أي مكتوم "[8]، وعلى هذا فهو يُفسرُ قوله تعالى : "لاعاصِمَ اليومَ من أمر الله إلاّ من رِحَم "[9]، أي لا معصومَ اليومَ إلا من رَحِمَهُ الله[10].

ومنه قول عنترة[11]:

حُيِّيْتُ مِنْ طلَلَ تَقَادَمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وأَقْفَرَ بَعْدَ أمِّ الَهيْثمِ

---

(1) البقرة:62.

(2) محمد: 16.

(3) الأحزاب:31.

(4) الطبراني، التفسير: 180/1.

(5) ابن جني، الخصائص:190/2

(6) الحطيئة، الديوان، شرح أبي سعيد السكري دار صادر بيروت، 1981م: 108.

(7) الطبراني، التفسير: 3/ 434.

(8) الطبراني، التفسير: 3/ 434.

(9) هود:43.

(10) الطبراني، التفسير: 434/3.

(11) عنترة، شرح الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1995م: 118، ابن منظور، لسان العرب (مادة (شرع):176/8، والأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت- لبنان مادة (شع): 1857/2.

واعتدّ بهذا الشاهد على جواز عطف الشيء على نفسه؛ لأن العرب تكرر الشيء إذا اختلفت ألفاظه [1]. غير أن القاعدة النحوية ترى أن الشيء لا يُعطف على نفسه لأن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، لأنّكَ إذا قلت قام زيد وعمرو فهي بمعنى قام زيد وقام عمرو والثاني غير الأول، فإذا وجدت مثل قولهم كذباً وميناً، فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني وإن خُفي عنك، فالواو تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول كنت مخيراً في العطف وتركه[2].

ويفهم من الكلام السابق، أنه يجوز عطف الشيء على نفسه شريطة الزيادة في المعنى، ويذهب ابن هشام في التوضيح أن ذلك يختص فقط بالعطف بالواو إذ يقول:و"من أحكام العطف بالواو :...عطف الشيء على مرادفه نحو : (شِرْعَةً ومِنهَاجاً) [3]"[4].

والشاهد في بيت عنترة أَقْوى وأَقفَر، وهي أصبح خالياً وحيداً يقال : أَقْفَر فلان من أهله، إذا انفرد عنهم وبقي وحده، وأقوى الرجل إذا نزل بالقفر.. وأقوى الرجل وأقفَرَ وأرْمَلَ إذا كان بأرضٍ ليس معه زاد[5].

ويستشهد الطبراني بقول خُفاف[6]:-

[الطويل]

أقولُ لهُ والرَّمْحُ يَأطِرُ مَتْنَهُ تَأَمَّلْ خُفَافاً إنَّني أنا ذلِكَا

---

(1) الطبراني، التفسير: 167/1.

(2) ابن القيم الجوزي، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (ت751هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمدن مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1996م: 1/ 197.

(3) المائدة: 48.

(4) الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2006م: 158/2.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قفر): 110/5 ومادة 0قوا): 211/15.

(6) الطبري، جامع البيان: مج، ج1:143، الأخفش، معاني القرآن: 131/1.

للاستدلال على جواز استخدام اسم الإشارة البعيد (ذلك) للدلالة على القريب؛ أي (ذلك) بمعنى (هذا) [1].

وقد ذهب النحاة إلى أنه قد يُستعار اسم الإشارة البعيد للقريب لعَظَمـــةِ المُـــشيْرِ نحو: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَ ا مُوسَى) [2] ولعظَمَة المشار إليه نحو :"ذَلِكُمُ اللهُ رَبِّي"[3]، وقد يتعاقبان مُشاراً بهما إلى ما وَلِيَاهُ كقوله تعالى : "ذَلِكَ نَتْلُوهُ"[4] ثم قال : "إنّ هذا لَهُـــو القَصَصُ الحَقُّ"[5][6].

ويتضح مما ذُكر أن استعمال اسم الإشا رة البعيد للدلالة على القريب قد يكـــون على سبيل الاستعارة لغاية بيانية معنوية، وقد يكون من باب تعاقب أسماء الإشارة.

الأبيات غير المنسوبة إلى أصحابها مع أنّهم معرفون:-

وفي مقابل هذا، فإنّه اعتّد بأبيات شعرية قائلوها معرفون، إلاّ أنه لم ينـــسبها إلى أصحابها، ومن ذلك قول الشاعر[7]:-

[البسيط]

أمَرْتُكَ الخَيْرَ لَكنْ ما أُئتَمَرتَ به فَقَد تَرَكتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ[8]

---

(1) الطبراني، التفسير: 122/1.

(2) طه:17.

(3) الشورى:10.

(4) آل عمران: 58.

(5) آل عمران: 62.

(6) ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري المصري (ت761هـــ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق وتعليق: عرفات مِطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت 1998م: 152و 153.

(7) البيت لعمرو بن معد يكرب، الديوان: 63، ونُسب لخُفاف بن ندبة، السلمي، شعر خُفاف بن ندبة السلمي، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد، 1997: 126، وسيبويه، الكتاب: 37/1، وابن جني، المحتسب: 139/1 (ما أئتمرت)(أُمِرْتَ به).

(8) نشبٍ: ابن منظور، اللسان، مادة (نشب):757/1 قال ابن منظور: قال أبو عبيدة من أسماء المال عِندَهم النَشبُ والنَّشَبُ والنَّشبَةُ، .. والنشبُ: المال والعقار.

فهذا البيت لعمرو بن معد يكرب إلاّ أنّ الطبراني لم ينسبه إليه، فاكتفى بقوله: "كقول الشاعر" به شاهداً على جواز حذف حرف الجر من قوله تعالى : "الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الفَقْرَ وَيَأمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ"[1]؛ أي الشيطانُ يَعِدُكُم بالفقرِ، فحذف الباء[2]، لأنَّ الفعل (يَعِدُ) يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف[3].

ومنه قول الشاعر[4]:

فيا عجباً حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

فهذا البيتُ للفرزدق، إلاّ أنّ المؤلف لم ينسبه فاكتفى بقوله: "قال الشاعر "، وجاء به شاهداً على أنّ (حتّى) تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تَبْتَدَأ بعدهُ الجُمل، فيدخُل على الجملة الاسمية أو الفعلية، وبالتالي فهي غير عاملة[5].

ومن هنا فهو يوجه قراءة من قرأ (حتّى يَقُولُ الرَّسُولُ) [6]؛ برفع يقول على أن حتى داخلة على الاسم الذي يلي الفعل، بقوله: "ومن قرأ بالرفع أدخل(حتّى) على جملة ما بعده لا على الفعل خاصة؛ كأنَّه قال: حتى الرسولُ يقولُ، فلا يُظهر عمل حتّى"[7].

ويذهب ابن هشام إلى أن الفعل بعد حتى يرتفع على الحالية "لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا إذا كان حالاً، ثم إن كانت حاليتّه بالنسبة إلى زمن التكلم، فالرفع واجب، كقولك: سِرْتُ حتّى أدْخُلُها "إذا قلت ذلك وأ نت في حالة الدخول، وإن كانت

---

(1) البقرة: 268.

(2) الطبراني، التفسير: 484/1.

(3)النحاس، إعراب القرآن: 116/1

(4)الشاهد للفرزدق في ديوانه :419/1والبغدادي، خزانة الأدب : 414/5، وابن يعيش، شرح المفصّل: 18/8 و62 وسيبويه، الكتاب : 18/3وابن هشام، مغني اللبيب : 1/ 149، وبلا نسبة في المالقي، وصف المباني: 257، والسيوطي، همع الهوامع: 343/2.

(5) الطبراني، التفسير: 367/1، وانظر ابن هشام، مغني اللبيب: 149/1.

(6) البقرة:214وزُلزلوا حتى يقولُ الرسولُ "وهي قراءة انف رد بها نافع، وقد كان الكسائي يقرؤها دهراً رفعاً، ثم رَجَعَ إلى النصب، ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق : شوقي ضيف، دار المعارف، ط2: 181.

(7) الطبراني، التفسير:367/1.

حاليّة ليست حقيقية، بل كانت محكيةرُفع وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحـــو : وَزُلزِلُوا حتَّى يقولُ الرَّسُولُ " قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسولَ والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا"[1].

فهو يرى أن الحال إذا كانت حقيقية، أي لحظة الحديث، وجب رفع الفعل وإذا كانت الحال محكية جاز لك الرفع أو النصب.

الأبيات غير معروفة القائل:

اشترط النحاة في المأخوذ عنه الفصاحة أن يكون معروفاً غير مجهول، فتبنى القاعدة على كلامه؛ فقالوا : "لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعرف قائلهُ "[2]، ولو صحَّ ما ذهبوا إليه لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتـــاب ســـيبويه "[3]، ولـــسقط احتجاج الفرّاء وغيره في مثل هذا[4].

والطبراني كغيره من النحاة فقد اعتدّ بأبيات مجهولة القا ئل، غير أنَّ محقـــق الكتاب لم يُشِرْ إليها، ومن ذلك قول الشاعر[5]: [الهزج]

وَوَجْهٌ حَسَنُ النَّحْر كأنْ ثدييْهِ حُقَّانِ

فهذا البيت غير معروف القائل، ولم ينسبهُ المحقّق، فاكتفى بقوله : (وأنـــشده الشاعر)، وجـــاء به شاهداً على جواز إعمال (إنْ) المخففة لتوجيه قراءة ابن كثيـــر

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب: 146/1.

(2) البغدادي، خزانة الأدب: 15/1.

(3) السيوطي، الاقتراح: 73.

(4) الحيدي، سعيد جاسم، القياس في النحـــو العربـــي، دار الـــشروق للنـــشر والتوزيـــع،ط 1، 1997م،:114.

(5) من الشواهد المجهولة القائل أوردهُ سيبويه في الكتاب: 135/2

وَوَجْهٌ حَسَنُ النَّحْر كأنْ ثدييْهِ حُقَّانِ

تحفيف كانْ مع حذف اسمها، قال سيبويه "ولأنّه لا يحسن ههنا إلاّ الإضمار، وابن عقيل في شرح الألفية: 391/1.

ونافع: "وإنْ كُلاً لما "[1]كلاهما بالتخفيف [2]، وهو في هذا يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من جواز إعمال (إنْ) المخففة[3]، والذي سيتم توضيحه في موضعه.

ومنه قول الشاعر[4]:- [الوافر]

ألا يَا زيدُ والضَّحَاكُ سيرا فَقَد جَاوَزْتُمُا[5] خَمَرَ الطّرِيْقِ

وهذا البيت غير معروف القائل، وقد اكتفى الطبراني بقوله قال الشاعر "، وجاء شاهداً على جواز عطف المنادى المعرّف (بأل)على المبني تبعاً للفظه أو نصبه عطفاً على المحل، لأن موضع كل منادى النصب[6].

أنصاف الأبيات

كما اعتدّ الطبراني بأبياتٍ شعريةٍ كاملة – كما مرَّ معنا سابقاً – كذلك اعتدَّ بأنصاف أبياتٍ أو أجزاء منها، وبنى عليها قواعد ه النحوية، ومنها قول الشاعر لبيد[7]:

.... وأطْفَلَتْ بالجَلْهَتين ظِبَاؤُها ونَعَامُهَا

---

(1) هود: 111 "وإنَّ كُلاًّ...".

(2) مكرم، معجم القراءات القرآنية: 136/3، والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان،1985م: 104/9.

(3) الأنباري، الإنصاف: 197/1 مسألة (24).

(4) وهو بلا نسبة في الهروي، علي بن محمد النحوي، كتاب الأزهية، تحقيق عبد المعين الملوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1981م:165، وابن هشام، شرح قطر الندى:268 وابن يعيش، شرح المفصل: 129/1 وابن منظور،لسان العرب(خَمَرَ): 257/4 وابن جني، اللمع:195.

(5) الخَمَرُ: وَهَدَهُ يختفي فيها الذئب، اللسان (خَمَرَ): 257/4.

(6) الطبراني، التفسير: 228/5.

(7) لبيد بن ربيعة، الديوان، اعتنى به حَمْدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان:107، وفي اللسان: مادة (جله) و (طفل)، 402/11و 485/13.

فَعَلا فُرُوع الأيهَقَانِ وأطْفَلَتْ بالجَلْهَتينِ ظِبَاؤها وَنَعَامُهَا

والجلهتان: جنبتا الوادي.

فاعتدَّ به على جواز العطف على اللفظ أو المجاورة، فالنعامُ لا يُطْفِلُ وإنَّما يفرّخُ[1].

ومنه قول امرىء القيس[2]:

.... أو نَمُوتَ....

وقد جاء به شاهداً على (مجيء) أو بمعنى (حتى) [3]. في قراءة أُبي بن كعب[4]"أو يُسْلموا"[5]، أي أن (أو) عمل النصب في الفعل قياساً على حتى . وهو ما ذهب إليه الكسائ ي وتابعه الفرّاء [6]والمبرد [7]وذكر أبو جعفر النحاس أن هذا مذهب الكوفيين إذ ذهب الكسائي إلى أن (أو) ناصبة للفعل بنفس ها مستشهداً ببيت امرئ القيس السابق في حين أن البصريين يذهبون إلى أنها هنا بمعنى إلى أن، أي أن (أو) عاطفة والفعل بعدها منصوب ب(أن) مضمرة[8].

أبياتٍ لتعزيز شواهد أخرى

فقد أورد أبياتاً شعريّة ليعزز بها شواهد أخرى من قرآن أوكلام عربيّ ، وممّا جاء به من الشعر ليعزز به شاهداً قرآنياً، قول الشاعر[9]:

---

(1) الطبراني، التفسير: 362/2.

(2) البيت من قصيدة لامرئ القيس توجه إلى قيصر يستنصر به على قتلة والده:

فقلتُ لَهُ لاتَبْكِ عَيْنُك إنما نُحَاول مُلْكاً أو نموتُ فَنُعْذَرا

امرؤ القيس، الديوان، دار صادر بيروت2000م:95، ابن جني، أبو الفتح عثمان 0392هـ) اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب ط1، 1979م: 211 وابن يعيش، شرح المفصل: 33/7.

(3) الطبراني، التفسير: 55/6.

(4) ابن خالويه، المختصر: 23 ، وأبو حيان، البحر المحيط: 94/8.

(5) الفتح: 16 "...سَتُدْعَوْنَ إلى قَومٍ أُولي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أويُسْلمُون".

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 71/2.

(7) المبرد، المقتضب: 281/2.

(8) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 133/4، والمرادي، الجني الداني 231و 232.

(9) البيت لتوبة بن الحميِّر،3نقله الطبري في التفسير: 149/1ن وابن هشام، مغني اللبيب: 85/1 وجاء فية برواية(وقد زعمت.....).

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلْمَىَ بأَنِّي فَاجِرٌ لنَفْسِي تُقَاهَا أو عَلَيْها فُجُورُها

والشاهد أو عليها فجورها، أي: وعليها

إذ جاء به معززاً لقوله تعالى : "أو يزيدون"[1]، وفي هذين الشاهدين دليل على أن (أو) تأتي بمعنى (الواو) [2]. وهو مذهب الكوفيين والأخفش والجرمي[3].

ومما جاء به من الشعر ليعزز به الكلام العربي النثري، قول الشاعر[4]:

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصّبا ح يَلُمْني وألُــومُهُنَّــهْ

وَيَقُلْنَ شيبٌ قَــدْ عَــلاَ ك وقَدْ كَبُرتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

فقد عززّبه ما رُوي عن ابن الزبير: "رويَ أنَّ أعرابيّاً سأل ابن الزبيرشــيئاً فَحَرَّمَهُ ،فقالعَنَ اللهُ ناقة حملتني إليك،فقال ابن الزبيــر : (نْ وصــاحِبُها): يعنــي نعم[5]، فيحتمل أن تكون (إن) فيه بمعنى نعم كما قال الأخفش ويحتمــل أن تكــون المؤكدة، والهاء اسمها والخبر محذوف كما قال أبو ع بيدة، وإذا جُعلت بمعنى "نعــم" فالهاء للسكت[6].

ومن ذلك قول الشاعر[7]:-

الشَّرُّ مُسْتَتِرٌ يَلْقَاك عَنْ غُرضٍ والصَّالِحَاتُ عَلَيها مُغْلَقاً بَابُ

---

(1) الصافات: 147.

(2) الطبراني، التفسير: 127/1.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب: 85/1.

(4) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت، 1958م:66ن وابن يعيش، شرح المفصل:78/80، والبغدادي، خزانة الأدب: 213/11، وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب: 151/3، وابن جني، اللمع: 126ن ابن هشام ، مغني اللبيب: 60/1و 305/2 والمالقي،رصف المباني: 200 و 204و 506 والمرادي، الجني الداني 399.

(5) الطبراني، التفسير: 247/4.

(6) المرادي، الجني الداني: 399.

(7) قائل البيت مجهول.

فقد عزَّز به قولهم "عندي طباخاً غلامٌ" إذ جاء بهما شاهدين على تقدّم الحال على صاحبها[1]، وهذا لم يجِزه جمهور النحاة، الذين يرون أن الحال تكون من الضمير المستتر المتعلق بشبه الجملة[2].

أبيات عزّزها بشواهد أخرى

وهناك مواضع احتجّ بها الطبراني بأبيات شعرية عززها بشواهد أخرى من شعر أو قرآن.

ومما اعتدّ به من الكلام الشعري وعزّزهُ ببيتٍ من الشعر قول الشاعر[3]:-

وكُلُّ أخٍ مُفَارقهُ أخوهُ لَعَمْر أبيك إلاّ الفَرقَدَانِ

فجاء به شاهداً على مجيء (إلاّ) بمعنى (الواو)؛ يعني والفرقدان أيضاً يفترقان[4]، وقد عزّزهُ بقول الشاعر[5]:-

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفة إلاَّ دارُ مَرْوَانا

يعني: ولا دار من دار[6]

فهو يرى أن (إلاّ) في بمعنى الواو، وهذا قسمٌ نفاهُ الجمهور وأثبته الفرّاء والأخفش وأبو عبيدة معمر بن مثنى، وجعلوا في ذلك قوله تعالى : "لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ"[7]، أي ولا الذين ظلموا[8].

تكرار الأبيات الشعرية

وقد يعمد الطبراني في تفسيره تكرار بعض الأبيات الشعرية، ولكن ذلك قليل جداً.

---

(1)الطبراني، التفسير: 93/3.

(2)ابن هشام، شرح قطر الندى: 303.

(3)عمرو بن معد يكرب، الديوان: 180ن وسيبويه، الكتاب: 334/2.

(4) الطبراني، التفسير: 266/1.

(5) البيت للفرزدق، سيبويه، الكتاب:340/2 ولم يُذكر في الديوان

(6) الطبراني، التفسير: 266/1.

(7) البقرة:150.

(8) المرادي، الجنى الداني: 518.

ومنه قول الشاعر[1]:-

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه لَعَمْرِ أبيك إلاّ الفرقَدَانِ

فقد كرّر هذا البيت في ثلاثة مواضع من تفسيره، فجاء به في الجــزء الأول من كتابه شاهداً على مجيء ما بعد إلاّ تابعاً لما قبلها [2]- وقد ذكر سابقاً – وشــاهداً على أن (إلاّ) تأتي بمعنى (الواو) [3]، وفي الجزء الرابع من كتابه جاء بــه شــاهداً على مجيء (إلاّ) بمعنى غير[4]، وهي من القضايا الخلافيّة التي تناولها النحاة.

ومنه قول الشاعر[5]:

لا تَنْهَ عن خُلقٍ وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وقد كرّر هذا البيت في كتابه، في الجزء الأول [6]والجزء الثاني[7]وجاء بــه شاهداً على نصب الفعل المضارع بعد الواو إذا سبقت بنهي ، أو مــا أطلــق عليــه النصب على الجمع[8].

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الواو في ذلك هي الناصــبة للفعــل بنفــسها ، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة، والصحيح أن الواو في ذلك عاطفة والفعل منصوب ب(أن) مضمرة بعد الواو ... وإضمار (أن) بعدها واجب[9].

---

(1) تم التعريف بالبيت سابقا.

(2)الطبراني، التفسير: 455/1.

(3)الطبراني، التفسير: 266/1.

(4)الطبراني، التفسير: 280/4.

(5)نسب في سيبويه، الكتاب للأخطل:42/3 وقال في البغدادي، الخزانة: 617/3 والصحيح أنه لأبي الأسود وهي في الهروي، الأزهية: 243، وابن منظور، اللسان (عكظ): 447/7، وابن يعيش، شرح المفصل: 34/7، وابن هشام، مغني اللبيب: 24/2، والمالقي، رصف المباني:486.

(6)الطبراني، التفسير: 158/1و 325.

(7)الطبراني، التفسير: 135/2.

(8)الطبراني: التفسير: 135/2.

(9)المرادي، الجنى الداني: 157.

النثر

هو القسم الثاني مما يُستدل به من كلام العرب، ويُقصد به ما نُقل عن أفــواه العرب ولغاتهم ضمن الفترة الزمنية التـ ـي حددها النحاة، فيمن يُحتج بلغاتهم –كما مرَّ سابقاً- واضعين شروطاً في ناقل اللغة بأن يكون عدلاً رجلاً كان أم امرأة، حُراً كان أم عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، فإنْ كان ناقل اللغة لم يُقبل نقله، ويُقبــل نقــل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره، و ذهب بعضهم إلى أنَّه لا بُدَّ من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه لأن النقل ينزل منزلة الشهادة[1].

ويشمل الكلام العربي النثري لغة الحديث المستعملة في التخاطب، وهي اللغة الدّارجة المستعملة في البوادي، أو في المدن طوال عصور الفصاحة . كما أنَّه يشمل لغة الأمثال[2].

وقد تنبه العلماء إلى فروقٍ في مستوى الأداء اللغوي بين سكان البادية وسكان المدينة، يقول ابن جني في الخصائص [3]: "وليس أحد من العرب الفُصحاء إلاّ يقول: إنّه يحكي كَلامَ أبيهِ وسلَفِهِ، يتوارثونه آخرٌ عن أوّلٍ، تابعٌ عن مُتّبعٍ وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنَّهم قد تركوا وخالفوا كلامَ مَنْ ينتسب إلى اللغــة العربية الفصيحة، غير أنَّ كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكــلام فُــصحاء العــرب فــي حروفهم وتأليفهم، إلاّ أنهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح".

وقد اعتدّ النحاة القدامى بكلام العرب النثري ولغاتهم وعلى رأسهم ســيبويه، فكان أعلاها في رأيه وأفصحها وأقدمها اللغة الحجازية، فهي اللغة الأولى الجيدة من لغات العرب، فاعتمدوا عليها واحتجوا بها[4].

والطبراني، حالهُ كحالِ غيره من النحاة اعتمد الأمثالَ والأقوالَ مَصْدَراً مــن مصادر السماع لديه، واحتجّ بهــا لـ تأييــد رأي أو مــسألة نحويــة أو صــرفية أو صوتيةغير أنه لم ينص في استشهاده إلى أن من الأقوا ل ما هو مَثَــل، فكــان

---

(1)حديثي، الشاهد وأصول النحو: 80.

(2)الزبيدي، القياس في النحو العربي: 115.

(3)ابن جني، الخصائص: 2/31.

(4)حديثي، الشاهد وأصول النحو: 82.

يقول "قالت العرب" أو "كما يقال"، وأحياناً يُصدّر القول بعبارة (رُوي...) وأحياناً أُخرى يقدّمه مسنداً إلى قائله.

ففي تفسيره لقوله تعالى : "وإِذا الرُّسُلُ أُقّتَتْ"[1] يقول: "وإنّما قلبت الواو همزة على قراءة غير الوالأنَّ كل واو انضمت وكانت ضمتها لازمة جاز إبدالها همزة ؛ لأنَّ العربَ تعاقبُ بين الواو والهمزة كقولهم : أكدّتُ ووكّدتُ، وأرّختُ الكتابَ وورّختُ ووسادة وإسادة"[2].

فهو يرى أن قلب الواو همزة من باب التعاقب بين الواو والهمزة محتجاً بما وردّ عن العرب، شأنهُ في ذلك شأن النحاة القدامى.

كما يحتجّ بقول العرب على أن المفاعلة في الفعل قد تكون من اتجاه واحد، فيقول"قد"تجيء المفاعلة من واحد؛ كقولهم : عَاقَبْتُ اللَّص، وعَافاك الله، وطارَقْتُ النعلَ، وسافرَ ونافقَ"[3].

ومن المسائل التي بنى قواعده النحوية فيها على الكلام العربي النثري ما يلي:-

جواز إضافة الضمير (إيّا) إلى الاسم الظاهر

ومن ذلك قولهم في المثل :إذا بَلَغَ الرَّجُلُ الستينَ فإيّاهُ وإيّا الشوابِ "[4]، إذ من المعروف أنه لا يُحسن إدخال (إيّاك) في غير المضمرات، إلا أن الطبراني أجاز إضافة (إيّا) إلى الاسم الظاهر، شريطة أن يتقدم في الكلام، محتجّاً بالمثل السابق الذكر، ولم ينص الطبراني في كتابه على أنه مثل، واكتفى بقوله "وحُكي عن الخليل" "إذالَبَغَ الرَّجُلُ الستين، فإيّاهُ، وإيّا الشوابِ "[5]، وقد ذكر سيبويه في كتابه أنّه لم يسمعْ ذلك من الخليل، غير أنه لم يشكك في الرواية، فيقول : وحدّثني مَنْ لا أتَّهم عن

---

(1)المرسلات: 11.

(2)الطبراني، التفسير: 415/6.

(3)الطبراني، التفسير: 165/1.

(4)سيبويه، الكتاب: 279/1، والأنباري، الإنصاف: 695/2.

(5)الطبراني، التفسير: 115/1.

الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بَلَغَ الرَّجُلُ الستين فإيَّاهُ، وإيّا الشوابِ"[1]، وقال بأنها رواية شاذة لا يُعتدَّ بها، وتابعه في ذلك الزمخشري في الكشَّاف، فيقول: "فشيءُ شاذٌ لا يعوّلُ عليه "[2]، كما أنّ الأزهري يرى من الشذوذ إقامة المضمر (إيّا) مقام الظاهر ويقدرهُ (بالأنفس)، وإضافتها إلى الشواب لأنّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة إنما هو المُظهر لا المضمر[3].

جواز إضافة الشيء إلى نفسه

يذهب الطبراني إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه ونعته مستشهداً بقول العرب: "ثوبٌ خزٌ وبابٌ جديدٌ، ويوم الجمعة"[4].

وهذه ظاهرة كثيرةً وردت في كلام العرب وشعرهم، مما يؤكد جواز إضافة الشيء إلى نفسه كقول "النَّمِر"[5]:

سُقِيَّهُ بينَ أَنْهارٍ ودُورٍ وزَرْعٍ نابتٍ وكرُومِ جَفْنِ

والجَفْنَ هو الكَرْم.

وأمّا إضافته إلى نعته فقولهم : "بارِحةُ الأولى، ويومُ الخميس، ويوم الجمعة"[6]وهو كثيرٌ في كتاب الله العزيز كقوله تعالى : "ولدَارَ الآخرة"[7] و "حَقُّ اليقين"[8].

وهو ما ذهب إليه الكوفيون، وخالفهم في ذلك البصريون لأن الإضافة إنّما يُراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص

---

(1)سيبويه، الكتاب: 279/1.

(2)الزمخشري، الكشّاف: 4/1.

(3)الأزهري، التصريح: 277/1.

(4) الطبراني، التفسير: 450/12.

(5)البيت لنمر بن تولب

سُقِيَّهُ بينَ أَنْهارٍ ودُورٍ وزَرْعٍ نابتٍ وكرُومِ جَفْنِ، اللسان ،(جفن): 90/13.

(6)ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة: 242.

(7)يوسف:109.

(8)الواقعة: 95.

بها[1]، فيُرد الأنباري على رأي الكوفيين بقوله : "إنّ ذلك محمولٌ على حذفِ المضاف إليه وإقامة صفتهِ مقامهُ..." [2]، غير أن ابن جنى يرى أن ذلك من باب إضافة البعض إلى الكل، ففي قوله تعالى: "إنّه لحق اليقين "[3]، "فالحق هنا غير اليقين وإنما هو خالصه وواضحه، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل، نحو هذا ثوب خزّ... وليس أجزاء الشيء هي الشيء وإن كان مركباً منها"[4].

مجيء جواب الأمر بلفظ النهي

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء جواب الأمر بصيغة النهي، محتجاً بما ورد عن العرب بقوله : "كما يُقال: نَزِلْ من الدابة لا تَطْرَحْكَ أو لا تطرَحنّك "[5]، ومن ذلك قوله تعالى: "واتّقوا فِتْنةً لا تُصِيْبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصة"[6].

وللنحاة في "لا" قولان[7]:

أحدهما: أنها ناهيّة، وأُقيم المسبب مقام السبب، والأصل : لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عُدِلَ عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة، لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند المسبب إلى فاعله فالإصابة خاصة بالمتعرضين، أمّا وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك.

والثاني: أنها نافية، وعلى هذا فجملة الطلب صفة لفتنة ولا حاجة لإضمار قول؛ لأن الجملة خبرية ويكون دخول النون (نون التوكيد) شاذاً، وقد تكون جملة

---

(1)الأنباري، الإنصاف: 437/2، والأزهري، التصريح: 690/1.

(2)الأنباري، الإنصاف: 438/2.

(3)الحاقة: 51.

(4)ابن جنى، الخصائص: 522/2و 523.

(5)الطبراني، التفسير: 251/3.

(6)الأنفال:25.

(7)انظر: الأزهري التصريح:303/2، وابن هشام، مغني اللبيب: 263/1.

الطلب جواباً للأ مر، فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً، وقد ذكر هذا الوجه الزمخشري.

فنجد الزمخشري يتفق والطبراني على مجيء الـ جملة الفعلية جواباً للأمر، ويبدو أن الطبراني قاس لا النافية على الناهية لعلة الشبه بالصورة.[1]

إضمار لا النافية الواقعة في جواب القسم

يذهب الطبراني إلى جواز إضمار لا النافية الواقعة في جواب القسم، نحو قوله تعالى: "قَالُوا تاللهِ تفتؤُا"[2]، مستشهداً على ذلك بما جاء من كلام العرب، فيقول: "إنّما أُضمِرَ (لا) في قوله تعالى :"تفتأُ"لأنَّ العربَ تقولُ : والله تدخلُ هذا الدار، تُريدُ بذلك نفي الدخول..." [3].

وقد ذهب الفرّاءُ –كذلك- إلى أن (لا) مضمرة[4]، ودلل على ذلك بقول الشاعر[5]:

فَقُلتُ يَمينُ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً ولو قَطَعوا رَأسِي لَدَيكِ وأوْصالي

والشاهدُ فيه أبْرحُ فحذف (لا)أي لا أبْرحُ قاعِداً يقول ابن جني : "وربما حُذفت (لا) وهي مُرادة"[6].

في حين يرى ابن هشام أن حذف لا النافية مُطرد في جواب القسم، إذا كان المنفي مضارعاً نحو: "تالله تفتأُ تذكر يوسف"، ويقلُ مع الماضي[7].

---

(1)الأزهري،التصريح:303/2

(2)يوسف:85

(3)الطبراني، التفسير:503/3

(4)النحاس، إعراب القرآن:213/2

(5)الشاهد لامرئ القيس في ديوانه 32 تأكد، وسيبويه الكتاب:504/3، وابن جني، الخصائص:71/2، وابن جني ،اللمع:259، وابن هشام، مغني اللبيب، 294/2، السيوطي، همع الهوامع: 391/2، وابن هشام، أوضح المسالك:232/1، والأزهري، شرح التصريح:235/1.

(6)الخصائص:71/2

(7)ابن هشام، مغني اللبيب: 294/2

فنرى -مما سبق- أن الطبراني قد ذهب إلى جواز إضمار لا النافية مُطلقـــا، إذا كانت واقعة في جواب الشرط، إلاّ أنّ من النحاة مَنْ قيّد حذف لا النافية بشروط، وهي كون الفعل مضارعاً، وكونه جواباً وقسماً، وكون النافي (لا) [1]، فهذه الشروط تُجيز إضمار لا النافية.

الخفض على الجوار

ومن ذلك قولُ العرب "جُحرَ ضبٍّ خَرِبٍ"[2]، وقد استدل بـــه علـــى جـــواز الخفض على الجوار، لفظاً ومعنى معززاً ذلك بما ورد عن العرب من أقوال، منها أكلتُ السَّمنَ واللبنَ، واللبنُ يُشربُ ولا يؤكل، ويُقالُ فلانٌ مُتقلِّـــدٌ ســـيفاً ورمحـــاً ، والرُّمْحُ لا يُتقلَدُ به وإنّما يحملُ"[3]، ويُدّعم رأيه هذا بقول لبيد[4]:

... وأَطفلَتْ بالجهلتين ظبَاؤها ونَعامُهُا

والشاهد فيه عطفُ النعام على الظباء، فالنعامُ لا يُطفلُ وإنّما يُفرّخ.

والخفضُ على الجوار أمرٌ اختلفت فيه كلمةُ النحاة فانقسموا إلى ثلاث فرقٍ[5]:

1. منهمن أنكرهُ مُطلقاً كالسيرافي وابن جني وابن الحاجب [6]، ويرونهُ شاذاً من كلام من لا يؤبه به من العرب، وفي ذلك يقول ابن جني : "فممّا جاز خـــلاف الإجماع الواقع فيه منذُ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا فـــي قولهم:هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. فهذا يتناوله آخر عن أولٍ، وتال عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وإنه من الشاذ الذي لا

---

(1)الأزهري : التصريح: 235/1

(2)العبارة جزء من حديث للرسول انظر: الشاطبي،الاعتصام :464/1

(3)الطبراني، التفسير:362/2.

(4)لبيد، الديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طمّاش، دار المعرفة، بيروت: 107

(5)انظر: ابن هشام، مغني اللبيب:340/2، وابن الحاجب، أبو عمرو وعثمان بن الحاجب (ت646هـــ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار عمان- الأردن دار الجيل، بيروت- لبنان 1989: 280/1.

(6)ابن هشام ،مغني اللبيب،340/2

يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه "[1] ويذهب إلى أن ما احتجّ به النحاة من القرآن الكريم، هو من باب حذف المضاف لا غير "وأمّا أنفعنـــدي أن فـــي القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير"[2].

2و الرأي الثاني؛ وهو رأي سيبويه والأخفش وأبي عبيدة وغيـــره م، وهـــو رأي جمهور النحاة من بصريين وكوفيين، فهم يجيزون الجر على الجوار مطلقـــاً، حيثُ يرونه وجهاً في العربية وإن خالفَ الأصل فـ ي متابعة التابع للمتبوع، وقد أجازوه في باب النعت والعطف، وبند رة في باب التوكيد وشرطهم في ذلك أن يُؤمن اللبس[3]، قال سيبويه "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جُحر ضبٍ خربٍ)، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القيـــاس، لأنَّ الخرب نعت الجُحر والجُحر رفع، ولكن بعض العرب يجره[4].

3. الرأي الثالث، وهو رأي الزمخشري وأبي حيان، وابن هشام والسمين الحلبي، وهم يجيزون الجر على الجوار إلاّ أنهم قصروه على باب النعت، ولا يجيزونه في باب العطف وبخاصة عطف النسق[5].

ونجد أن الطبراني يوافق الرأي الثاني، فهو يُجيز الجر على الجوار مطلقاً[6].

نداء النكرة الموصولة بالصفة لا يجوز فيها إلاَّ النصب

ذهب الطبراني إلى أن النكرة الموصولة بالصفة لا يجوز فيها إلا النصب، واعتمد في رأيه ذلك على السّماع، فاحتجّ بقول العرب : "يا رجلاً كريماً أقبلْ" فيقول:

---

(1)ابن جني، الخصائص: 217/1.

(2)ابن جني، الخصائص: 217/1

(3)ابن هشام، مغني اللبيب: 340/2

(4)سيبويه، الكتاب: 436/1

(5)ينظر السمين، الدر المصون: 257/1و 333، 496/2،494، 141/3 277/4، 259و 221/6، 194.

(6)الطبراني، التفسير: 362/2و 119/6و120، 188.

"والعربُ إذا دَعَتْ نكرةًموصولةً بشيء آثرت النصب "[1]، ويُعــزز ذلــك بقــول الأحوص[2]: [الكامل]

يا دارُ حَسَّرها البَلى تَحْسيراً وَسَفتْ عليها الريحُ بعدك مورا

ومنه قوله تعالى :يا" حسرةً على العباد "[3]، فحسرةً منصوب لأنه نداء نكرة لا يجوز فيه إلاّ النصب عند البصريين[4].

ويرى الخليل أن نصب المنادى النكرة قياسٌ على المنادى المضاف، والعلةُ في ذلك الطول، فلمّا طال المنادى المضاف نُصب، وعندما لحق التنــوين النكــرة طالت وجُعلت بمنزلة المضاف فَنُصبت، قال الخليل رحمــهُ الله :" إذا أردتَ النكــرة فَوصَفتَ أو لم تَصفْ، فهذه منصوبة؛ لأنّ التنوين لحقها فطالت، فَجُعلــتْ بمنزلــة المضاف لما طال نُصِبَ ورُدَّ إلى الأصل، كما فُعل ذلك بِقَبْلُ وبَعْدُ"[5].

ويتضح مما سبق أنَّ الخليلَ جعل المنادى بمنزلة قبل وبعد، فالمنادى المفرد في"موضع نصب كما أنَّ قَبلُ وبعــ دُ قد يكونان في موضع نصب وجــر ولفظهمــا مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل وكذلك نداء النكرة لمّا لحقهــا التنــوين وطالت، فصارت بمنزلة المضاف "[6] وهذا الكلام على النكرة موصــوفة أو غيــر موصوفة.

وقد فصّل الفرّاء الحديث في هذه المسألة، فأوجب النصب إذا كان العائــد فيها ضمير غيبة، نحو يا رجُلاً ضرب زيداً، والرفعُ إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلُ ضَربتَ زيداً[7].

---

(1)الطبراني، التفسير: 279/5 وانظر: الفراء،معاني القرآن: 375/2

(2)الأحوص، الديوان، تحقيق وشرح: سعدي ضنّاوي، دار صادر، بيروت،ط، 1998م: 104

(3)يس: (30)

(4)النحاس، إعراب النحاس:264/3

(5)سيبويه، الكتاب: 199/2.

(6)سيبويه، المصدرنفسه: 199/2.

(7)السيوطي، الهمع:29/2، 30

ويبدو أن علة النصب التي ذهب إليها الطبراني هي العلة نفسها التي ذهب إليها الخليل وهي علة الطول، فلما وصفت النكرة طالت فاستوجبت النصب.

وبهذا، فقد اعتدّ الطبراني بالسماع أصلاً من الأصول النحويّة، وما تلك الأمثلة إلاّ نماذج مما ورد في كتابه لا على سبيل الحصر، أردتُ ذكرها لتوضيح موقفه من السَّماع ومصادره المختلفة.

2 .4**القيـــاس:**

حَرَصَ النحاةُ –كما أسلفنا سابقاً - أشد الحرص على السماع من أهل اللغة في بناء القواعد النحوية وغيرها ولاسيما أن السماع كان هو الطريق الوحيد لـ معرفة اللغة؛ فهو أصلٌ من أصولها ودليلٌ من أدلتها، ورأى النحاة بعد ذلك ضرورة ترتيب ما انتهوا إليه من المادة اللغوية المسموعة عن العرب وتنسيقه من خلال ربط الشواهد المتشابهة مع بعضها والوصول إلى قواعد عامّة تجمع هذه الشواهد المتشابهة وقياسُ بعضها على بعض، من أجل استنباط القواعد النحوية والصرفية، فاعتمدوا القياس الأصل الثاني من الأصول النحوية في بناء قواعدهم وإثباتها حتى قيل عنه: "هو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه"[1].

فهو أساس النحو ولولا هُ لَجَمُدَتِ اللّغة، واقتصرتْ على المسموع الذي لا يلبّي احتياجات الإنسان، كما أنّه "من غير المعقولِ أن يكون كَلامُنَا كلَّهُ بمفرداتِه وتراكيبه وارداً عن العرب لذا[2] يلجأ الإنسانُ إلى الصوغ القياسي إذ إنَّ الحاجة ماسة إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبل، وإلى استخدام جمل جديدة لم يَسْمَعْ بها من قبلُ وهذه الصيغُ والجملُ لا تأتي كيفما اتُّفِقَ، بل تأتي مَقيسةً على ما اختزنه المتكلم في ذاكرته من نُظُمِ البيئة اللغويّة في صيغها وجملها[3].

---

(1)السيوطي، الاقتراح: 59.

(2)الأفغاني، أصول النحو: 79.

(3)عيد، أصول النحو: 107-107.

لذلك قيل: "قِيسْ على كلامِ العربِ فهو مِنْ كلامِ العرب "[1]. فالكلام المسموع الذي نُقلَ عن العربِ في فترة الاحتجاج لا يلبي كل حاجات الإنسان، لأننا لم نسمعْ كُلَّ الصيغ التي نستعملها، وإنّما قسناها على صيغٍ نُقِلتْ عن العرب، يقول السيوطي: "فلو لَمْ يجزْ القياسُ، واقتصر على ما وردَ في النقلِ من الاستعمال لَبَقيَ كثيرٌ من المعاني لا يُمكن التعبيرُ عنها لِعدم النَّقل، وذلكَ مُنافٍ لحكم الوضع، فوجب أنْ يوضعَ وضعاً قياساً عقلياً لا نقلياً "[2]، فالعرب إذا قالت مثلاً " كَتَبَ زيدٌ"، "فإنّهُ يجوز أنْ يُسْنَدَ هذا الفعلُ إلى كلِّ اسم يَصحُّ منه الكتابة نحو "عمرو" و"بشر" و"أزدشير"إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"[3].

2 .4. 1 مفهومه:-

القياسُ لغةً:تقديرُ الشّيء بالشّيء [4]،وقاس الشَّيءَ يَقيسهُ قَيْساً وقِياساً واقتاسَهُ وقَيْسَهُ إذا قَدّرهُ على مثالهِ ،[5]وقاسَ الشيء يَقيسُهُ قِيَاساً؛ أي قَدَّرَهُ، والمقياس المِقدار[6].

أما في **الاصطلاح**، فلهُ حدودٌ كثيرةٌ؛ لا تخرجُ بهِ عن معناهُ اللغوي، فهو عبارة عن:"ردُّ الشيءِ إلى نظيره "[7]، وهو "الجمعُ بين أولٍ وثانٍ يقتضيهِ في صحة الأوّل صحةُ الثاني، وفي فساد الثاني فسادُ الأول"[8].

---

(1)ابن جني، الخصائص: 153/1، 356، 357، 358، 365، 367.

(2)السيوطي، الاقتراح: 60.

(3)السيوطي، المصدر نفسه: 60.

(4)ابن فارس، مقاييس اللغة، (قوس): 40/5.

(5)ابن منظور، لسان العرب، (قيس): 187/6.

(6)الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: محمود محمد الطناحي، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت 1976م، (قيس): 416/16-417.

(7)الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، 1992م، دار الكتاب العربي- بيروت: 195.

(8)الرّماني، أبو الحسن على بن عيسى، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان-الأردن 1984م: 66.

ويُعرّف بعض النحويين القياس:بأنَّهُ حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [1]، لذلك قيل عنه: "إنَّما النحو قياسٌ يُتَّبَع"[2]فهو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب [3]،أو هو التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو ما يقابلها[4].

ويقول فيه ابن الأنباري: "هو أيضاً في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"[5]، وقيل هو" حملُ فرعٍ على أصلٍ لعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[6].

وعرّفهُ الأنباري بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كلِّ مكان، وإنْ لم يكن كلُّ ذلك منقولاً عنهم، وإنّما لمّا كان غيرُ المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيسٍ في صناعة الإعراب[7].

وعليه فالقياسُ له أربعةُ أركان أساسيّة هي : الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، والحكم، والعلّةُ (السبب) [8].

ويُعدُّ القياس أصلاً من أصول النحو العربي، لذا اهتم به النحاة واللغويون اهتماماً واضحاً منذُ نشأة الدرس النحوي؛ لأنّه الأساس الذي يُبنى عليه استنباط

---

(1)السيوطي، الاقتراح: 89.

(2)وذلك من أقوال الكسائي الكوفي، إلياس، منى، القياس في النحو ومعه تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الشروق، عمان، ط1، 1985م: 9.

(3)لسيوطي، الاقتراح: 89.

(4)الياس، القياس في النحو: 77.

(5) ابن الانباري،لمع الأدلة: 93.

(6) ابن الأنباري، المصدر نفسه: 93.

(7)الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب: 45-46.

(8)السيوطي، الاقتراح: 39، والزبيدي، القياس في النحو نشأته وتطوره: 20.

الأحكام النحوية، وقد ذكر ابن سلام الجمحي ما نصه : "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود"[1].

أمّا عن هدف نشأة القياس، فقد جاء تسهيلاً على متعلمي العربية، لأن الإحاطة بكل ما نطقت به العربُ أمرٌ غير ممكن، لذلك هدفَ البصريون إلى عصمة اللسان من الخطأ وتيسير العربية على مَنْ يتعلّمها من الأعاجم، فتحرّوا ما نقلوا عن العرب واستقرأوا أحواله، فأقطوا أحكامهم على الشائع من طرائف كلام العرب، فإذا عرضت لهم أقوالٌ صحيحة، لا تتماشى والأحكام التي أطلقوها ،سلكوا بها إحدى طريقتين: -

إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة ،وإمّا أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظونها ولا يقيسوا عليها، جاعليها من الصنف الذي سموهُ مطرداً في السماع شاذاً في القياس كاستحوذ واستصوب والقياس الإعلال استحاذ واستصاب[2].

أمّا الكوفيون فقد توسعوا فيما يمكن أن يُقاس عليه، كي لا يهدروا نصاً عدّوه فصيحاً[3]،وقد جعل ابن جني الكلام على أضربٍ: مطرّدٌ في القياس والاستعمال معاً، ومطردٌ في القياس شاذٌ في الاستعمال، ومطردٌ في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال معاً[4].

ونجدُ من اللغويين المحدثين من سار على خُطى الكوفيين في التوسع فيما يمكن أن يُقاس عليه، لأنّ النص الموثوق به يمكن أن يُقدِّمَ للغة ولأبنائها كثيراً من التساهل والحريّة في بناء التراكيب النحوية عند الحاجة إلى استعمالها دون التضييق عليهم، ولاسيما أن بعض هذه النصوص هي من أشد النصوص توثيقاً كالقرآن وقراءاته...

---

(1)الجُمحي، ابن سلام (ت231هـ)، طبقات فحول الشعراء، دار المعارف- مصر 1952م: 12/1.

(2)الأفغاني، أصول النحو: 205.

(3)حسان، تمام،1982م، الأصول دراسة أبيستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب،الهيئةالمصرية العامة للكتاب: 39.

(4)ابن جني، الخصائص: 138/1-141.

ومن هؤلاء اللغويين إبراهيم السامرائي؛ إذ اتبّع الكوفيين في مسألة القيـــاس، والاحتجاج بكل ما روي عن العرب ، فيأخذ بالشواهد النادرة وإن خالفت قواعد النحاة، فيقول: "إن هذه الأصول التي وقفتُ عليها تُظهر أن ما ذهبوا إليه من التضييق على استيعابهم لا يُعطينا صورة شاملة للعربية التاريخية، إذ ليس ما صنعوه من قواعـــد مشتملاً على هذه المادة الواسعة من الرؤية التاريخية[1].

ويعلل إبراهيم أنيس ظهور فكرة القياس إلى الرغبة فـــي التوســـع اللغـــوي والحرص على اطرّاد الظاهرة اللغوية، فيقول : "إنَّ القياس ليس إلا استنباط مجهول من معلوم، ومقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة فـــي التوسع اللغوي وحرصاً على اطراد الظاهرة اللغوية"[2].

وخلاصة القول، لا مجال لإنكار القياس بأيّ شكلٍ من الأشكال؛ لأنَّ النُحاة لو اعتمدوا على السماع لَجَمُدت اللغة، واقتصرت على المسموع، ولأننا لم نسمع جميع مفردات اللغة ومشتقاتها وأبنيتها، وقد ردّ الأنباري على من أنكر القياس بقوله: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كُلّه قياس، ولهذا قيل فـــي حَـــدِّه : "النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة في استقراء كلام العرب، فمن أنْكَرَ القياس فقد أنكرَ النحو، ولا نَعْلَمُ أحداً من العلماء أنكـــره، لثبوتـــه بالـــدلائل القاطعـــة، والبـــراهين الساطعة"[3].

2 .4. 2 القياس عند الطبراني

لقد سلك الطبراني مسلك غيره من النحاة، إذ اعتدّ بالقياس واتخذ منه دلـــيلاً يدعم به بعضاً من آرائه، واتخذه وسيلة يستندُ إليها في مناقشاته النحوية ويبني عليها أحكامه، وممّا يدلُ على ذلك تلك الإيماءات والإشارات الكثيرة التي ترد فـــي ثنايـــا كتابة، ومنها قوله في جواز مجيء (غَيْرَ) حالاً: "وإذا رأيتَ (غَيْـــرَ) لا يقـــعُ فـــي

(1)السامرائي، إبراهيم، من سعة العربية، ط1، دار الجيل- بيروت 1994م:

(2)أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م: 8.

(3)الأنباري، لمع الأدلة: 95.

موضعها (إلاّ) في حال، وإذا يقعُ في موضعها (إلاّ) فهي استثناء، فقِسْ على هذا"[1].

وهذا القياس ينقسم بشكل عام إلى نوعين بطبيعة الحال:

القياس على المسموع من كلام العرب والقياس النحوي

2 .4. 2. 1 **القياس على المسموع من الكلام العربي:-**

ومن المسائل التي بنى فيها قواعده النحويّة على القياس على المسموع من الكلام العربي ما يلي:-

1- **جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:**

ذهب الطبراني إلى أن إعراب "بعوضةً" في قوله تعالى: "مثلاً ما بَعْوضةً"[2]، نصب على معنى ما بين بعوضة إلى ما فوقها، فإذا ألقى (بين) و(إلى) نصب[3]، فهو بذلك يؤكد جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فكان نصب (بعوضة) على إسقاط الخافض، فأصله (ما بين بعوضة) فلما ألقى (بين) أُعربت (بعوضةً) بإعرابها.

وقد قاسالطبراني هذه المسألة على نحو ما جاء في كلام العرب : (هي أحسن الناسِ ما قرنا) [4].

فالشاهد فيه (ما قرنا)، وأصله (ما بين قرناً)، فحذف بين وأقام قرناً مقامها، ومثله (ما بَعْوضةً فما فوقها).

---

(1)الطبراني، التفسير: 286/1.

(2)البقرة: 26.

(3)الطبراني: 144/1.

(4)والشاهد جزء من بيت شعر:

يا أحْسَنَ الناسِ ما قَرْناً فقداً وْلا حِبَالَ مُحِبٍّ واصلٍ تَصِلُ

انظر:ابن هشام، مغني اللبيب، 181/1.

2-حذف حرف الجر ونصب المجرور مفعولاً:

فقد قاس الطبراني هذه المسألة فيملجاء في قوله تعالى : "ولا تَعْزِموا عُقدة النكاح"[1]، فحذف حرف الجر (على) ونصب المجرور (عُقدة) على أنه مفعول به، والتقدير (على عقدة النكاح) كما في قول العرب :ضُربتُه الظهرَ والبطنَ "؛ أي على الظهر والبطن[2].

ومثله في الآية الكريمة (تَعْزموا)، لأن (عَزَمَ) في الأصل مفعولٌ لازم؛ والأصل أن يتعدى بحرفٍ من حروف الجر، فقد قاس الطبراني حذف حرف الجر ونصب المجرور مفعولا على الاستعمال اللغوي الوارد في السياق القرآني والمسموع من كلام العرب، كما ذكرنا سابقاً، فإذا حُذف حرف الجر نُصبَ ما بعده [3]. نحو قوله تعالى: "فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ"[4]، وتقديره فاستبقوا إلى الخيرات، فحذف الخافض[5].

وقد استدل الطبراني على حذف الخافض، بما جاء في قول الشاعر[6]:

ثَنائِي علَيْكُمْ يا آلُ حَرْبٍ وَمَنْ يَمِلْ سِوَاكُمْ فَإنيّ مُهْتَّدٍ غَيْرُ قائِل

والتقدير: ومن يَمل إلى سواكم

وهو كثيراً ما يرد في الشعر العربي، ومن ذلك قول عامر بن الطُّفيل[7]:

فلأَبْغِيَنّكمُ قَناً وعُوارضاً ولأقْبَلَنَّ الخَيْلَ لابةَ ضَرْغَدِ

---

(1) البقرة: 235.

(2) الطبراني، التفسير: 249/1.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 581/1.

(4) البقرة: 148.

(5) الطبراني، التفسير: 264/1.

(6) البيت للراعي النميري، عبيد بن حُصين (90هـ)، الديوان جمعه وحققه واينهرت فاييرت- بيروت، 1980م: 210.

(7) وفي الديوان: فلأَبْغِيَنّكمُ المَلا وعُوارضاً ولأوردَنَّ الخَيلَ لابةَ ضَرْغَدِ

ابن طفيل، عامر، الديوان، دار بيروت- لبنان 1982م: 55، وانظر:البغدادي، خزانة الأدب: 470/1، وسيبويه، الكتاب: 163/1.

والشاهد فيه نصب "قنا وعوارض"، لأن قنا وعُـوارض مكانـان مختـصان لا يُنصبان نصب الظرف؛ وإنما يريد بقناً وعُوارض، ولكن الـشاعر شـبهه بـدخلتُ البيتَ، وقُلِبَ زيدٌ الظهرَ والبطن[1].

3-مجيء الحال معرفةً

ذهب الطبراني إلى أن "ظالمي"في قوله تعالى :"إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم"[2]، نُصبت على الحال بمعنى تتوفاهم الملائكة في حال ظلمـهم لأنفسهم بالشرك والنفاق[3].والأصل فيها (ظالمين) إلا أنه حذف النون للتخفيف، وبهـذا تكون في معنى النكرة، وإن أضيف إلى المعرفة، وقد قاس الطبراني ذلك على مـا جاء في قوله تعالى : "هَدْيَاً بَالِغَ الكَعْبَةِ"[4] فقوله (هَدْيَاً) منصوب علـى الحـال، أي يحكمان بقدر أن يهدي، وقوله تعالى : "بَالِغَ الكَعْبَةِ"لفظه لفظ ا لمعرفة ومعناه النكرة، كأنه قال: بالغاً الكعبة: إلا أن التنوين حُذف استخفافاً.

4- مجيء (غيرَ) حالاً

من المعروف أنَّ الأصل في غير أن يُوصف بها، وذلك لما فيها من معنى اسـم الفاعل؛ ألا ترى أن قولك "زيدٌ غير عمرو " معناه: مغاير لـ"عمرو"، والموصـوف بها إمّا أن يكون نكرةًمحصنة نحو : "صَالِحاً غَيرَ الَّذِي كُنَّـا نَعْمَـ لُ"[5]، و "غيـر" وصف (لصالحاً)، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول؛ لأنها لا تتعرف بالإضـافة، أو يُوصف بها معرفة لفظاً كالنكرة معنىً نحو "صِرَاطَ الَّـذِينَ أَنْعَمْـتَ عَلَـيْهِمْ غَيْـرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم"[6]، على القول بأن " المَغْضُوبِ " صفة لـ " الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ "، فإن موصوفها "الَّذِينَ"، وهم جنس مبهم لا قومٌ بأعيانهم"[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 163/1.

(2) النساء: 97.

(3) الطبراني، التفسير: 248/2.

(4) المائدة: 95.

(5) فاطر: 37.

(6) الفاتحة: 7.

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 177/1، والأزهري، شرح التصريح: 556/1.

إلا أن الطبراني يجوّز مجيء "غير" حالاً في قوله : "لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالمُجَاهِدُونَ"[1]، فيقول: "ومنْ قرأ "غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ" بالنصب[2]فهو نصب على الاستثناء..ويجوز أن يكون على الحال؛أي لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون "[3]وذهب إلى أن قوله تعالى: "غيرَ مُضارٍ"[4]نُصِبَ على الحال، أي يوصي بها الميتُ غير مُضارٍّ في حال وصيته بأن يزيدُ على الثُّلثِ ".[5]وقد قاس ذلك على ما جاء في كلام العرب قولهم : "جاءني يزيدُ غيرَ مريضٍ، أي صحيحاً "[6]، وهذا ما ذهب إليه ابن زنجلة في توجيه هذه القراءة[7].

5- مجيء المصدر المنّكر حالاً

ذهب الطبراني إلى أنَّ انتصاب (طَوْعاً) و (كَرْهاً)في قوله تعالى : "أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات والأرض طَوْعاً وكَرْها وإليه يرجعون"[8]، على أنهما مصدران وُضعا موضع الحال [9].وقاس ذلك على ما سُمعَ من قول العرب :

---

(1) النساء: 95.

(2) قراءة الكسائي ونافع وابن عامر، مكي القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة: 396/1.

(3) الطبراني، التفسير: 284/2.

(4) النساء:12

(5) الطبراني، التفسير: 203/2.

(6) الطبراني، التفسير: 284/2.

(7) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، 1973م، 211.

(8) آل عمران: 83.

(9) الطبراني، التفسير: 83/2 وانظر أبو حيان، البحر المحيط: 378/2، صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن: 108/2.

جئتُ رَكْضاً وعَدْواً أَيْ راكضاً وماشياً بُسرعة، كأنه قال وله أسلمَ مَنْ في السموات والأرض طائعين كارهين"[1].

وعلى هذا فهو يسعى إلى تأصيل قاعدة مفادُها أنَّ المصدر المنكر يأتي حالاً وذلك في مواضع عديدة من تفسيره سواء بالتلميح نحو ما جاء من كلامه في قوله تعالى: و"ادعوه خوفاً وطمعاً "[2] أي واعبدُوه خائفين من عذابه [3]، أو التصريح كما جاء في حديثه حول قوله تعالى : "ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً للمُتَّقِينَ"[4]، وهدىً نُصب على الحال [5]. وإن كان الأصل أنْ لا تقع المصادرُ أحوالاً، لأن النحاة اشترطوا أن تكونَ الحال نفس صاحبها في المعنى . ويتحقق ذلك عندهم إذا كانت الحال وصفاً مشتقاً. إلا أن هذه الظاهرة شائعة في القرآن الكريم واللغة العربية، فقد جاءت بكثرةُ والكثرةُ دليل القوة، وقد أجاز سيبويه وجمهور البصريين مجيء المصادر حالاً قياساً على ورو دها أخباراً ونعتاً على أنها حالٌ مؤولة بمشتق، فقال تحت عنوان: هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر.

"وذلك قولكقتلتهُ صَبْراً، ولَقيتهُ فُجاءةً ومفاجأةَ، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيتُه عَياناً، وكلَّمتُه مُشافهةً، وأتيتُه رَكْضاً وعَدواً ومَشْياً، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعَاً وسَماعاً ...، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً"[6].

وقد تبعه في ذلك الزمخشري إذ يقول : "وكذلكقتلته صَبْراً، ولقيتُهُ فُجأةً، وعَيَاناً، وكِفَاحاً وكلَّمْتُهُ مشافهةً وأتيتُهُ ركضاً وعَدْواً ومشياً، وأخذتُ عنه سماعاً؛ أي

---

(1) الطبراني: 83/2.

(2) الأعراف: 56.

(3)الطبراني، التفسير: 151/3.

(4) البقرة: 2.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 305/2، وابن هشام،شرح شذور الذهب: 236،ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 632/1.

(6) سيبويه، الكتاب: 307/1.

مصبوراً ومُفاجئاً، ومُعَايناً، وكذلك البواقي[1].

وحجتهم في ذلك أنَّ الخبرَ أخو الحال، ووقع النعتُ مصدراً منكراً في نحو "وهذا ماءٌ غورٌ" فلا يُنكر أن يقع المصدر حالاً، وأيضاً المصدر والاسم المشتق يتعارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه، فيقع الاسم المشتق مفعولاً مطلقاً في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر حالاً نحو قولهم : "قم قائماً أي قم قياماً، وقالوا : "سرتَ أشد السير" و "أدَّبت أكمل التأديب"[2].

فالطبراني في ذلك يوافق ما ذهب إليه سيبويه غير أن سيبويه لا يجوّز القياس على ما سمع من ذلك، على الرغم من كثرة ما سُمع منه، إذ الحال وصفٌ لصاحبها، وقد تقرّر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقا، والأصل الذي تقرّر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يُقتصر فيه على ما سُمع منه، وهو القائل : "...وليس كلُّ مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً .ألا ترى نلّه لا يُحسن أتانا سُرْعَةً ولا أتانا رُجْلَةً، كما أنّه ليس كل مصدر يُستعمل في باب سُقْياً وَحْمداً "[3] في حين جوّز المبرد وابن مالك القياس[4].

6- جواز عطف الفعل على المصدر

ففي قوله تعالى : "كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِم وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ"[5]؛ يرى الطبرني أنه عطف قوله تعالى : ""

---

(1) الخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م: 1/429-430.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/59.

(3) سيبويه، الكتاب: 1/370-371.

(4) انظر: الصبان،محمد علي (د.ت)،حاشية الصبان على شرح الأشموني،القاهرة –دار إحياء التراث: 1/179، المبرد، المقتضب: 3/134و 136، 4/599، ابن مالك، تسهيل الفوائد: 109،الأشموني،1998م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،قدم له:حسن حمد إسراف إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان ط1: 2/9.

(5) آل عمران: 86.

وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ على قول " إِيمَانِهِم "دون قوله تعالى " "كَفَرُوا" على جواز عطف الفعل على المصدر، وقد عبّ ر عن ذلك بقوله : "وقد يُعطف الفعل على المصدر"[1]

فقد قاس الطبراني ذلك على قول العرب : "أعجبني ضَرْبَ زيدٍ وإنْ غَضِبَ"[2]، وتقدير الآية: بعد أن آمنوا وبعد أن شَهِدوا أن الرسول حق.

فالطبراني يُجيز عطف الفعل على الاسم مستدلاً بالأدلة النقلية كما مرّ- على أن العكبري يرى أنَّ ذلك من باب عطف الاسم على الاسم، وذلك بإضمار (أن) مع الفعل، إذ يقول في ذلك: "إذا عطفت الفعل على مصدرٍ أضمرت معه (أنْ) ونصبته ليصير عطف اسم على اسم وبقيّتَ النصب ليدُلّ على العامل المراد... [3]"

ويستدل على ذلك بقول الشاعرة[4]:

ولبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوفِ

فالشاهد فيه نصب (تَقرَّ) بإضمار (أن)؛ لأنَّ (أن) وما بعدها اسم، فعطف اسماً على اسم، وجعل الخبرَ عنهما واحداً وهو (أحبُّ)في ذلك يقول سـ يبويه: "لمّا لم يستقمْ أن تحمل (وتَقَرُّ)؛ وهو فعل على لُبْسٌ وهو اسمٌ، لمّا ضممتَهُ إلى الاسم، وجعلت (أحَبُّ) لهما ولم ترد قطعه، لم يكن بدٌّ من إضمار إن"[5].

---

(1) الطبراني، التفسير: 84/2.

(2) الطبراني، التفسير: 84/2.

(3) العكبري، أبو البقاء عبد الله الحسين (616هـ)،اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر دمشق- سورية، ط1، 1995م: 42/2.

(4) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان، انظر: سيبويه الكتاب: 45/3، والمبرد، المقتضب: 27/2، والبغداي ،الخزانة: 593/3، وابن عقيل ،شرح ابن عقيل: 358/2، والسيوطي، الهمع: 322/2.

(5) سيبويه، الكتاب: 46/3.

7- جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف

ذهب الطبراني إلى أن (خُشعاً)في قوله تعالى : "خُشَّعاً أَبْصَارُهُم[1]" نُـصِبتْ على الحال، على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف على أن التقدير فيها "يخرجون من الأجداث خُشَّعاً". فيقول: "وذلك دليلٌ على تقدُّم الحال على الفعـل المتصرف"[2].

وقد قاس ذلك على قول العرب : راكباًجاء زيدٌ، وكما يُقال جاء زيدٌ راكبـاً، وهو في ذلك يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون[3].

8- بدل المطابق التفصيل

ذهب الطبراني إلى أن قراءة من قرأ "فئةِ[4]"بالخفض في قوله تعالى : "قَدْ كَـانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ التَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ..." [5]، هي على اعتبارها بـدل مـن فئتين[6]، وهو يقيس ذلك على ما جاء في قول الشاعر[7]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَينِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ورِجلٍ رَمَاها الدَّهْرُ بالْحَدثَانِ

ويذهب سيبويه في الكتاب إلى أن الجر على وجهين : إمّعلى أنها صفة و إمّـا على البدل[8].

---

(1) القمر:7

(2) الطبراني، التفسير:154/6

(3) الانباري؛ الإنصاف: 231/1-232

(4) قراء الحسن ومجاهد وحميد: السمين، الدر المصون: 25/2.

(5) آل عمران:13

(6) التفسير، الطبراني:18/2

(7) البيت لكثير عزة:- وعجز البيت في الديوان: ورِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّت، كثير عزة، 1995م، ديوان كثير عزة؛ شرح: قدري مايو، دار الجيل، بيروت. ط1، 78.

وفي سيبويه، الكتاب:433/1

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَينِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ورِجلٍ رَمَى فيها الزمان فَشُلتِ

(8) سيبويه، الكتاب:433/1

وفي المسائل السابقة التي تم عرضها دليل واضحٌ على اعتداد الطبراني بالمسموع من الكلام العربي: نظمه ونثره، وقد ذكرت هذه المسائل على سبيل المثال لا الحصر الذي يتنافى وقضية البحث، وهي مدى اعتداده بالقياس، ولعدم الإطالة، إلا أنني حاولت التنو يع في الأبواب النحوية وتجنباً للتكرار في بعض هذه المسائل، حيث ذُكر عددٌ منها تحت السماع، وانتقل إلى القسم الثاني من القياس، ألا وهو القياس النحوي.

2 .4. 2. 2 القياس النحوي

للقاس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه، وفَرْعُ وهو المقيس، وحُكمُ، وعلةٌ جامعةٌ[1].

وإذا ما نظرنا في التفسير الكبير للطبراني، نجده قد بنى قواعده النحوية على القياس سواء أكان من باب حَمْل الفرع على الأصل، أم حمل الأصل على الفرع، أم النظير على النظير، أم الضدّ على الضدّ، ومن المسائل النحوية التي بنى قواعده النحوية فيها على القياس النحوي ما يلي:-

(دخول الفاء في خبر الموصول)

قاس الطبراني هذه المسألة على اسم الشرط الذي تَدْخله الفاء في جوابه، كقوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَيلِ والنَّهَارِ سِرّاً وعَلاَنِيَةً فَلَهُم أَجْرُهُمْ عَنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ"[2]، فـ "جعل الخبر بالفاء؛ لأنه في مَعْنَى (مَنْ)، وجوابُ (مَنْ) بالفاء كأنه قال: مَنْ أنفقَ كذا فلهُ أجْرُهُ عِنْدَ رَبّه"[3].

وقال ابنُ عطيّة : "وإنمّا يوجدُ الشَّبهُ- يعني بين الموصول واسم الشرط- إذا كان الموصول موصولا بفعل، وإذا لم يَدْخل على الموصول عامل يُغَيّر معناه[4].

---

(1) السيوطي، الاقتراح:60

(2)البقرة:274

(3)الطبراني، التفسير:493/1

(4)السمين الحلبي، الدر المصون:659/1

فالطبراني يُجيز دخول الفاء على الخبر، إذا أفاد معنى الجزاء، إذْ الأصل ألاَّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، ولكنه لمّا شابه الشرط في إفادة معنى الجزاء استحق ذلك فهو يقيس الخبر على الجزاء لعلة المعنى، ويقول السيوطي في ذلك : "لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، ولكنّه لمّا لُحِظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء "[1]. وكذلك ذهب النحاس إلى أنه لا يجوز دخول الفاء في الخبر إلا إذا تضمن معنى الشرط[2]، وهو مذهب الكوفيين.

(عطف الماضي على المستقبل)

يرى الطبراني جو از عطف الماضيعلى المستقبل في قوله تعالى : "أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ"[3]، وهو فعلٌ للمستقبل[4].

وقد جاز طف الماضي على المستقبل، إذ إ ن (يودُّ) يقتضي أن يكون في خبره (لو) كما في قوله تعالى: "يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَو يُعَمَّرُ"[5]، وقوله: "وَدُّوا لَو تَكْفُرُونَ"[6]، ويقتضي أنْ يكون في خبره (إنْ)كما في هذه الآية، و (لو) تستعمل للماضي، و(إن)للمستقبل، ولما جاز ا ستعمال (لو) مكان (إنْ) و(إن) مكان (لو)، ويُقام أحدهما مقلم الآخر، فيقول الإنسانُ : "أَتَمَلَّى لو كان لي ولدٌ، ويقول : أتمنّى إنْ كان لي ولد، فإذا كان معنى التمني قد يقع على الماضي، صح عطف الماضي عليه[7].

---

(1)السيوطي، الهمع: 133/1

(2)النحاس؛ إعراب القرآن: 133/1

(3)البقرة: 266

(4) الطبراني، التفسير: 481/1

(5)البقرة:96

(6)النساء:89

(7)الطبراني، التفسير: 481/1

في حين ذهب النحاس إلى أنه يجوز عطف الماضي على المستقبل في هذه الآية من وجهين، إحداهما : على تقدير قد و"قد أصابه الكِبرُ " و الآخر حَمْلاً على المعنى، لأنَّ المعنى أيودُّ أحدٌ لو كانت له جنة، فَعلى هذا وأصابه الكِبرُ [1]". ويلتقي معه –في هذا- الأزهري، إذ يرى جواز عطف الفعل على الفعل شرط اتحاد زمانيهما في المُضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعليّة، كأنْ يكونا مضارعين أو ماضيين أم اختلفا نوعاً، فيعطف الماضي على المضارع و عكسه نحو قوله: "يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ"[2]، فـ"أورد" معطوف على "يَقْدُمُ"، إلا أنّ زمانهما المستقبل[3].

(بناء المضاف إلى ياء المتكلم على الفتح في المنادى المضاف)

ذهب الطبراني في توجيهه لقراءة من قرأ "يا ابنَ أمَّ"[4] بفتح الميم، أنه بنى المنادى على الفتح قياساً على العدد المركب، لعلة الشبه إذ يقول : "من قرأ بفتح الميم جعله بمنزلة اسم واحدٍ يصل الثاني بالأول مثل خمس عشرةَ..." [5].

وهو ما ذهب إليه سيبويه، إلاّ أنّه أضاف إلى علة الشبه علة كثرة الاستعمال، فيقول تجلت(ما تضيف إليه ويكون مضافاً إليك قبل المضاف إليه)، "وقالوا: يا مَّ وايبنَ ابُنَ عَمَّ؛ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلاميَ .وقد قالوا أيضاً : يا ابن أمٍّ ويا ابن عمٍّ، كأنهم جعلوا الأوَّل والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك يا أحَدَ عَشَرَ أ قبلواوإنْ شئتَ قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"[6].

---

(1)انظر: النحاس، إعراب القرآن: 130/1

(2)هود:98

(3)الأزهري، التصريح: 184/2

(4)وهي قراءة الجمهور، وقرأ الأخوان وأبو بكر هنا في الأعراف بالفتح، الأعراف: 150، وفي طه: 94 بالكسر، السمين،الدر المصون: 347/3.

(5)الطبراني، التفسير: 258/4

(6)سيبويه، الكتاب: 214/2

وقد استدل سيبويه على ذلك بالنقل، نحو ما جاء في قول (أبي النجم) [1]:

يا ابْنَةَ عَمَّاً لا تلومي واهجعي [الرجز]

وقد عدّ ذلك كلّه من باب القياس.

أما السيوطي فيرى أن حذف الياء هنا لكثرة استعمالها في النداء، وكسر الميم دلالة على المحذوفة، وفتحها دلالة على الألف المنقلبة عن الياء الـ مقدّر فتح ما قبلها لا تركيباً خلافاً إلى ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه في قولهم:

إنه مرّكبّ مبني كأحدَ عشرَ[2]. وتبعه الزجاجي في هذا الرأي[3].

توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (لا) النافية

يرى الطبراني جواز توكيد الفعل المضارع بالنون الثقيلة والخفيفة بعـد (لا) النافية حملاً لها في اللفظ على (لا) الناهيّة. ومن ذلك قوله تعالى: "واتَّقُـوا فِتْنَـةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً"[4]، فيقول في ذلك: "فإذا أثبتَ النونَ الخفيفة والثقيلة كان آكد للكلام "[5]، فأكد "تُصيبنَّ" بعد (لا)النافية تشبيهاً لها بالناهيّة صورة، وجملة "لا تصيبنَّ" خبره في موضع الصفة لـ "فتنةً" فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين "[6]، ومنه قوله تعالى : "ادخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُـلَيمَانُ وَجُنُودُهُ"[7] فهذا محمولٌ في اللفظ على نحو : "وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً"[8] لعلة الـشبه،

---

(1)اسمه الفضل بن قدامه انظر: سيبويه،الكتاب:214/2، وابن منظور،لسان العرب ماده (عم): 424/12

(2) السيوطي، الهمع: 439/2

(3) انظر: الزجاجي ، الجمل: 162،ابن منظور ،لسان العرب:137/3 والأزهري، شرح التصريح:237/2

(4) الأنفال: 25

(5) الطبراني، التفسير: 251/3

(6) الأزهري، التصريح: 303/1

(7) النمل: 18

(8) إبراهيم: 42

وقد ناقش ابن هشام هذه المسألة في المُغني تحت عنوان (وهو ما أُعطي حكم الشيء المشبّه له في لفظه دون معناه) [1].

وقد ذهب ابن عقيل في شرحه إلى أنه يقل دخول النون بعد (مـــا) الزائـــدة و(لا)النافية، كقوله تعالى : " واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا "، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة[2].

والأمثلة بخصوص القياس بنوعيه كثيرة، أردت إيراد بعضها فقـــط، لبيـــان اعتداد الطبراني بالأصل الثاني من الأصول النحويّة وهو القياس وإثبات الكثير من قواعده عليه.

2 .5 **الإجماع**

2 .5 .1 **مفهومه**

الإجماع لغة:الجمع؛ أن تجمعَ شيئاً إلى شيء . والإجماع: أن تَجمْعَ الـــشيء المتفرِّقَ جمعاً. قال الفرّاءالإجماعُ الإعدادُ والعزيمة على الأمـــرِ [3]. وهـــو ضـــم الشيء بتقريب بعضه من بعض، ويُقالُ جمعته فاجتمع [4]. والإجمـــاع، أي إجمـــاعُ الأمّةِ (اتفاق)، يُقال: هذا أمرٌ مُجمعٌ عليه –أي مُتَّفقٌ عليه[5]، وأجمعَ القومُ: اتفقـــوا، أي: اتفاقُ الخاصّةِ أو العامة على أمرٍ من الأمور، وعُدَّ ذلك دليلاً على صحته[6].

وقد استمدّ النحاة مفهومَ الإجماعِ من الفقهاءِ؛ إذ تأثرت جميعُ الأصولِ النحويةِ بالأصولِ الفقهيّةِ، فالإجماعُ في اصطلاح الأصوليين يُطلق على اتفاق المجتهدين من

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب: 335/2

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل:309/2

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمع): 58/8.

(4) الأصفهاني، الرَّاغب (1992م)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق- دار القلم، بيروت- الدّار الشاميّة، ط1: 201.

(5) الزبيدي، تاج العروس، مادة (جمع): 463/2.

(6) مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية- جمهورية مصر العربية: 134/1و 135.

أمّة محمد عليه الصلاة والسلام -في عَصْرٍ على أمرٍ ديني، والعزمُ التامُ على أمرٍ من جماعة أهل الحلِّ و العقد [1]، والمُراد بالإجماعِ عند علماء العربية : "إجماعُ أهلِ البلدين: البصرة والكوفة"[2]، فهو اتفاقٌ بين المجتهدين كما هو اتفاق بين نحاة البصرة والكوفة.

ويُعدُّ الإجماعُ أصلاً من أصولِ النحو العربي يُعتدُّ به في بناءِ القواعدِ النحويةِ وإثباتها، ولكنه لم ينلْ المكانةَ والمَنْزِلَةَ التي نالها كلٌ من القياس والسماع، لِما لهما من أهميّة كبيرة لا يمكنُ الاستغناءُ عنهما، وقد اعتمد عليهما مجميعُ النحاة تقريباً؛ أمّا الإجماع، فقد أهْمَلَه قليلٌ من النحاة مثل الأنباري في لمع الأدلةِ ، "فلمْ يَعُدَّه دليلاً من أدلةِ النحو؛ وإنْ كان يَعترفُ به في الفقهِ، فتراه يردِّدُ كثيراً (الإجماعُ حجةٌ قاطعةٌ" في حديثه عمّا يتصل بأحكامِ الفقهِ"[3]، إذ يقول في إحدى عباراته : "والذي يدلُّ على قبولِ نقلِهم، أنَّ الأمّة أجْمَعَتْ على قبولِ صحيحِ مسلم والبخاري"[4]. فلم يُفْرِدْ له باباً مُستقلاً كما للقياس والسماع والاستصحاب، غير أنَّه تحدّثَ عن الإجماع النحوي في معرض حديثه عن الخلاف البصري الكوفي في الإنصاف في عددٍ من المسائل.

وتُفسر عفاف حسانين إهمالَه الإجماع بقولها: "ونلاحظُ ممّا نقلناه عن الإجماع أنه يمكن أن يُقالَ بأنَّه ليس قائماً برأسه، يقفُ إلى جانب النقل والقياس، ولكنَّه يُساق كمقدمة لدليل قياسيّ، إذْ غالباً ما يترتّبُ على الإجماعِ حكمٌ أو رأيٌ ما قياس غيره عليه، وهذا مُطردّ في مواضع كثيرةٍ ... والدليل على ما تقول ؛أن الأنباري كان يُدرِجُ دليل القياس، فيقول بالنقل والقياس، ويدرجُ الإجماعَ تحت دليل القياس، وقد يفسّر ذلك لماذا يعتمده الأنباري؟ ولَمْ يُعُدُّهُ من أدلة النحو المعتبرة التي جعلها ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"[5].

---

(1) الجرجاني، التعريفات: 21.

(2) ابن جني، الخصائص: 216/1، السيوطي، الاقتراح:55.

(3) حسانين، أدلة النحو: 213.

(4) الأنباري، لمع الأدلة: 87.

(5) حسانين، في أدلة النحو: 226.

ونرى ابن جني على خلاف الأنباري، فقد أهمل استصحاب الحال، واهتمَّ بالإجماعِ، فعقدَ لَهُ في كتابه (الخصائص)، فصلاً خاصاً أسماه (القولُ على إجماعِ أهلِ العربيّةِمتى يكونُ حجة)وتحدّث فيه أن الإجماعَ لا يكونُ حجةً إلاّ إذا اجتمع فيه شرطان هما ":ألاّ يُخالفَ المنصوصَ والمقيسَعلى المنصوص[1]، وأجاز منه مخالفة الإجماع ما دامت لا تخالف أوائل العلماء، وفي ذلك يقول : "إلاّ أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدامِ على مخالفةِ الجماعةِ التي قد طال بحثها، وتقدّم نظرها، وتتالتْ أواخرعَلى أوائل، وأعجازاً على كلاكل ... ولا يخلدُ إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوةٍ من نزوات تفكرّه، فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشرَ بإنعامِ تصفُّحه أحناءَ الحال، أفضى الرأي فيما يُريه اللهُ منه غيرَ مُعازَّ به،ولا غاضَّ من السلف –رحمهم الله-في شيء منه . فإنّه إذا فعل ذلك سدّد رأيه، وشيّع خاطره. وكان بالصوابِ مِئنةً، ومن التوفيق مِظنّة"[2].

فابن جني يرى جواز مخالفةِ الإجماعِ، على أنْ تكونَ هذه المخالفة قائمة على فكرة صحيحة، وطول فكرٍ وتقصٍّ واجتهاد يُفضي إلى رأي صواب ، يبتغى فيه مرضاة الله تعالى، لا أن تكون هذه المخالفة لمجّردِ نزوةِ فكرٍ، أو مخالفة رأي.

ومن الأمثلة على إجازته مخالفة الإجماع، ما جاء في قوله: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه مبُنئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم : هذا جُحر ضَبٍ خربٍ . فهيتناوله آخرٌ عن أوّلٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غَلَط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنده، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآنِ مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع وذلكهأنَّعلى حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِسَ، وشاع وقُبل[3].

ومن النحاة الذين أجازوا مخالفة الإجماع –كذلك-، ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة)، إذ يقول: "فإن قيل فقد أجمع النحويون –على بكرة أبيهم-

---

(1) ابن جني، الخصائص: 1/216.

(2) ابن جني، الخصائص: 1/216.

(3) ابن جني، الخصائص: 1/217.

على القول بالعواملِ ، وإنْ اختلفوا، فبعضهم يقول العاملُ في كذا كذا، وبعضهم يقول العاملُ فيه ليس كذا، وإنّما هو كذا ...، قيل إجماعُ النحويين ليس حجة على من خالفهم[1].

ويتضح مما سبق جواز مخالفة الإجماع، إذا ما توافر دليلٌ، وفي ذلك يقول المازني: "إذا قال العالمُ قولاً متقدّماً، فللم تعلّم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وَجدَإلى ذلك سبيلا "[2]إذ ليس بالضرورة أنَّ كلَّما اتفقَ عل يه النحاةُ – على الرغم من مصداقيتهِ العالية في أغلبِ الأحيان- أصبح أمراً لا جدال فيه، وإلاّ تعطلتْ مسيرةُ الاجتهادِالذي يفرضه تطورُ الحياةِالمؤدي إلى تطورِ اللغةِ الناتجةِ عن تغيُّرُ العاداتِ والتقاليدِ للمجتمعاتِ والأمم.

ورأى أغلبُ النحاة أنه لا يجوز مخالفةِ الإجماع والخروج عليه، وقاموا بردِّ عددٍ من أحكام النحاةِ لمخالفتها الإجماع [3]، "واعتبر كثيرٌ الإجماعَ في الأمور اللغويّة ،فَخَرْقه ممنوع، وإنْ تَرَدّد بعضُهم فيه "[4]، ولم يُجز ذلك الأنباري –أي مخالفة الإجماع- في ردهِ على النحاة الذين تفردوا بآراء بنُوا عليها أحكاماً مخالفة لما أجمع عليه النحاة، وعدّ المخالفة غير جائزة، ومن الأمثلة التي استدّل بها بالإجماع في الردِّ على المخالفين، ردُّهُ على الخليل بن أحمد الفراهيدي في ذهابه إلى أنّ "أيُّهم" في قولنا: (لأضربنّ أيُّهم أفضلُ) مرفوعٌ بالابتداء، وإنّ "أفضلُ" خبره، وجعله "أيُّهم" استفهاماً يحملُه على الحكاية بعد قولٍ مقدَّرٍ؛ إذ التقدير عنده في هذا المثال:لأضرَبنَّ الذي يُقال لهم : أيُّهم أفضلُ؟[5]وفي ذلك يقول ابن الأنباري : "وأمّا ما ذهب إليهالخليل من الحكاية فبعيدٌ في اختيار الكلام، وإنّما يجوز في الشِّعرِ ، ألا

(1) القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2: 82.

(2) حسانين، في أدلة النحو: 219.

(3) نحلة، في أصول النحو: 7.

(4) الشاوي، ارتقاء السيادة: 56.

(5) انظر: الأنباري،الإنصاف: 710/2.

ترى أنّه لو جاز مثل هذا لجاز أن يُقال "اضْربْ الفَاسِقُ الخَبيثُ بالرفع؛ أي : اضْربْ الذي يُقال له الفاسقُ الخبيثُ، ولا خلاف انَّ هذا لا يُقال بالإجماع"[1].

وسيبويه –كذلك- يرفض مخالفة العرب والنحويين [2] يقول في باب (ما يجري عليه صفة ما كان سببه فقُدِما التبس به أو بـ شيء من سببه كمجرى صفته التي خلصتْ له): "إنْ زَعَمَ زاعمٌ أنّه يقول :مررتُ برجلٍ مُخالِط بَدَنه داءٌ) ففرق بينه وبين الـ منوَّن، قيل له: ألسْتَ تَعْلَمُ أنَّ الصِّفةَ إذا كانت للأول فالتّنوين وغيرُ التنوين سواءٌ، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك (مررتُ برجلٍ لازمٍ أباكَ، ومررتُ برجلٍ ملازمِ أبيك، ومُلازِمِكَ فإنّه لا يجدُ بُدّاً منْ أنْ يقول : (نَعَمْ) وإلاّ خَالَفَ جميعَ العربِ والنحويين"[3].

أما على نطاق المدرسةِ الواحدة، فيجوزُ مخالفة الإجماع، وهذا ما أكدته حسانين بقولها: "والخروج على إجماع المدرسة الواحدة على رأيٍ مُباحٍ بل هو كثير، يُطالعُنا الأخفش أو المبرد –أو غيرهما- في بعض الآراء آخذاً بآراءِ الكوفةِ ، كما نجدُ الفرّاءَ نَفْسَهُ خارجاً عن آراءِ المدرسةِ التي هو إمامُها، وهذا الموقف في طبيعة الأمور مُعتَرفٌ به"[4].

ففي مسألة (هل يجوز تقديمُ اسمٍ مرفوعٍ أو منصوب في جملة جواب الشرط؟.وما يترتّب عليه؟). "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدّم الاسمُ المرفوعُ في جواب الشرط فإنّه لا يجوز فيه الجزمُ، ووجبَ الرفعُ، نحو (إنْ تأْتِني زَيْدٌ يُكْرِمُكَ)، واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو (إنْ تأْتِني زَيْداً أُكْرِمُ) فأباه أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، وأجازه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي"[5].

وكذلك البصريّون، فالاختلاف ضمن رأي المدرسة الواحدة موجودٌ، ففي مسألة (عمل الجزم في جواب الشرط)، "اختلف البصريون، فذهب الأكثرون إلى أن

---

(1) الأنباري، الإنصاف: 2/ 716.

(2) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 445.

(3) سيبويه، الكتاب: 2/19.

(4) حسانين، في أدلة النحو: 221.

(5) الأنباري، الإنصاف: 2/620و621.

العامل فيها حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عُثمان المازني إلى أنه مبني على الوَقْف"[1].

وخلاصة القول، إنّ كثيراً من النحاةِ اعتدّوا بالإجماع واعتمدوه لإثبات قواعدهم، على الرّغم من أنه أصلٌ مختلفٌ فيه، كسيبويه إمام النحاة [2]، والأنباري الذي أخذه حُجّةً في الرّدِّ على الكوفيين في الإنصاف [3]، والسيوطي في الاقتراح[4].

2. 5. 2 الإجماع عند الطبراني

والطبراني كغيره من النحاة اعتدّ بالإجماع في إثبات قواعده النحويّة واللغوية، وإن كانت هذه المسائل بحد ذاتها قليلة مقارنة مع المسائل التي اعتمد فيها على الأصول النحوية الأخرى كالقياس والسماع، إلاّ أن الإجماع يغلبُ على تناوله للمسائل الفقهية نحو ما جاء في حديثه عن مسألة الخلع "وهذا ما يُستدلُ به على أنَّ المختلعةَ يلحقها الطلاق، لأن عامة الفقهاء اتفقوا تقدير الآية وترتيب أحكامها على ما وصفناه فحصلت التطليقة الثالثة بعد الخلع..." [5]، ومن ذلك قوله: "وأجمع الفقهاء إلا أبا بكر الأصم أنَّ أربعة أشهرٍ وعشراً، عِدّة الحرّة دون الأَمة، وأن عدّة الأمة تنقضي بشهرين وخمسة أيام"[6].

وفي رخصة إفطار الصائم يقول الطبراني: "قال آخرون الإفطار في السفرِ رخصة من الله عز وجل، والفرضُ الصومُ، فمن صامَ ففرضهُ أدّى، ومن أفطرَ فبرخصةِ الله

---

(1) الأنباري، الإنصاف: 2/ 602.

(2) سيبويه، الكتاب: 1/296.

(3) الأنباري، الإنصاف: 1/54 و68 و2/592.

(4) السيوطي، الاقتراح: 56.

(5) الطبراني، التفسير: 1/410

(6) الطبراني، التفسير: 1/ 425.

أخذ، ولا قضاء على منْ صام إذأقام، وهذا هو الصحيح وعليه عامة الفقهاء ..."[1]، وغيرها من المسائل الفقهية.

ومما تبين لي من خلال بحثي أنَّ الطبراني قليلاً ما يُصرِّح بلفظ الإجماع، وإنّما يلجأ إلى استخدام الإشارات الدالة على أصل الإجماع نحو: "وأكثرُ أهلِ اللغة على..." [2] و "جميع النحويين"[3]، و "قال أهل النحو"[4]، وما أشبه ذلك من العبارات المتناثرة في ثنايا كتابه.

ومن المسائل النحويّة التي اعتمدَ فيها على أصل الإجماع ما يلي:

1- إسكان لام الأمر طلباً للخفة

فقد اعتّد الطبراني في هذه المسألة بما كان عليه أكثرُ العرب، من إسكان لام الأمر إذا سُبقت بحرف عطف، نحو قوله تعالى : "وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ"[5]، إذ إن اللامات المعنوية في الكلم على ثلاثة أقسام : متحركٌ لا يجوز إسكانه ، ومتحرك يجوز إسكانه وساكن يجوز تحريكه [6]، فهو يرى جواز إسكان اللام طلباً للخفة، فيقول: "وإذا كان قبلها (واو) أو (فاء) أو (ثُمَّ) فأكثرُ العرب على تسكينها طلباً للخفة، ومنهم مَنْ يكسرها على الأصل[7].

2- (إلى) بمعنى (مع)

ذهب الطبراني إلى أن (إلى) تأتي بمعنى (مع) نحو قوله تعالى : "فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرَافِقِ"[8]، أي مع المرافق، مستنداً بذلك إلى رأي العلماء، إذ

---

(1) الطبراني، التفسير: 310/1.

(2) الطبراني، التفسير: 109/1.

(3) الطبراني، التفسير: 4/ 312.

(4) الطبراني، التفسير: 114/1.

(5) البقر: 282.

(6) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، كتاب حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، ط1، 1984م: 40.

(7) الطبراني، التفسير: 502/1.

(8) المائدة:6.

قال: "هكذا قال علماؤنا –رحمهم الله- إلاّ زُفَرُ رحمه الله فإنَّه ذهب إلى ظاهر الآية وقال: "إنّ حرفَ (إلى) للغاية و الغاية لا تدخل في الحكم –كما في قوله تعالى: "ثُـمَّ أَتِمُّوا الصّيَامَ إلى اللّيلِ "[1][2].فالطبراني يميل إلى إجماع العلماء على مجيء (إلـى) بمعنى (مع)،و"أما عامةُ العلماء، فقالوا : إنَّ (إلى) تُذكرُ بمعنى (مع)كما قال تعالى : "وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلى أَموالِكُم"[3] [4].

وهو ما تؤكده المصنفاتُ في معاني الحروف، فقد ذكر معظمها أن (إلى) تـأتي بمعنى (مع)، نحوقوله تعالى : " وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلى أَموالِكُم "؛ أي مع أمـوالكم، وقوله: "مَنْأنصاري إلى الله " أي مع الله، معززين ذلك بما ورد من كلام العـرب قولهم: "الذّودُ إلى الذودِ إبلٌ"، أي مع الذود[5].

3- وقوع الفعل الماضي حالاً

قيّد الطبراني وقوع الفعل الماضي حالاً في قوله تعالى : "أَوْ جَـاءُوكُمْ حَـصِرَتْ صُدُورُهُمْ"[6] بمجيئه بعد (قد) مستدلاً على ذلك بالإجماع، فيقول: "وقال أهل النحـو: ومعنى أو جاءُوكم حَصِرَتْ صدُورُهم "..وحَصَرت لا يكون حالاً إلا بعـد قـدْ "[7] وهو يقصد بأهل النحو، إجماع نحاة البصرة، فيو افقُ بذلك ما ذهب إليه البصريون، فقد قيدوا مجيء الحال من الفعل الماضي بأن يكون معه (قـد) أو يكـون وصـفاً لمحذوف[8]، وسيتم مناقشة هذه المسألة لاحقاً.

4-وقوع (إلاّ) صفة

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء (إلاّ) صفة كغير مستنداً بذلك إلى إجماع النحاة،

---

(1) البقرة: 187.

(2) الطبراني، التفسير: 359/2.

(3) النساء: 2.

(4) الطبراني، التفسير: 359/2.

(5) انظر: القرطبي، جامع البيان: 86/6، والزجاجي، كتاب معاني الحروف: 63.

(6) النساء: 90.

(7) الطبراني، التفسير: 273/2.

(8) انظر: الأنباري، الإنصاف: 252/1.

ففي قوله تعالى : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا"[1] فالمعنى عنده آلهة غيرُ الله و "هذا قولُ جميع النحويين؛ قالوا ليس هاهنا باستثناء، ولكنه مع ما بعده صفة للآلهة في معنى (غَيْرَ)" [2].

وقد عزز ذلك بالأدلة النقليّة فقاس ذلك على ما جاء في قول الشاعر[3]:

وَكُلُّ أخٍ مفارقه أخُوهُ لعمرُ أبيكَ إلاّ الفَرقَدَانِ

أي؛ غير الفرقدين

5- مجيء (ما) للعاقل و (مَنْ) لغير العاقل

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء (مَنْ) التي للعاقل لغير العاقل، و (ما) التي لغير العاقل للعاقل، اعتماداً على الإجماع فيقول :إنّ عامّة القُرّاء والعلماء يقولون: إنّ العرب تجعلُ (ما) بمعنى (مَنْ) و(مَنْ) بمعنى (ما)" [4]. معززاً ذلك بالأدلة النقلية نحو ما جاء في قوله تعالى : "والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا"[5] وقوله "فَمِنْهُمْ مَنْ يَ مْشِي عَلَى بَطْنِهِ"[6]، وقوله تعالى: "قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ العَالَمِينَ"[7].

6. 2 استصحاب الحال

6. 2. 1 مفهومه

استصحاب الحال الأصلُ الرابعُ من أ صول النحو العربيّ، لكنّه أصلٌ مختلفٌ فيه كالإجماع، على أنَّ معظمَ النُّحاةِ عدَّ الأصولَ النحويةَأربعة هي : السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، وقليلٌ منهم عدّها ثلاثة، فاختُلف في الإجماع كما اختلف في الاستصحاب، فابن جني عدّها ثلاثة هي : السَّماع والإجماع والقياس،

---

(1) الأنبياء: 22.

(2) الطبراني، التفسير: 279/4.

(3) الشاعر عمرو بن معد يكرب، وقد تم بيان ذلك سابقاً.

(4) الطبراني، التفسير: 86/2.

(5) الشمس: 5.

(6) النور: 45.

(7) الشعراء: 23.

وأسقط الاستصحاب، والأنباري –كذلك-عدّها ثلاثة وهي : النقل، والقياس واستصحاب الحال، فذكر الاستصحاب وأسقط الإجماع، فلم يرَ الاحتجاج به في العربية[1].

والاستصحاب لغةً: استصحبَ الرَّجلُ:دعاهُ إلى الصُّحبةِ ، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبهُ، قال[2]:

إنَّ لكَ الفَضْلَ على صُحْبَتي والمِسْكُ قَدْ يَسْتَصْحِبُ الرَّامِكَا

وهو طَلَبُ المُصاحَبةِ، والمُرافقةِ[3].

فالاستصحاب في اللغة ملازمة الشيء وعدم مفارقته، وجاء في "المصباح المنير":"استصحبتُ الحالَ: إذا تمسكتبُما كان ثابتاً، كأنك جـ علتَ تلكَ الحالةَ مصاحبة غير مفارقه"[4].

والاستصحاب أصلاً من أُصول النحو العربي تداوله النّحاة وعَرّفوه بتعريفات متعددةٍ، تمحورت حول فكرةٍ واحدةٍ، هي الاهتمامُ بالأصلِ وبقاؤه حتى وجود الدليل لتغييره. فقد عرّفه الأنباري تعريفاً جامعاً اعتمده النحاةُ بَعدَه بقوله : "استِصْحَابُ حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ، فشبه الحرف في نحو (الذّي) وتضمّن معنى الحرف في نحو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو يذهبُ، ويكتبُ ويركبُ)، وما أشبه ذلك"[5]، وعبر عنه –كذلك- بقوله: "إبقاءُ حالِ اللفظِ على ما يستحقهُ في الأصلِ عند عدمِ دليل النقلِ عن الأصلِ كقولك في فعل الأمر إنّما كان مبنياً لأنَّ

---

(1) السيوطي، الاقتراح:13.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحب):520/1 والبيت مجهول القائل.

(3) مصطفى...،المعجم الوسيط، مادة (صحب):507/1.

(4) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المُقري (770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلميّة، بيروت-لبنان، مادة (صحب):333/1.

(5) الأنباري، لمع الأدلة:141.

الأصلَ في الأفعال البناء، وإن ما يُعربُ منها لشبه الاسم، ولا دليلَ يدلُّ على وجودِ الشَّبهِ فكان باقياً على الأصلِ في البناء"[1].

وقد عرّفه أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري تعريفاً مقارباً لتعريف الأنباري هو إبقاء ما كان على ما كانَ عندَ عدمِ دليل ا لنقل عن الأصل، وهو معتبرٌ"[2] ويعرّفه عبد الرحمن السيد بقوله : "وهو إبقاءُ اللفظِ على ما يدّل عليه ظاهرُه الجريُ في الاستعمال على ما هو الأصل، ما دامَ لم يَقُمْ دليلٌ على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر، أو العدولِ في الاستعمال عن هذا الأصل"[3].

ونخلص مما سبق أن استصحابَ الحال عند علماء العربية، هو إبقاءُ حالِ اللفظِ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، أي الالتزام بالأصلِ كدليلٍ على صحةِ القاعدةِ النحوية، وهذا المفهوم لا يختلفُ كثيراً عن مفهومه في الفقه، إذ يُعدُّ استصحاب الحال أحد الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدّلة للأحكام؛ وهي : الاستحسانُ، والمصالحُ المرسلةُ، والاستصحابُ، والعرفُ، وشرعُ مَنْ قبلنا، ومذهب الصحابيّ، وقد صرّح الفقهاء كذلك بأنه لا يُعدُّ من الأدلة القوية في الاستنباط؛ لبنائه على غلبة الظن باستمرار الحال، فينبغي استمرار حكمها، ومن ثم كانوا إذا وجدوا دليلاً آخر يُعارض الاستصحاب قدَّموه عليه[4]".

وكما اختلف النحويون في الأخذ باستصحاب الحال كأصل من أصولِ النحو العربيّ، اختلف الفقهاءُ في ذلك، إلاّ أنَّ أغلبيّة النُّحاةِ والفقهاءِ أخذوا به وعَدّوه من الأدلةِ المعتبرةِ، فهو "دليلٌ من الأدلةِ المعتبرة عند الأصوليين والنحويين إلاّ أنّه من أضعف الأدلةِ، فقد اعتبره الأصوليون دليلاً إيجابياً، إذ إنّه بقاءُ الأصلِ على ما هو

(1) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب:46.

(2) الشاوي، ارتقاء السيادة:97.

(3) السيد، مدرسة البصرة: 253.

(4) نحلة،أصول النحو العربي:141.

عليه لعدم الدَّليل على التغيير، ولأنّه سَلبِيٌّ على ذلك النحو، وقّرر الفقهاءُ أنّه آخر ما يُرجَعُ إليه عند الفتوى"[1].

فابن الأنباري -في الإنصاف- اعتبره من الأدلة النحوية المُعتبرة، وذلك بقولهِ: "تمسك به خرجَ عن عُهدةِ المطالبة بالّدليل، ومن عدلَ عن الأصلِ افتقر إلى إقامة الدَّليلِ لعدولهِ عن الأصل، واستصحابُ الحالِ أحدُ الأدلَّةِ المُعتبرة "[2]، إلاّ أنه ضعّفه في كتابه (لمع الأدلة)، إذ يقولُ فيه: "واستصحابُ الحالِ من أضعفِ الأدلّةِ، ولهذا لا يجوز التمسُكَ به ما يوجدُ هُناكَ دليل"[3].

أمّا إمامُ النحاةِ سيبويه، فقد اعتدّ به في قليلٍ من المسائل، على نحو الاستدلال به في باب (الجزاء) [4]، بقوله: "وقد بلغنا أن بعضَ القُرَّاءِ قرأ: (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُ م في طُ غْيَانِهِم يَعْمَهُونَ) [5]، وذلك لأنّهُ حَمَلَ الفعلَ على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأنَّ أصلَ الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنَّهم يضعون موضع الجزاءِ غيرَهُ"[6].

كما أخذ ابنُ مالك باستصحاب الحال، وبنى عليه جملةً من القواعد والأحكام، إلاّ أنّه لمْ يُسمِّهِ باستصحاب الحال، وإنمّا استعاض عنه بلفظ الأصل، فقد جاء في كتاب الاقتراح: "قال ابن مالكٍ: "قال إنَّ كان وأخواتها لا تَدُلُّ على الحدث، فهو مردودٌ بأنَّ الأصلَ في كُلِّ فعلٍ الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل"[7].

ولعلماء اللغة المحدثين وجهةُ نظرٍ في استصحاب الحال، فتمام حسَّان يرى أن لاستصحاب الحال أثراً واضحاً ومُهماً في الدرس النحوي، حيث دفع النحاة إلى

---

(1) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 448.

(2) الأنباري، الإنصاف:279.

(3) الأنباري،لمع الأدلة:142.

(4) حديثي، الشاهد: 460.

(5) الأعراف: 186.

(6) سيبويه، الكتاب: 3/90-91.

(7) السيوطي، الاقتراح: 101.

تجريدية للأصول حتى وَصَلُوا إلى أصلِ الوضع وأصل القاعدة، فيقول : "وحين رأى النُّحاةُ أن الحرفَ الواحد تتعدّدُ صُوَرُهُ بحسب موقعه ممّا جاورَهُ من الحروف كان عليهم أن يُجَرِّدوا أصلاً لهذه الصّورة، وأنْ يجعلوا الصُّوَرَ المختلفةِ عدولاً عن هذا الأصل بحسب مبادئ مُعيّنةٍ للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ...، وحين رأوا أنَّ الكلمة الواحدة تتغيّر صُورُهَا بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجَمْعِها وتصغيرها ... اقترحوا لها أصلاً يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائماً على نمطٍ تركيبيٍّ واحدٍ، اقترحوا لها أصلاً... وسمّوا أصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامعٍ هو "أصلُ الوضعِ" ثم رأوا أنَّ القواعدَ التي استخرجوها بواسطة التجريد من المسموع تحتملُ بعضَ الاستثناء..." [1].

ويخالفه في ذلك محمود نحلة، فهو يرى أن القياسَ هو الذي دفعَ إلى تجريد الأصول وليس الاستصحاب، إذ يقول: "والذي نراهُ أقربَ إلى القبولِ أن القياسَ، لا الاستصحاب هو الذي دفعَ النُّحاةَ إلى تجريد الأصول للقياس عليها ، فالقياس كما رأينا اقترن بمحاولة النحاةِ الأوائلِ وضعَ القواعد التي تُعينُ على معرفة القوانين التي يدور عليها الاستعمال اللغوي، وظلَّ له عند النُّحاةِ جميعاً مكانةٌ غير مَنْكورة حتَّى لقد جعل الأنباري النحو كلَّه قائماً على القياس، ولا كذلك الحال في الاستصحاب"[2].

ويرى حسن الملخ أن استصحاب الحال لا يُصلحُ أن يكون أصلاً منْ أصولِ النحو الأساسيّة؛ لأنَّه يـ تطلبُ شروطاً يَصْعُبُ تحقيقها في النحو، وعلى هذا فليس له فائدة عمليّةٌ سوى التَّزيّدِ في الجدل النحوي –لأنه لا يُناسب النحو، وأن مكانهُ الحقيقي هو الفقه[3].

---

(1) حسان، تمام، الأصول دراسة ابيستمولوجيّة للفكر العربي اللغوي عند العرب، الهيئة العامة المصرية للكتاب:115.

(2) نحلة، أصول النحو العربي: 148.

(3) الملخ، حسن خميس 2001م، نظرية الأصل الفرع في النحو العربي، عمان، دار الشروق، ط1: 185.

2 .6. 2 استصحاب الحال عند الطبراني

أمّا الطبراني في كتابه (التفسير الكبير) فقد أخذ باستصحاب الحال ، وبنى عليه جُملةً من القواعد والأحكام؛ إلاّ أنه لم يُسمِّه باستصحاب الحال، وإنّما استعاض عنه بلفظة (الأصل) للدلالة على استصحاب الحال .نحو قوله : "ومعنى (هَاؤُمُ اقرَءُوا) [1] أي هاتوا أصحابي اقرأوا كتابيه ... والأصل هَاكمُ، فحُذفت الكاف وأبدلت منها همزة، وألقيت حركة الكاف عليها "[2]، ويعبر عنه أحياناً بلفظ (الأصح)، فيقول في تفسيره لقوله تعالى : "وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ"[3]، "وكناية الملّةِ هنا أصحُّ، لأن ردها إلى المذكور أولى من ردّها إلى المدلول..." [4].

فالطبراني يعتّد باستصحاب الحال، إلاّ أن المسائل التي اعتمد بها على هذا الأصل قليلة مقارنة مع الأصلين السماع والقياس.

ومن المسائل التي اعتّد بها الطبراني بالأصل ما يلي:-

1- إعمال حتى في الفعل

ذهب الطبراني إلى أنَّ حتّى حرف يدخل على المفرد والجملة الاسمية والفعل[5]، وفاقاً لـ سيبويه[6]، فتنصب الفعل على الأصل، أمّا إذا كان بمعنى إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، فإنها لا تؤثر فيه لفظاً ولا تقديراً، وعلى هذا يُفسر قراءة من قرأ قوله تعالى : "حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ"[7] بالنصب على الأصل في عمل حتى إذ يقول : "وفي قوله تعالى "حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ " من نَصَبَ فعلى الأصل، لأنّ

---

(1) الحاقة: 19.

(2) الطبراني، التفسير: 338/6.

(3) البقرة: 132.

(4) الطبراني، التفسير: 250/1.

(5) العكبري، اللباب: 382/1.

(6) سيبويه، الكتاب: 16/3.

(7) البقرة: 214.

حتى تنصب الفعل، ومنْ قرأ بالرفع أدخل (حَتَّى) على جملة ما بعده لا على الفعل خاصة..." [1].

وقد تناول الخليلُ بن أحمد هذه المسألة تحت عنوان (الرفعُ بـ(حَتَّى) إذا كان الفعل واقعاً)؛ فيرى أن من قرأ "وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ" بالرفع على معنى:حتى قال، ومَنْ قرأ بالنصب فعلى الاستقبال، إذ يحتكم في هذه المسألة إلى المعنى لا على أصل عمل (حَتَّى) [2].

2- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

ذهب الطبراني إلى أن الياء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، تحذف منه ويُكتفى بالكسرة للدلالة عليها، كما تحذف التنوين من المفرد؛ وعلة حذفها كثرة الاستعمال إذ إن النداء كثيراً ما يرد في كلام العرب[3].

وعلى هذا فهو يرى قراءة من قرأ "يَبُنيَّ ارْ كَبْ مَعَنَا[4]" بكسر الياء من أجود القراءات "الأصل يا بني ثلاثُ ياءات، ياء التصغير وياء الفعل وياء الإضافة، فحُذفت ياء الإضافة، وتُركت الكسرةُ دليلاً على الإضافة وأُدغمت إحدى اليائين في الأخرى " وأمّا من قرأ (يَا بُنيَّ) بفتح الياء، فيرى على أن أصلها: بُنَيَّا بالألف، وقد قاس ذلك على كلام العرب نحو قولهم : "يا غُلاما أقْبلْ تريدُ يا غُلاميَ أقبلْ فَتُبدلُ الألفُ من ياء الإضافة على وجه النُّدْبَةِ والتفجيعِ ، وكان الأصلُ يا بُنَيَّا ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون الراء من قولهِ (ارْكَبْ) [5].

---

(1) الطبراني، التفسير: 367/1.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق : فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.

(3) الطبراني، التفسير: 434/3، وانظر سيبويه، الكتاب: 209/2، والزجاجي، الجمل: 159.

(4) هود: 42.

(5) الطبراني، التفسير: 434/3.

3- (أُخر) الصفة الممنوعة من الصرف

ففي قوله تعالى : "فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ"[1]، ذهب الطبراني إلى أن (أُخَر) في موضع الخفض، إلاّ أنّها لا تتصرف، لأنها معدولةٌ عن جهتها فكان حقها (أُخريات)، فلما عَدلَ إلى (فُعَلٍ) لم يجز مثل عُمَرٍ وزُفرٍ... [2]".

4- الأصل في جواب القسم أن يتصل باللام

استدل الطبراني على هذا الأ صل النحوي بقوله: "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا"[3]، "فالأصل في جواب القسم منها أنْ يُقال (لَقَدْ أَفْلَحَ) باللام، وإنّما حُذفت؛ لأن الكلام إذا طالَ صار طوله عِوضاً من اللام "[4]، فهو يرى جواز حذف اللام لعلّة طول الكلام، إذ لو كان في الكلام طولٌ حَسُنَ الحذف للام[5].

---

(1) البقرة: 184.

(2) الطبراني، التفسير: 301/1.

(3) الشمس: 9.

(4) الطبراني، التفسير: 509/6.

(5) انظر: الأزهري، التصريح: 376/1، والسيوطي،الهمع: 402/2.

الفصل الثالث

الطبراني ومسائل النحو

لقد تبين مما مر في الفصل الثاني، أن الطبراني قد توصل إلى أصوله النحويّة والصرفيّة من خلال اعتداده بالشاهد القرآني، وقراءاته والحديث النبوي الشريف، وكلام العربنظْمه ونثره، إضافة إلى اهتمامه بالقياس، والإ جماع، واستصحاب الحال من خلال عرضه لفكره اللغوي وآراء النحويين.

فإتبّاع النحوي آراء البصريين أو الكوفيين يُعدُّ دليلاً على مذهبه وميله إلى أحد الطرفين، ولكن هذا لا يُعدُّ دليلاً قاطعاً على مذهبه إلا أنّه يُشير إليه، والطبراني في تفسيره أورد آراء المذهب ين وأكثر منها، فتارةً يتبعُ رأي البصريين وأخرى رأي الكوفيين، وتارةً ينفردُ برأيه.

وطريقة تناوله للآراء تختلف من مسألة لأخرى، فقد يذكر الرأيين ويختار الرأي الذي يوافق فكره، وقد لا يذكر إلا الرأي الذي يريده.

المسائل النحوية

جاءت المسائل النحويّة عند الطبرا ني متناثرة في ثنايا تفسيره، إذ يتعرض للمسألة النحوية من خلال تفسيره للآيات الكريمة، فهو لم يخصص للمسائل النحوية أبواباً متكاملة، أو حتى أجزاء معينة ت مكننا من تبيّن أصوله ومعرفة آرائه النحوية، ولمعرفة إسهامات الطبراني في مسائل النحو، أرتأيتُ تناول عدد من مسائله النحوية لمعرفة مذهبه النحوي الذي يميل إليه .

وقد صنفتُ المسائل النحوية ،ضمنَ المذهب النحوي الذي يَرْتَضيه على النحو الآتي:

1- ما وافق فيه البصريين
2- ما وافق فيه الكوفيين
3- ما يُمكنُ أن يكون قد تفرَّد به أو شاركه فيه قليل من النحاة

3 . 1ما وافق فيه البصريين

1- حذف المبتدأ في قوله تعالى:"التَّائِبُونَ العَابِدونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ.."[1] [2]

فقد أجاز الطبراني حذف المبتدأ في هذه الآية باعتبار (التَّائِبُونَ) خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير (هُم التَّائِبُونَ)ومنه قوله تعالى : "سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا"[3]، أي هذه سورةٌ. وقوله تعالى:"جُنْدٌ مَا هُنَالَكَ مَهْزُومٌ مِنَ الأَحْزَابِ"[4] فـ (جُنْدٌ) خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي هُمْ جُنْدٌذهب ابن هشام إلى أنَّ حذف المبتدأ في قوله :"التَّائِبُونَ العَابِدُونَ" إنمّا يطرِّدُ فيما كان الخبر صفةً له في المعنى[5].

2- **جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت للدعاء**[6]

اعتدّ الطبراني في هذه الإجازة بقوله تعالى : "وَيْلٌ للمُطَفِّفِينَ"[7]، فرفعَ (ويلٌ) بالابتداء وخبره (للمُطَفِّفِينَ)، فجاز الابتداء بالنكرة هنا لدلالتها على الدعاء، وهو مذهب كثير من النحويين[8].

3- **رافع المُبتدأ**[9]

بذهلطبراني إلى أن المُبتدأ يرتفعُ بالابتداء، ك قوله تعالى: "بَرَاءَةٌ مِنْ اللهِ وَرَسُولِهِ إلى الَّ ذينَ عَاهَدتُّم مِنَ المُشْرِكِينَ"[10]،فقوله "بَرَاءةٌ" رَفعاً بالابتداء، وخبره: (إِلى الَّذين عَاهَدْتُّمْ) [11]ومنه قوله تعالى : "والَّذِينَ عَقَدتْ أَيْمُانُكمْ فَآتُوهُمْ

---

(1) التوبة: 112.

(2) الطبراني،التفسير:631/3، 333/5

(3) النور:1

(4) ص:11

(5) انظر:ابن هشام، مغني اللبيب: 286/2.

(6) الطبراني، التفسير: 458/6.

(7) المطففين:1

(8) انظر: السيوطي، الهمع: 327/1.

(9) الطبراني، التفسير: 229/2، 283/3، 261، 458/6.

(10) التوبة:1.

(11) الطبراني: التفسير: 283/3.

نَصِيبَهُمْ"[1]، فـ (الَّذِينَ) في محل رفع بالابتداء [2]. وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان[3].

4- إعمال ضمير الفصل بالابتداء[4]

أجاز الطبراني هذه المسألة كقراءة ابن مسعود وأبي زيد [5]: "وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ ولكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ"[6]، فيُعرب (هُمُ) مبتدأ و (الظَّالِمُونَ) خبره، وقد أجاز سيبويه جعل ضمير الفصل الذي توفرت فيه الشروط مبتدأ، وما بعده خبراً له في قراءة ابن مسعود[7]، وتابعه الفرّاء[8]، وذكر أبو عُمر الجرمي أنَّها لغة بني تميم[9]، وتبعهم في ذلك المبرد[10]، والزجاجي[11]، وأبو جعفر النحاس[12].

5- **مجيء "إنّ" حرف جواب بمعنى (نعم)** [13]:

لقد أجاز الطبراني مجيء (إنّ) حرف جواب بمعنى (نعم)، مستدلاً بقراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"[14]، وعزّز رأيه هذا بالأدلة النقلية نحو قول الشاعر[15]:

---

(1) النساء: 33.

(2) الطبراني: التفسير: 229/2.

(3) الأنباري، الإنصاف: 44/1.

(4) الطبراني، التفسير: 480/5.

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 27/8.

(6) الزخرف: 76 "وما ظلمناهُم ولكن كانوا هم الظالمين".

(7) سيبويه، الكتاب: 393/2 وانظر، الفرّاء، معاني القرآن: 37/3.

(8) الفرّاء، معاني القرآن: 37/3.

(9) أبو حيان، البحر المحيط: 27/8.

(10) المبرد، المقتضب: 105/4.

(11) الزجاجي، الجمل: 153.

(12) النحاس، إعراب القرآن:80/4.

(13) الطبراني، التفسير: 246/4-248.

(14) طه:63.

(15) ابن قيس الرقيات.

ويَقُلْنَ شيبٌ قَدْ عَلا ك وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنّه

، أي نعم.

وقول ابن الزبير في ردّه على مَنْ قال : لعَنَ اللّهُ ناقــةً حَمَلَتْنِــي إليــك، إن وصاحبها، يعني: نعم.

فالطبراني في هذا الرأي يتبع ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز مجــيء (إنْ) بمعنى نعم.

6-جواز حذف خبر إنّ[1]

اعتدّ الطبراني على جواز حذف إنّ، إذا كان اسمها معرفة بقوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكرِ لَمَّا جَاءَهُمْ"[2]، فحذف خبر (إنّ) فهم المعنى علــى أنّ تقــديره : سَيَنْزِلُ بهم من العذابِ ما هو مذكورٌ في الكتاب العزيز.

وهي مسألةٌ لم يُجزْها الكوفيون، إلاّ إذا كان الاسم نكرة[3].

7- قياس حذف عامل الفاعل لعدم اللبس[4]:

تَبعَ الطبراني جمهور النحاة في هذه المسألة، وذلك في قراءة ابن عــامر [5]: "يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ"[6] بفتح الباء على ما لــم يُــسمَّ فاعلــه، فــ (رِجَالٌ) فاعل (يُسبِّحه) مُقدَّراً، إذ التقديرُ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ.

وهي مَسْألةٌ أجَازَها بَعْضُ النَّحويِّينَ كابن جني [7] وابن مالك [8]، حيــث لــمْ يلتبسْ الفاعل بالنائب عنه.

---

(1) الطبراني، التفسير: 434/5.

(2) فُصلت: 41.

(3) الكسائي، معاني القرآن: 225.

(4) الطبراني، التفسير: 439/4.

(5) قراءة سبعية، ابن مجاهد، السبعة:456.

(6) النور: 36-37.

(7) ابن جني، الخصائص: 355/2.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل: 118/2-119.

8- توسط أخبار كان وأخواتها[1]

قاس الطبراني والـ بصريون هذه الإجَازةِ على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ومنه قراءة حَمْزَة، وحفص عن عاصم : "لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا"[2]، بنصبِ (البرَّ) إذْ قُدِّمَ خَبَرُ ليس (البرَّ) على اسمها، وهو المصدر المؤول مِنْ (أنْ تُولُّوا)، وتقديره: ليس توليتكم وجوهكم البرَّ، ومثله قوله تعالى : "فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ"[3]، ومنه قوله تعالى : "ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهمْ إلاّ أَ نْ قَالوا..." [4]، فقد قرأ بَعْضُهم (فِتنتَهُمْ) بالنصب[5]، على خبر لم تكن واسمها (أنْ قالوا).

وما تقدّمُ يدّلُ على جواز توسط أخبا ر هذه الأفعال، وهي مسألةٌ لمْ يُجزها الكوفيون لأنَّ الخبر فيه ضميرُ الاسم، فلا يتقدّم على ما يَعودُ عليه[6].

9- جواز مجيء خبر كان مصدراً مؤولاً[7]

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء خبر كان مصدراً مؤولاً إذا كان اسمها مُعرّفاً بالإضافة، وذلك نحو قراءة الأعمش : "وَمَا كَانَ قَوْلَهُإلاَّ أَنْ قَالُوا رَبَّنَا .."[8]، بالرفع على اسم (كَانَ) والخبر ما بعد (إلاّ) أي، (أَنْ قَالُوا)ومنه قوله تعالى : "وَمَا كَانَ جَوَابَقَوْمِهِ إلاَّ أَ نْ قَالُوا"[9] وقوله تعالى : " وَمَا كَانَحُجَّتَهُمْ إلاّ أَنْ قَالُوا"[10] ونحوهما

---

(1) الطبراني، التفسير: 290/1، 18/3ن 251/6.

(2) البقرة: 177.

(3) الحشر: 17.

(4) الأنعام:23.

(5) قراءة حمزة والكسائي وهي قراءة سبعيّة، ابن مجاهد، السبعة في القراءات:255.

(6) السيوطي، همع الهوامع:87/2.

(7) الطبراني، التفسير: 142/2.

(8) آل عمران: 147 "وما كان قولَهم".

(9) الأعراف: 82.

(10) الجاثية: 25.

10- **النَصْبُ بفعْـلٍ مـضمرٍ فـي قولـه تعـالى : "وَالَّـذِينَ تَبَـوَّءُوا الـدَّ ارَ والإِيمَانَ"**[1][2].

ذهب الطبراني إلى أنَّ (الإيمَانَ) في هذه الآية منصوبٌ بإضمار فعلٍ تقـديره: وآثروا الإيمان واعتقدوا الإيمان [3]ومثله قوله تعالى: "وإِنْ يَرَوا سَبِيلَ الغَيّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً بِأَنَّهُم كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا"[4]، (ذلك) نصباً على معنى، فعل الله ذلك بهم[5].

وهذا أفضلُ ما يُقال في مثل هذه التراكيب، وإليه ذَهبَ كثيرٌ من النحويين [6].

وذهب ابن الأنباري[7] وغيره من النحويين[8] إلى العطف على أنّ الفِعل ضُمِّنَ معنى آخر صَحَّ العطف عليه وهذا في غاية التكلف.

وذهب ابن عقيل إلى أبعدِ من هذا كلّه، فيرى أنّ ما بعد الواو نُصب على أنّه مفعولٌ معه[9].

11- **جَوازُ وقوع الجملة مَفْعُولاً بقولٍ مُقّدرٍ**[10]

اعتدّ الطبراني في هذه الإجازة بقراء ة ابن عامر والأعمش وحمـزة "فَنَادَتْـهُ المَلائكَةُ وَهُوَ يُصَلي في المِحْرَابِ إنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ"[11] بكسر الهمزة علـى إضـمار القول، فتقديره:فنادتهُ الملائكةُ فقالت إنّ اللهَ، لأن الذاء قول، ومثله قوله تعـالى : "أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ"[12]، فقرأ نافع (إنّي) على الاستئناف

---

(1) الحشر: 9.

(2) الطبراني، التفسير: 242/6، 195/3.

(3) الطبراني، التفسير:242/6.

(4) الأعراف: 146.

(5) الطبراني، التفسير: 195/3.

(6) انظر:ابن مالك، شرح الكافية: 570/1، ابن هشام، أوضح المسالك: 56/2-58.

(7) الأنباري، الإنصاف: 131/2-132.

(8) انظر: الأنباري، الإنصاف:131/2-132.

(9) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 596/1.

(10) الطبراني، التفسير: 43/2 و51.

(11) آل عمران: 39.

(12) آل عمران:49.

وإضمار القول، ويؤكد ما ذهب إليه الطبراني والبصريون التصريحُ بالقول في نحو قوله تعالى: "وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي من أَ هْلِي"[1]، وذهب الكوفيون إلى أنَّ نصبَ الجملة بالفعل المذكور[2]، بُعداً عن التأويل والتكلَّف.

12- **النصب على المفعول له**[3]

أجاز الطبراني نصب المصدر على أنّه مفعول له، كقوله تعالى : "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِ يَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ المَوْتِ"[4]، إذْ نُصْبَ (حذرَ) مفعولاً من أجله، وقوله تعالى: "والنَّخْلُ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ رِزْقَاً لِلعْبَادِ"[5]، انتصب (رِزْقاً) لأنّه مفعول له[6].

وأجازَ يُونسُ أن يكونَ (العَبيدَ) في قوله: أمّا العبيدُ فذو عبيد، مفعولاً له على أنَّ التقديرمُنَهْمَا يُذْكر شخص لأجل العبيد، فالمذكور ذو عبيدٍ وهو اسم [7]، وأنكر سيبويه ذلك[8]لم يشترط ابن خروف اتحادَ الفاعل، فأجازَ قوله : جئتك محبتك إيّاي[9].

13- **الاسم المشغول عَنْهُ مَنْصُوبٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ**[10]:

ذهب الطبراني إلى أنَّ (كُلَّ)في قوله تعالى : "إنّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"[11]، انتصب بفعلٍ مضمرٍ يفسره الفعل الذي بعده نحو قولنا : زَيْداً ضَرَبْتُهُ، فـ (زيدٌ) منصوبٌ على الاشتغال بفعلٍ مقدَّرٍ يُفسِّرُهُ (ضَرَبْتُهُ) من حيث المَعنى لا مِنْ حَيْثُ

---

(1) هود: 45.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب: 74/2.

(3) الطبراني، التفسير: 441/1.

(4) البقرة: 243.

(5) ق:10-11.

(6) الطبراني، التفسير: 95/6.

(7) انظر: سيبويه، الكتاب: 387/1.

(8)سيبويه، الكتاب: 387/1.

(9) ابن هشام، أوضح المسالك: 44/2.

(10) الطبراني، التفسير: 392/4، 282/5، 162/6.

(11) القمر: 49.

اللفظ على أن التقدير : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ والقولُ نفسُهُ في (والقَمَرَ) في قوله تعالى: "والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ"[1]، فهو منصوبٌ على معنى وقدّرنا القمرَ وقدّرنا منازِلَ، كما في زيداً ضَرَبْتُهُ، إلا أنّه لدى الكوفيين منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء[2]، فقالوا (إتّباعُ الفعل والفعل بها أولى من الاسم، والمعنى : إنّا خلقنا كُلَّ شيءٍ[3]، بخلاف البصريين الذين ذهبوا إلى أنّه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ، فالطبراني يتبع البصريين في هذه المسألة.

14- **(إلاّ) صفة بمنزلة (غير)في قوله تعالى : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا"**[4] [5].

ذهب الطبراني إلى أنّ (إلاّ) في هذه الآية صفةٌ للنكرةِ (آلهةٌ) بمنزلة غير، وهذا قول جميع النحويين، إذ قالوا : (إلاّ) ليس هاهنا باستثناء، ولكنَّهُ مع ما بعدهُ صفةٌ للآلهة في معنى غير "[6]، والمعنى أنَّه قد يقع الوصف بـ (إلاّ) كما وقع الاستثناء بـ (غير)، إذ يجوز الوصف بـ (إلاّ) بشروط منها:-

1- تنكير الموصوفِ، أو قُربه من النكرة بأنْ يكون متعرفاً بـ (أل) الجنسية، كقول الشاعر[7]:

[الطويل]

أُنيختْ فألقتْ بلدةَ فَوْقَ بلدةٍ قليلٌ بِهَا الأَصْواتُ إلاَّ بُغامُها

فـ (الأصْواتُ) مُعرّفٌ بـ (أل) الجنسيّة.

2- أن يكونَ مَوْصُوفُها جَمْعاً صَريحاً كم هو الحال في الآية السابقة.

---

(1) يس: 39.

(2) ابن هشام، الإنصاف: 82/1.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 201/4و 202.

(4) الأنبياء:22.

(5) الطبراني، التفسير: 279/4.

(6) الطبراني، التفسير: 279/4.

(7) ديوان ذي الرّمة: 1004.وابن هشام، مُغني اللبيب: 94/1، والسيوطي، الهمع: 120/2 ،و البغام: صوت الناقة.

3- أن يكونَ ما في قوةِ الجمع كقوله[1]:

لوْ كانَ غيري سُليمى، اليومَ غيّرهُ وَقعُ الحوادثِ إلا الصَّارمُ الذَّكَرُ

4- أنْ لا يُحذف موصوفُها بعكس (غَيْرَ) فلا يُقالُ جاءني إلاّ زَيْدٌ ويُقالُ : جاءني غَيْرُ زَيْدٍ، وهذا مَذْهبُ سيبويه [2]. وقد زعم المُبرِّد أن (إلاَّ) في الآية للاستثناء[3].

15- **مجيء (لمّا) بمعنى (إلاّ)** [4]:

أجاز الطبراني مجيء (لمّا) بمعنى (إلاّ) كقوله تعالى : إِنْ كلُّ نَ فْسٍ لمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ"[5] على تقدير ما كلُّ نفس إلاّعليها حافظ، ومنه قوله تعالى : "وَإِنْ كُلٌّ لمَّا جَمِيعٌ لَدَينَا مُحْضَرُونَ"[6]هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه و الكسائي [7]، ومما يؤكد صحة ما ذهبوا إليه قراءة ابن مسعودو"مَا مِنّا لمّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ "[8]، فهو نصٌ يدل على أنّ (لمّا) بمعنى (إلاّ) [9].

16- **تُقَّدرُ (إلاّ) بـــ (لَكِنْ) ولا تكون بمعنى (الواو)** [10].

---

(1) ينظر: ديوان لبيد: 38، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الحياني الأندلسي (ت672هـ) (2001م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: 220/2، الذهبي،تذكرة النحاة: 296، السمين، الدر المصون: 77/5، الصارم الذّكرُ: من صفات السيف.

(2) سيبويه، الكتاب: 331-332.

(3) المبرد، المقتضب: 408/4،ابن هشام، مغني اللبيب: 93/1-94.

(4) الطبراني، التفسير: 476/6.

(5) الطارق: 4.

(6) يس: 32.

(7) السيوطي، همع الهوامع: 221/2.

(8) الصافات: 164 "وما مِنّا إلاّ لَهُ مَقامٌ معلوم".

(9) انظر: المالقي، رصف المباني: 353، والسيوطي، همع العوامع: 221/2.

(10) الطبراني، التفسير: 298/2، 55/3.

ذهب الطبراني والبصريون إلى أنّ (إلاّ) تُقدَّرُ بـــ (لَكِنْ) كقوله تعالى : "لا خَيْرَ في كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمُ إلاَّ مَنْ أمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْمعروفٍ أو إصْــلاحٍ بَــيْنَ النَّــاسِ"[1]، فــ(إلاّ) هنا استثناء ليس من الأول (مُنقطِعٌ) على معنى: لكن مَنْ أمر بِصدقةٍ، ومنه قوله تعالى: "وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً..." [2]، بمعنى: وَلَكِــن أَخَافشُيئة ربي أنْ يُعذّبني ببعض ذنوبي، وقوله تعالى : "مَا لَهُم بِهِ مِــنْ عِلْــمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِ"[3]، والمعنى: لكن يتبعون الظن.

وأمّا ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (إلاَّ)بمعنى الواو، فهو أمرٌ محتمل [4]، غيــرَ أنَّهم لم يُوفّقوا فيما أتوا به من شواهد، فقول الشاعر:

وكُلُّ أخٍ مَفارِقهُ أخُوْهُ لَعَمْرُ أبِيْكَ إلاّ الفَرْقَدانِ

فــ(إلاّ) تعني (غَيْرَ) على أنَّ التقدير: كلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مُفارقُهُ أخوه.

17- **ما بَعْدُ (إلاّ) تابعٌ لِمَا قبلها في الكلام المنفي**[5]:

أجازَ الطبراني والبصريون هذه المسألة كقوله تعالى : "مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم"[6]، حيثُ رَفَعَ (قَلِيلٌ) على أنّها بَدَلٌ من الواو في (فَعَلُوهُ)، لأنَّ الكلامَ غيرُ موجبٍ، ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو "وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتُكَ "[7]، على أنَّها بدلٌ مــن (أحدٌ)، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ (إلاّ) حرف عطف بمنزلة (لا) العاطفــة، في أنَّ ما بَعْدَها مُخالِفٌ لِمَا قَبْلَهُ[8].

---

(1) النساء: 114.

(2) الأنعام: 80.

(3) النساء: 157.

(4) الأنباري، الإنصاف: 266/1.

(5) الطبراني، التفسير: 259/2، 449/3.

(6) النساء: 66.

(7) هود: 81. "ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أحدٌ إلاّ امرأتكَ".

(8) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: 297/3، ابن هشام، مغني اللبيب: 92/1.

18- مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان عاملاً في الحال[1]:

أجاز الطبراني هذه المسألة وفاقاً لمذهب الجمهور، فقد اشترطوا ذلك لأن العامل في الحال هو العاملُ في صاحبها، إذا كان مُضافاً إليه يكونُ معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشد به الفعل[2]ومنه قوله تعالى : "إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً..." [3]، فـ(جميعاً) حالٌ من الكاف والميم المضاف إليه في (مرجع)، و (مرجع) مصدرٌ ميمي عاملٌ في الحال النصب، وعلى هذا؛ فإنْ كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جَعْلُ المضاف إليه صاحب الحال من مثل (أعْجَبَنِي انْطِلاقُكَ مُنْفَرداً) و (هذا شاربُ السّويقِ مَلْتُوتاً) [4].

في حين جوّز بعضُ النحويين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً [5]، نحو قوله تعالى: "أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاَءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ"[6] وقول الشاعر[7]:

حَلَقُ الحديدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهْبُ

19-جواز تقديم الحال على عاملِها المتصرِّف[8]:

ذهب الطبراني إلى جواز تقدّم الحال على عاملها المتصرف معتداً بقوله تعالى : "خُشَّعاً أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ"[9]، إذ تقدّمت الحالُ (خُشَّعاً) على عاملها المتصرف (يَخْرُجُونَ)حو ما جاء من كلام العرب : راكباً جاءَ زيدٌ على تقديره : جاء زيدٌ راكباً، والتقدير في الآية الكريمة "ويخرجون من

---

(1) الطبراني، التفسير: 373/3.

(2) الأزهري، التصريح: 292/1.

(3) يونس: 4.

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 325/2، والسيوطي، همع الهوامع: 234/2.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 234/2.

(6) الحِجْر: 66.

(7) لزيد الفوارس، البغدادي،خزانة الأدب: 175/3،173،الذهبي، تذكرة النحاة: 518. وصدره: عَوْذٌ وبُهْتَةُ حاشدون عليهم

(8) الطبراني، التفسير: 154/6.

(9) القمر: 7.

الأجداثِ خُشَّعاً أَبْصَارُهُم. ومثله ما ورد في المثل "شتى تؤوب الحلَبَةُ "[1]، (فَشتّى) حالٌ من (الحلَبَةُ) مُقدمَّةٌ على الفعل العامل فيها (تَؤُوبُ)، وهذا دليلٌ على جواز تقدّمه وعليه البصريون[2]، إذ زادوا على الأدلة النقلية الأدلة القياسيّة، إذ "إنَّ العاملُ فيها متصرف، وإذا كان العاملُ متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، إذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معمول ه عليه،كقولهم عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ "، فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه "[3]وأجازها الكوفيون مع المُضمر نحو : راكباً جئتُ خلافاً للاسم الظاهر[4].

20- **وقوع المصدر المنكر حالاً**[5]:

ذهبطبرانيإلى جواز مجيء المصدر المنكر حالاً وذلك كقوله تعالى : "أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وكَرْهاً وإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ"[6]. فـ(طَوْعاً) و (كَرْهاً)مصدران وُضعا موضع الحال [7].ومنه قوله تعالى : "وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُ جَزَاءً الحُسْنَى"[8] فـ(جَزَاءً) مصدرٌ وقع موقع الحال، أي فلهُ الحُسنى مَجزيّا بها، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وحجتهم أنَّ الخبرَ أخو الحال والنعت.وقد وقَعَ الخبر مصدراً منكراً كثيراً في نحو "زيدٌ عَدْلٌ"، ووقع النعت مصدراً منكراً في نحو (هذا ماءٌ غورٌ)، فلا يُنكر أنْ يقع المصدر حالاً[9].

---

(1) الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت518هـ) مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السُّنة المحمدية، 1955م، المثل 1914: 358/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 250/1.

(3) الأنباري، الإنصاف: 251/1.

(4) الأنباري، الإنصاف: 250/1.

(5) الطبراني، التفسير: 83/2.

(6) آل عمران: 83.

(7) الطبراني: التفسير: 83/2ن وانظر، أبو حيان، البحر المحيط: 378/2.

(8) الكهف: 88.

(9) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 59/2، وابن هشام، أوضح المسالك: 307/2.

21حذف المنادى في قوله تعالى : أَلاَّ يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ"[1][2].

ذهب الطبراني إلى جواز حذف المنادى إذا دلّ عليه دليل، نحو ما جاء في قراءة الكسائي والأعرجُ ويعقوب وحميد وأبي جعفر "ألا يَسْجُدُوا" بالتخفيف من قوله تعالى: "أَلاَّ يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ"[3]، فحذف المنادى (هؤلاء) على تقدير (ألا يَا هَؤلاء اسْجُدوا)، فحذفوا (هؤلاء) اكتفاء بدلالة (يَا)عليها، وعليه أكثر النحاة[4]؛ إذ يرون العلة في جواز حذف المنادى توافر الدليل "فَحُذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، كما حُذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه"، كقول الأخطل[5]:

ألا يا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وإنْ كانَ حَيّانا عِداً آخِرَ الدَّهْرِ

غير أنَّ السمين الحلبي، ذهبَ إلى أنّ الياء للتنبيه لا للنداء وبهذا يُثبت جواز دخول حرف تنبيهٍ على حرفِ تنبيه آخر[6].

22- الميم في (اللهُمَّ) عِوَضٌ من حرفِ النداء المحذوف[7]:

ذهب الطبراني والبصريُّون إلى أنّ الميمَ في (اللهُمَّ) عِوَضٌ من حرف النداء المحذوف. مستدلين بأنه لا يجوز إدخالُ الميم في الإخبار، فلا يُقال غَفَرَ اللهمّ لي، كما يُقال في النداء اللهُمَّ اغفر (لي)، ولهذا فلا يجوز الجمع بين (يا) وميم (اللهُمّ)؛

---

(1) النمل: 25.

(2) الطبراني: التفسير: 19/5.

(3) النمل: 25.

(4) الأنباري، الإنصاف: 99/1.

(5) انظر: ابن منظور،لسان العرب، مادة (ع د ا): 36/15، الأنباري، الإنصاف: 99/1، والذهبي،تذكرة النحاة: 448.

(6) انظر السمين، الدر المصون: 392/2 و 307/5 و308.

(7) الطبراني، التفسير: 32/2.

لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّضِ . وإنْ أتى ذلك في الشعر، فهو من باب الضرورة كقول الشاعر[1]:

ومَا علَيْكَ أنْ تَقُولي كُلَّما صَلّيتِ أو سبَّحتِ: يا اللهُمَّ ما

إذ اجتمعت أداة النداء (يا) والميم وذلك للضرورة، وهي مسألة لم يُجزها الكوفيون[2].

23- **نداء النكرة الموصولة بالصفة لا يجوز فيها إلا النصب**[3]:

ذهب الطبراني إلى أنّ نداء النكرة الموصولة بالصفة لا يجوز فيه إلاّ النصب كقوله تعالى: "يَحَسْرَةً عَلَى العِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ"[4]، فنُصبت حسرةُ على النداء، والعربُ إذا دعت نكرةً موصولة بشيء آثرت النصب، كما يُقال:يا رجُلاً كريماً أقْبِلْ[5]، وهو مذهب البصريين، غير أنّ الفرّاء يرى أنّ رفع النكرة الموصولة با لصفة صوابٌواحتجَّ على ذلك بقول العرب : يَا مهمٌ بأمر لا تهتمَّ، وقول الشاعر[6]:

يا دارُ غيَّرها البلى تغييرا

24- **إنّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم والمضاف يُبنيان على الفتح**[7]:

ذهب الطبراني إلى أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم والمضاف يُبنيان على الفتح تشبيهاً لهما بالعدد المركب كقراءة ﴿ ابْنَ أمَّ ﴾[8] بالفتح، فقال : (مّنْ قرأ بفتح

---

(1) الأنباري ، الإنصاف: 341/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 341/1.

(3) الطبراني، التفسير: 279/5.

(4) يس:30.

(5) الفرّاء، معاني القرآن: 375/2.

(6) البيت لأحوص الأنصاري، والبيت في سيبويه،الكتاب:

يا دارُ حسَّرها البِلى تحسيرا وسَفَتْ عليها الريحُ بعدك مورا، سيبويه،الكتاب: 201/2، والنحاس، إعراب القرآن: 265/3،264.

(7) الطبراني، التفسير: 258/4.

(8) طه: 94.

الميم جَعَلَهُ بمنزلة اسم واحد يصل الثاني بالأول مثل : خمسةَ عشرَ) [1]، وهو "مذهب البصريين، فإنّهما مبنيا على الفتح لتركيبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا فليس (ابن) مضافا لـ(أُمَّ)، بل هو مركب معهما فحركتهما حركة بناء"[2].

خلافاً للكوفيين الذين يَرون أنَّ (ابنَّ) مضافٌ لـ(أُمّ) و (أُمّ) مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم، قد قُلبت ألفاً كما تُقلب في ا لمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو : يا غُلاماً، ثمَّ حُذفت الألف واجتزئ عنها بالفتحة كما يُ جْتَزأ عن الياء بالكسرة، فحينئذٍ حركة (ابن) حركة إعراب وهو مضاف لـ(أُم) فهي في محل خفضٍ بالإضافة[3].

25- **مجيء تمييز الأعداد المائة والألف... بلفظ الجمع**[4]:

ومن ذلك قوله تعالى : "وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِم ثَلاَثَ مِائَةٍ سِنِينَ..." [5]، فقد أجاز الفرّاء ذلك على السعة، فقال مُعَلِّقاً عليها [6]: "ومِنَ العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف "، فالفرّاء يَعُدُّ هذه المسألة لغة من لغات العرب، ويجوّ زها في السعة لا في الضرورة، ودافع أبو زرعة عن هذه القراءة في ردهِ على مَنْ وصفها بأنّها غير مختارة قائلاً [7]: "بل هذه القراءة مختارة وحجتهما يعني –حمزة والكسائي–أنَّهما أتيا بالجمع بعد قوله : "ثلاثمئةٍ" على الأصل، لأنّ المعنى في ذلك هو الجمع : ذاكراً أن هذا مذهبُ قطرب[8]، وقد تبعه في ذلك مكي[9]، والزمخشري[10].

---

(1) الطبراني، التفسير: 285/4.

(2) السمين، الدر المصون: 347/3.

(3) السمين، الدر المصون: 348/3.

(4) الطبراني، التفسير: 166/4.

(5) الكهف: 25.

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 138/2.

(7) ابن زنجلة، ، حجة القراءات: 414.

(8) ابن زنجلة، حجة القراءات: 414.

(9) مكي، الكشف عن وجوه القراءات: 58/2.

(10) الزمخشري، الكشاف: 418/2.

ويذهب الطبراني إلى عدم جواز هذه المسألة، فخرّج هذه القراءة على أنَّ "سنينَ" باب المضاف والمضاف إليه، على تقدير : سِنِيْنَ ثلاثمائة، "لأنّ التفسير لا يكون بلفظ الجمع"[1]، أو على اعتبار (سنين) بدلاً من ثلاثمائة[2].

26- (مِنْ) بيان الجنس في قوله تعالى : "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ واجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ"[3] [4].

ذهب الطبراني إلى أنّ (مِنْ) التي لبيان الجنس كما في الآية الكريمة، بمعنى : فاجْتَنِبُوا الرِّجسَ الذي هو مِنْ وَثَنٍ، وهو مذهب جماعة من المتقدمين و المتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينتْ مَعْرفة [5]. نحو ما جاء في الآية القرآنية السابقة الذكر، وزعم الأخفشُ أنّها للتبعيض؛ أي فاجْتَنِبوا الرجس الذي هو من الأوثانِ أي عبادتها[6].

27- **إضافة الضمير (إيّا) إلى اسم ظاهر[7]:**

أجاز الطبراني هذه المسألة محتجاً بالسماع، مما ورد عن الخليل من كلام العرب قولهم في المثل إذا "بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّيْنَ فإيّاه وإيّا الشواب "[8] فأضافه إلى ظاهرٍ، وهو قبيحٌ مع جوازه [9]، وهذا ردٌّ على أبي إسحاق الزجاج الذي عدّه اسماً مظهراً خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وبأنّها في موضع جر بالإضافة [10]، لأنّه أضاف (إيّا) إلى (الشواب) وهو اسمٌ مظهرٌ[11].

---

(1) الطبراني، التفسير: 166/4.

(2) الطبراني، التفسير: 166/4.

(3) الحج: 30.

(4) الطبراني، التفسير: /338.

(5) الأزهري، التصريح: 637/1.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 68/3.

(7) الطبراني، التفسير: 115/1.

(8) سيبويه، الكتاب، الأزهري، التصريح: 277/2، والأنباري، الإنصاف: 695/2.

(9) الطبراني، التفسير: 115/1.

(10) الأنباري، الإنصاف: 695/2.

(11) الأنباري، الإنصاف: 697/2.

28- النعت بالمَصْدرِ[1]:

أجاز الطبراني هذه المسألة، كقوله تعالى : "فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلاَّ رَبَّ العَـالَمِينَ"[2]، فقوله (عَدُوٌ) في موضعالمصدر، على تقدير : ذوو عداوةٍ، فوقعت الـصفة موقـع المصدر، كما يقعُ المصدرُ موقع الصفة في رَجُلٍ عَدْلٍ، ورِضاً، وزَوْرُ، وفِطْرٌ، فهو يميلُ إلى إجماع النحاة في جواز النعت بالمصدر، لأنه عند الكوفيين على التأويـل بالمشتق، أيعَادِلٌ، ومَرْضيٌ، وزائر، وعند البصـ ريين على تقدير مضاف، أي ذو كذا، ولهذا التزموا فيه لفظ الإفراد والتذكير[3].

29- **جواز الفصل بين النعت والمنعوت[4]:**

أجاز الطبراني الفصل بين النعت والمنعوت بغير مباين محض؛ أي بفاصل غير أجنبي عن النعت والمنعوت، كقوله تعالى : "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لاَ تَأْتِينَا السَّاعَةُ بَلَـى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الغَيْبِ"[5]؛ فخُفض عَـالِمِ على أنَّها نعتٌ لقوله (وربِّـي)، ويكـون بذلك قد فصل بين النعت والمنعوت بجواب القسم (لَتَأْتِيَنَّكُمْ)، وهـذا عليـه أغلـبُ النحاة[6].

30- **إبدال النكرة من المعرفة[7]:**

أجاز الطبراني والبصريون إبدال النكرة من المعرفة كقوله تعالى:"كَلاَّ لَئِن لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَاً بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبةٍ خَاطِئَةٍ"[8]، فأبدل (نَاصِيَةٍ) النكـرة مـن (الناصـية)

---

(1) الطبراني، التفسير: 496/4.

(2) الشعراء: 77.

(3) انظر: ابن مالك محمد بن عبد الله (ت627هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معّوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت- دار الكتب العلمية، ط1 2000م: 519/1، وابن هشام، أوضح المسالك: 312/3.

(4) الطبراني، التفسير: 225/5.

(5) سبأ: 3.

(6) انظر: الفرّاء، معاني القرآن: 351/3، والسيوطي، الهمع: 115/3.

(7) الطبراني، التفسير: 529/6.

(8) العلق: 15-16.

المعرفة، في حين قيّد الكوفيون هذه المسألة بوَصفِ النكرة، فأجازوا إبدال النكرة من المعرفة في هذه الآية لمجيء "ناصيةٍ" موصوفة بـــ(كاذبةٍ) [1].

31- **جواز عطف الجملة الفعليّة على الاسمية والعكس**[2]:

أجاز الطبراني هذه المسألة كقراءة ابن عبـــاس [3]: "إِذِ الأَغْـــلاَلُ فِـــي أَعْنَـــاقِهِمْ وَالسَّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ"[4]، بنصب (السَّلاَسِلَ) على تقدير : ويَسحبون السلاسلَ، فعطـــف الجملة الفعلية على الاسمية، في حين منعه ابن جني مطلقاً[5].

32- **واو العطف لا توجب الترتيب**[6]:

ذهب الطبراني والبصريون إلى أنَّ الواو لا توجب الترتيـــب، مـــستدلين بقولـــه تعالى: "يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ"[7]، لأنَّ الركوعَ مُقـــدَّمٌ على السجود في المعنى[8].

أما الكوفيون فيرون أنها تفيد الترتيب كفاء العطف عند البصريين [9]، واحتجـــوا بقوله تعالى: "إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا"[10]، وقوله: "يَـــا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ"[11]، فإخراج الأثقال، إنمّا هو بعـــد الزلزال، والسجود في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع.

---

(1) انظر: السيوطي، الهمع: 151/3.

(2) الطبراني، التفسير: 414/5.

(3) ابن خالويه، مختصر القراءات: 133.

(4) غافر: 71.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 145/2، والسيوطي، الهمع: 192/3.

(6) الطبراني، التفسير: 48/2 ، 265/5.

(7) آل عمران: 43.

(8) ابن هشام، شرح قطر الندى..:387.

(9) المالقي، رصف المباني: 474، والمرادي، الجنى الداني: 61.

(10) الزلزال: 1-2.

(11) الحج: 77.

33- العطف على الضمير المرفوع المتصل[1]:

أجاز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل مطلقاً [2]، محتجين بقوله تعالى:و"ذُمِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بالأُفُقِ الأَعْلَى"[3]، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (اسْتَوى)على معنى فاستوى جبريلُ ومحمدٌ بالأفق . كما استدلوا على جوازه بقول الشاعر[4]:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفنَ رَمْلا

فَعَطفَ (زُهرٌ) على الضمير المستكن في (أَقْبَلَتْ).

وذهب الطبراني والبصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الضمير المتصل من غير توكيدٍ أو فصل، ويتضح ذلك من خلال ردّه على من قال والعربُ لا تعطف الظاهر على المضمر، فقال إنّما لا تعطفُ إذا لم يكن بين الكلامين فاصلٌ، أمّا إذا كان بينهما فاصلٌ جاز "[5]وذلك نحو قوله تعالى : "فَإِنْ حَاجُّوكَ، فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِي للهِ ومَنِ اتَّبَعَنِ"[6]، فعطف (ومَنْ اتبعن) على الضمير في (أَسْلمتُ) لوجود الفاصل بينهما، ومنه قوله تعالى : "سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَو شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا"[7]، فعطف (وَلا آبَاؤُنَا) على المضمر المتصل لوجود الفاصل (لا) الزائدة.

وأما عن احتجاجِ الكوفيين بقوله : " ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بالأُفُقِ الأَعْلَى "[8]، فالواو واو الحال، لا واو العطف.

---

(1) الطبراني، التفسير: 28/2، 101/3.

(2) الأنباري، الإنصاف: 475/2.

(3) النجم: 6-7.

(4) عمرو بن أبي ربيعة (ت93)، شرح الديوان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، الطبعة الرابعة 1988م، والملحق: 498، والأنباري، الإنصاف: 475/2.

(5) الطبراني، التفسير: 28/2.

(6) آل عمران: 20.

(7) الأنعام:148.

(8) النجم: 6-7

34- (أم) بمعنى (بل) [1]:

أجاز الطبراني مجيء (أَمْ) بمعنى (بَل)كما في قوله تعالى : "أَمْ جَاءَهُم مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الأَوَّلِينَ"[2]، فـ(أَمْ) بمعنى (بَل) على تقديربل جاءهم ما لم يأ تِ آباءهم الأولين، فأنكروه. وهو ما ذهب إليه البصريون من أنّ (أَمْ) تكون بمعنى (بَل) والهمزة جميعاً[3]، وخالفهم الكوفيون في ذلك، بأنها لا تكون بمعناهما، وإنما يُعطف بها بعدهما[4].

35- **مجيء (هل) بمعنى (قد)** [5]:

أجاز الطبراني هذه المسألة كقوله تعالى : "هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً"[6]، فـ(هل) هنا بمعنى (قد)، (لأنه لا يجوز على الله أن يستفهم، لأنه لم يَزَلْ عالماً بالأشياء كلِّها، ولا يزال عالماً) [7]. وهو ما ذهب إليه أمامُ النحاة سيبويه بقوله : "وكذلك هَلْ إنَّما تكون بمنزلة قَدْ "[8]، وتابعه في ذلك المبرد في المقتضب، فقال: "وتَرِدمعنى قَدْ وبذلك فُسِّر قوله تعالى : " هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ "، فقال جماعة قد أتى"[9].

---

(1) الطبراني:4/381.

(2) المؤمنون: 68.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب: 1/67.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب: 1/68 وانظر: الشرجي عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط1 1987م.

(5) الطبراني، التفسير: 6/399.

(6) الإنسان:1.

(7) الطبراني، التفسير:6/399.

(8) سيبويه، الكتاب: 3/189، وانظر، الرماني، معاني الحروف: 102، والهروي الأزهية: 217، والمالقي: رصف المباني: 47.

(9) السيوطي، الهمع: 2/507.

وقد أنكر ذلك قومٌ آخرهم أبو حيان، فقال : "لم يُقمْ على ذلك دليلٌ واضحٌ، إنَّما هو شيء قاله المفسرون في هذه الآية، وهذا تفسير معنى لا تفسيرُ إعراب، ولا يُرجَعُ إليهم في مثل هذا، إنّما يُرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين.." [1]

36- حَذفُ (لام) جواب القسم و (قد) [2]:

أجاز الطبراني حذف لام الجواب، نحو قوله تعالى :قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا"[3]، فالأصل في جواب القسم أن يُقال : (لَقَد أفْلَحَ) باللام، فَحُذفت اللام؛ "لأن الكلام إذا طال صار طوله عِوَضاً من اللام"[4]، فعلة الحذف عنده هي الطول، فإنْ كان في الكلام طولٌ حَسُنَ الحذف للامِ أو قَدْ أو الاثنين معاً [5]، كقوله تعالى: "والسَّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ "[6] إلى قوله "قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ"[7]، (فاللام وقد) الواقعتان في جواب القسم محذوفتان، والتقدير: لَقَدْ قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ؟

37- إذا اجتمع قسمٌ وشرط حُذف جواب أحدهما استغناءً[8]:

أجاز الطبراني هذه المسألة محتجاً بقوله تعالى :قُلْ لئِنَ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً..." [9]، فارتفع (لا يَأتُون) لأن جواب القسم غالبٌ على جواب (أنْ) لوقوعه في صدر الكلام، ومنه قوله تعالى : "وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَو مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ"[10]، "فاللام في (لئِنْ)، تصلُح أن تكون للابتداء والتأكيد، واللام في

---

(1) السيوطي، الهمع: 507/2.

(2) الطبراني، التفسير: 471/6، 508، 509.

(3) الشمس: 9.

(4) الطبراني، التفسير:508/6، 509 وانظر، الأزهري، التصريح: 376/1.

(5) انظر، السيوطي، الهمع: 402/2.

(6) البروج: 1.

(7) البروج: 4.

(8) الطبراني، التفسير: 152/2، 153، 136/4.

(9) الإسراء: 88.

(10) آل عمران: 157.

(لَمَغْفِرَةٌ) جواب القسم، وتصلحُ أن تكون مؤكدةً جواب الشرط "[1]، فحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه، وهو ما أوجبه جمهور النحاة[2]، فقالوا : "يجبُ إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو : إنْ تَقَمُ والله أقم، فَحذف جواب القسم استغناءً عنه بجواب الشرط، وهو : أَقُم"، فمتى اجتمع شرطٌ وقسمٌ، اسْتُغنِيَ بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم[3].

38- الاستفهامُ لا يعملُ فيه ما قبله[4]:

اعتدّ الطبراني على جواز هذه المسألة بقوله تعالى : "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ"[5]، فقوله: "أيَّ مُنْقَلَبٍ" منصوب على معنى المصدر (بدل من المصدر) أو بقوله (يَنْقَلِبُونَ)، لا يجوز أن يكون منصوباً بقوله (سَيَعْلَمُ)، "لأن (أي) لا يعمل فيه ما قبله، لأنّه من حروف الاستفهام، وموضع حروف الاستفهام صدرُ الكلام"[6]، ومنه قوله تعالى : "الَّذِي خَلَقَ المَوْتَ والحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ العَزِيزُ الغَفُورُ"[7]، فارتفع (أَيُّكُمْ) بالابتداء، فلا يعملُ فيها ما قبلها، وتقديره : لِيَبْلُوَكُمْ أنتم أحسنُ عملاً أم غَيْرَكم، و هذا عليه أغلبُ النحاة، فيقولون : لا يعمل في الاستفهام ما قبله [8]قال أبو جعفر : "وحقيقةُ العلة في ذلك أنَّ الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض"[9].

---

(1) الطبراني، التفسير:153/2.

(2) انظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 384/2، الأزهري، التصريح: 413/2، السمين، الدر المصون: 500/2، 466/3.

(3) انظر: الأزهري، التصريح: 413/2.

(4) الطبراني، التفسير: 517/4، 312/6.

(5) الشعراء: 227.

(6) الطبراني، التفسير: 517/4.

(7) الملك:2.

(8) النحاس، إعراب القرآن: 134/3، وانظر: الأزهري، التصريح:372/1.

(9) النحاس، إعراب القرآن: 134/3.

39- (أيٌّ) اسم موصول مبني[1]:

ذهب الطبراني إلى أنَّ (أيٌّ)سم موصول مبني وفاقاً للبصريين كقوله تعالى : "ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ أيُّهم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً"[2]، (فأيُّهمْ)رُفِعَ على الاستثناء [3]، بمعنى أنه مبني على الضم في محل نصب، وهو مذهب البصريين وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه (فأيُّهمُ)عنده تُبنى على الضم [4]، "لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بُنيت "مَنْ" و "ما""[5]؛ وغلّطه الز جاج بقوله: "ما تبين لي أنّ سيبويه غَلِط إلاّ في موضعين هذا أحدهما، فإنَّهُ يُسلم أنها تعربُ إذا أفْردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيف؟"[6].

أما الكوفيون فيرون أنّ (أيُّهمُ) معربُ منصوب بالفعل الذي قبله، محتجين على ذلك بقراءة النصب لقوله تعالى : " ثُمَّ لَنَنزِعنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً "، وهي قراءة هارون ومعاذ الهرّاء[7].

40-تقديم معمول اسم الفعل في قوله تعالى: "كِتابَ الله عليكم"[8][9].

ذهب الكسائي والكوفيون إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه محتجين بالنقل والقياس، نحو قوله تعالى: "كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ"[10]، على أن التقدير فيه: عليكم كتاب

---

(1) الطبراني، التفسير: 219/4.

(2) مريم 69.

(3) الطبراني، التفسير: 219/4.

(4) السيوطي، الهمع: 294/1.

(5) الأنباري، الإنصاف: 712/2.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب: 99/1.

(7) الإنصاف: 711/2.

(8) النساء: 24.

(9) الطبراني، التفسير: 217/2.

(10) النساء: 24.

الله، أي إلزموا كتابَ الله، فنصبَ كتاب الله بعليكم، وهذا دليلٌ على جواز تقديمه[1]، ومنه قول الشاعر[2]: [الرجز]

يَا أيُّها الْمَائح دَلْوي دُونكا إنّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمدُونَكا

فالشاهد فيه: دُونَك دلوِي، في موضع نصب بدونك، فدّل على جواز تقديمه، حملاً على الفعل . لأن اسم الفعل إنّما عمل لكونه تضمن معنى الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه، ومن تمام حمل اسم الفعل على الفعل أن يجوز في اسم الـ فعل ما جاز في الفعل خصوصاً أنّه ورد عن العرب شواهد بذلك كالبيت السابق.

أما الطبراني فلم يرتضِ ذلك وفاقاً للبصريين، فذهب إلى أن (كتابَ) في قوله تعالى: "كِتابَ اللهِ عَلَيكُمْ" نُصب على المصدر على تقدير فعل محذوف، أي كَتَبَ الله عليكم كتاب الله، أو بالنصب على الإغراء أي الزموا كتاب الله واتبعوا كتاب الله [3].

وتابعه في ذلك الأزهري بقوله : "ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل"[4].

3 .2ما وافق فيه الكوفيين

1-جواز دخول الفاء على الخبر[5]

أجاز الطبراني والكوفيونُ دخولَ (الفاء)على الخبر، كقوله تعالى : "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِم وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ

---

(1) الأنباري، الإنصاف: 228/1، وابن هشام، شرح قطر الندى: 335، والأزهري، التصريح: 291/2.

(2) البيت لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الأزهري إلى جارية من بني مازن انظر: الأنباري، الإنصاف: 228/1، وابن هشام، أوضح المسالك: 88/4، وابن مالك، شرح التسهيل: 372، وابن هشام، مغني اللبيب: 265/2، والسيوطي، الهمع: 12/3.

(3) الطبراني، التفسير: 217/2.

(4) الأزهري، التصريح: 291/2.

(5) الطبراني: التفسير: 493/1، 451/5.

وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ"[1] فجُعلَ الخبرُ بالفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط والجزاء، ومنه قوله تعالى: "وَمَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ"[2]، فالفاء دخلت هنا لشبه المبتدأ بالشرط، وقد تدخل في غير الشرط، نحو قوله تعالى : "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ "[3] و "والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا"[4]، فدخلت الفاء في الخبر لارتباط المبتدأ بمستقبلٍ عام، وهذا ما جزم به ابن مالك[5].

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة وعدّوا ذلك من باب حذف الخبر[6].

2- **عامل النصب في خبر ما النافية**[7]

ذهب الطبراني إلى أنَّ ما الحجازيّة لا تعملُ في الخبر، كقراءة عاصم "مّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ"[8] بالرفع محتجاً بما ورد من كلام العرب قولهم "ما زيدٌ عالمٌ"، إذ بقي الخبرُ على حالة الرفع التي كان عليها قبل دخول (ما)، وهو دليل على إهمال عمل (ما) إذ لم يقع أثرها على الخبر.

وهذا هو مذهب الكوفيين، فقد زعموا أن (ما) لا تعملُ شيئاً في لغة الحجازيين، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، أمَّا نصبُ الثاني، فعلى إسقاط الخافض، لأنَّ العرب لا تكادُ تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفوها عوضوا فيها النصب[9]. وحجتهم في عدم إعمالها أنها حرفٌ غيرُ مختص، إذ تدخل على

---

(1) البقرة: 274.

(2) الشورى:30.

(3) النور:2.

(4) المائدة: 38.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 348/1.

(6) السيوطي، الهمع: 348/1.

(7) الطبراني، التفسير: 220/6.

(8) المجادلة: 2.

(9) الأزهري، التصريح: 261/1، والسيوطي، الهمع: 389/1.

الاسم نحو: (ما زيدٌ قائمٌ)، وتدخل –كذلك-على الفعل نحو : (ما يقوم زيــدٌ)، فلمــا كانت مشتركةً بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل[1].

وخلافاً لذلك المذهب البصري، فهم يرونَ أنَّ (ما) عاملة تشبيهاً لها بلــيس، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، وتفيد نفي ما في الحال كما أنَّ ليس تنفي ما في الحال[2].

فالطبراني ينحى في هذه المسألة منحى الكوفيين.

3- **وقوع الفعل الماضي حالاً**[3]:

أجاز الطبراني مجيء الفعل الماضي حالاًمُعتداً بالسّماع كقوله تعــالى : "أَوْ جَاؤُوكُمْصِرَتْ صُدُرُهُ مْ"[4]، فقد جاء الفعل (حَــصِرَتْ) حــالاً مــن الــواو فــي (جاؤوكمْ) على تقدير: حَصِرَة صُدُورهم، ويؤكد ما ذهب إليه الطبراني قراءةُ الحسن البصري (حَصَرَة) [5]، وإليه ذهب الكوفيون والأخفشُ مــن البــصريين، محتجــين بالأدلة النقليّة نحو ما جاء في الآية السابقة، وقول أبي صخر الهذلي[6]:

وإنّي لَتَعْرُوني لِذكْراكِ نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

فــ(بَلَّلَهُ القَطْرُ)، جملة فعلية فِعْلُها ماضٍ، وقعت في موضع الحال، كما استندوا إلى القياس في إثْ بات رأيهم، فكلُّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حــالاً للمعرفة، "والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو (مَرَرْتُ بِرَجُــلٍ قَعَــدَ، وغُلامٍ قفيز)غي أنْ يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ قَعَدَ ،وبالغُلامِ

(1) الأنباري، الإنصاف: 165/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 166/1.

(3) الطبراني، التفسير: 273/2.

(4) النساء: 90.

(5) القراءة من الشواذ

(6) انظر: الأنباري، الإنصاف: 253/1، وابن هشام، أوضح المسالك: 227/2.

قامَ)وما أشبه ذلك "[1]، ومنع البصريون وُقوع الفعل الماضي حالاً ما لم سبقه (قــد) أو كان وصفاً لمحذوف[2].

4- جواز نصب الفعل المضارع بعد الرجاء[3]:

أجاز الطبراني والكوفيون نصب الفعل المضارع بعد الرَّجاء، كقوله تعالى:" لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَ سْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتَ فأَطَّلِعَ إِلى إِلهِ مُوسَى"[4]، فقرأ الأعرج (فاطّلعَ) بالنصب على جواب (لعلي) بالفاء، ومعناه:إنّي إذا بلغتُ اطلعتُ، ومنه قوله تعالى : "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّ كْرَى"[5]، فقرأ عاصم (فَتَنْفَعَهُ) بالنــصب على جواب (لعل) بالفاء.

وذهب البصريون إلى أنَّ التَّرجي ليس له جوابٌ منصوب، وتــأولوا قــراءة النصب بأنَّ (لَعَل) أُشرِبتْ معنى (لَيْتَ)، لكثرة استعمالها في توقع المرجوّ، وتوقــع المرجَوُّ ملازمٌ للتمني[6].

5- تعاقب (على) و (مِنْ)

ذهب الطبراني والكوفيون إلى جواز تناوب حروف الجر بـ عضها عــن بعــض، كقوله تعالى: "الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ"[7]، يعني إذا اكتالوا من الناس، فــ(على) و (مِنْ) يتعاقبان[8]. ومنع ذلكالبصريون بقولهم : "إنّ أحــرف الجــر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس"[9].

---

(1) الأنباري، الإنصاف: 253/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 252/1.

(3) الطبراني، التفسير: 414/5 و415، 440/6.

(4) غافر: 36-37.

(5) عبس: 3-4.

(6) انظر، الأزهري، التصريح: 386/2ن والسيوطي، الهمع: 309/2.

(7) المطففين: 4.

(8) الطبراني، التفسير: 458/6.

(9) ابن هشام، مغني اللبيب: 132/1.

6- **(اللام) في قوله تعالى: "لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ"**[1] [2]

ذهب الطبراني والكوفيون إلى أنّ اللام تفيد التعليل ، كقوله تعالى: "لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ" على معنى لِيُؤلِفَ قُريشاً، ومنه قوله تعالى : "وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم"[3]، وقوله: "وإِنَّهُ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشَدِيدٌ"[4] [5].

7- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه[6]:

اعتدَّ الطبراني على جواز هذه المسألة بقراءة ابن عامر : "وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِ كَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدَهم شُرَكَائِهم"[7]. على نصب (أَوْلاَدَهم) و كسرِ (شركائِهم)، فيكون بذلك فصلٌ بين المضاف (قَتْلُ) و المضاف إليه (شركائِهم) بالمَفْعُول (أولادَهُمْ)، وذلك على التقديم والتأخير، والتقدير فيه قَتْلُ شُركائِهم أولادَهُمْ، وهو مذهب الكوفيين.

أما البصريون، فقد ذهبوا إلى أنّه لا يجوز الفَصْلُ بين المتضايفين إلا بالظرّف وحَرْفِ الجر في الضرورة[8].

8- إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى[9]:

أجاز الطبراني هذه المسألة تباعاً للمذهب الكوفي، نحو قوله تعالى : "فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الحَصِيدِ"[10]، فأضاف (الحَبَّ) إلى (الحصيد) وهما واحدٌ لاختلاف اللفظين، ومثله قوله تعالى : "ولَدَارُ الآخرةِ خيرٌ "، فأضاف (دارُ) إلى (الآخرةِ) على

---

(1) قريش: 1.

(2) الطبراني، التفسير: 564/6.

(3) آل عمران: 81.

(4) العاديات: 8.

(5)السيوطي، الهمع: 368/2.

(6) الطبراني، التفسير: 90/3.

(7) الأنعام: 137.

(8) الأنباري، الإنصاف: 437/2.

(9) الطبراني، التفسير: 450/2، 512/3، 6/5، 95/6.

(10) ق: 9.

سبيل إضافة الشيء إلى نفسه كما يُقال مسجدُ الجامع، وربيع الأول، وخفُّ البعيـــر، وحبلُ الوريد، ويومُ الجمعة ونحوها.

وحمل البصريون هذه المسألة على حذفِ الموصوف، وإقامة الصفة مقامـــهُ، على أنّ التقدير في قوله تعالى : "وحَبَّ الحصيد"،أي حبَّ الزرعِ الحَـــصيد، وتقـــدير قوله تعالى: "لدارُ الآخِرَةِ خيرٌ " هو :ولدارُ الساعةِ الآخرة [1]. وهذا ضـــربٌ مـــن التكلف لا حاجة له، فالأفضلُ أخذ النص على ظاهره.

9- العطف على الضمير المخفوض[2]:

اعتدّ الطبراني في إجازة هذه المسألة بالسّماع، نـ حو ما جاء في قـــراءة النخعـــي وقُتادة، والأعمش وحمزة [3]: "وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَـــامِ"[4]، بخفـــض (الأرحامِ)، على معنى تساءلون بالله وبالأرحامِ، فعطف الاسم الظـــاهر (الأرحـــامِ)، على الضمير المخفوض (بِهِ) من إعادة الخافض، كما ورد عن العـــ رب، فهـــم لا يقولون: مررتُ به وزيدٍ، ويقولون: به وبزيد.

وما جاء في الشعر[5]: [البسيط]

قَدْ كُنْتَ مِنْ قَبْلُ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فَمَا بكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

فعطف (الأيام) على الضمير (بك)، والتقدير: بك وبالأيامِ، وهو ما ذهب إليـــه الكوفيون خلافاً للبصريين، فقد ردّوا هذا الرأي، وقالوا بعدم جوازه، فحملوا الشواهد السابقة على أنها من باب حذف حرف الجر الثاني فـــ(الأرحام) مجرورة بباء مقدّرة

---

(1) الأنباري، الإنصاف: 438/2.

(2) الطبراني، التفسير: 183/2، 308/2، 101/5.

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 226، والجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت833هـــ)، النشر في القراءات العشر، قدّم له: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1 1998م:186/1.

(4) النساء: 1.

(5) البيت مجهول القائل: انظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 240/2، الأنباري ،الإنصاف: 214/2.

غير الملفوظ بها، أي و (بالأرحامِ) [1]. وتابعهم في ذلك ابن جني في دِفاعه عن هذه القراءة[2].

ويؤكد ما ذهبوا إليه قراءة ابن مسعود (وبالأرحامِ) [3]؛ بإعادة الجار . وقول مكي: (وإثبات الحرف هو الأصل إلا أنه تُركَ استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً) [4]، وأنا أميل لمذهب الكوفيين لما فيه بعدٌ عن التكلّفِ والتأويل.

10- **جواز مجيء واو العطف زائدة**[5]:

أجاز الطبراني هذه المسألة وفاقاً للكوفيين، كقوله تعالى : "حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"[6]فالواو زائدة، لأن التقدير فيه فُتِحَتْ أبوابُها، لأنه جوابٌ لقوله : " حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا "، ومنها قوله تعالى: "إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَ إِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ وَ أَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ"[7]، والتقدير فيه: أذنت؛ لأنه جواب (إِذَا).

فالواو عندالطبراني والكوفيين زائدة، وهذا خطأ عند ا لبصريين، فالواو في الأصل حرفٌ وُ ضِعَ لمعنىً، وهو إفادة العطف، فلا يجوز أن يُحكم بزيادته مهما أمكن[8].

11- **الواو بمعنى (أو) وبمعنى (بل)** [9]:

أجاز الطبراني هذه المسألة وفاقاً للكوفيين، كقوله تعالى : "وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ"[10]، و (أو) هنا بمعنى (بل) على تقدير: بل يزيدون، وتأتي بمعنى

---

(1) الأنباري، الإنصاف: 467/2.

(2)ابن جني، الخصائص: 285/1.

(3) الزمخشري، الكشاف: 493/1 وأبو حيان، البحر المحيط: 157/3.

(4) مكي، الكشف: 370/1.

(5) الطبراني، التفسير: 388/5.

(6) الزمر: 73.

(7) الانشقاق: 1-4.

(8) انظر: الأنباري، الإنصاف: 459/2، والنحاس،إعراب القرآن: 17/4.

(9) الطبراني، التفسير:338/1،213، 186/2، 364، 365.

(10) الصافات 147.

(الواو) على معنى (يزيدون، ومثله قوله تعالى : "وإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا وإِنْ كُنْتُمْ مَرضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الغَائِطِ"[1]، فـ(أو) هنا بمعنى (الواو)، كما أجاز مجيء (الواو) بمعنى (أو) كما في قوله تعالى : "مَنْ كَانَ عَدُوّا للهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ"[2]، فالواو بمعنى (أو) على تقدير: مَنْ كفرَ بالله أو ملائكته أو كتبه، ويُقال أن (الواو) جاء في القرآن بمعنى (أو) التي للتخيير[3] كما في قوله تعالى: "فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ"[4]، إذ لا يجوز الجمع بينهن.

أمّا البصريون فلم يجيزوا هذه المسألة، واحتجوا بأنَّ الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها الجمع بين شيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر[5].

12- الفاء لا توجب الترتيب مطلقاً[6]:

ذهب الطبراني والفرّاء إلى أن الفاء لا توجب الترتيب محتجاً بقوله تعالى : "فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ، فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي ونَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لاَتُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ"[7] فالفاء في قوله : "فَتَوَلّى عنهم" للتعقيب والإخبار لا لِتَرادُفِ الحال، فكيف تكون الصيحةُ بعد هلاكهم [8]، وهو مذهب الكوفيين، فقد زعموا أنّ الترتيب لا يلزم الفاء مستدلين بقوله تعالى : "وَكَمْ مِن قَرْيَةٍ

---

(1) المائدة6.

(2) البقرة: 98.

(3) الطبراني، التفسير: 338/1.

(4) النساء: 3.

(5) الأنباري، الإنصاف: 480/2-481 وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 298/3.

(6) الطبراني، التفسير: 164/3.

(7) الأعراف: 78-79.

(8) الطبراني، التفسير: 164/3.

أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا"[1]فمجيء البأس سابق للإهلاك [2]، في حين ذهب الجمهور إلى أن الفاء تفيد الترتيب مطلقاً، على أنَّ الفاء في الآية السابقة أفادت الترتيب الذكري لا المعنوي[3].

وقال الجرمي:تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمصار) [4] بدليل قوله[5]:

قِفا نبكِ من ذِكْرَى حبيبٍ ومَنْزِلِ بسقْطِ اللوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

3 .3 مما انفرد به الطبراني أو شاركه فيه عددٌ قليلٌ من النحاة

1-مفعول (يُريدُ) محذوف في قوله تعالى: "يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ"[6] [7].

ذهب الطبراني في مثل هذا التركيب إلى أنّ المفعول به محذوفٌ، تقديره : يُريدُ الله أن يُبين لكم ما تحتاجون إلى معرفته من الحلالِ والحرام، لأجل التبيين لكم، فاللام في (لِيُبَيِّنَ) للتعليل بخلافِ مَنْ عدّها زائدة[8]، ومثله قول الشاعر:

أريدُ لأنْسَى ذِكْرَها، فكأنما تَمثّلُ لي ليلى بكلِّ سبيل

أي أريدُ إرادتي.

وذهب الخليل وسيبويه [9]، ومَنْ تابَعهُما [10] إلى أن الفعلَ في ذلك كلِّهِ مُقَدّرٌ بِمَصْدرٍ مرفوع بالابتداء، واللامُ وما بَعْدَها خبرٌ على أنَّ تقديره في الآية: أرَادَهُ الله

---

(1) الأعراف: 4.

(2) انظر: الأزهري، التصريح: 161/2، والسيوطي، الهمع: 162/3.

(3) السيوطي، الهمع: 162/3.

(4) الأزهري، التصريح: 161/2، وابن هشام، مغني اللبيب: 180/1.

(5) البيت لامرئ القيس، الديوان: 8، المغني: 181/1، السيوطي، الهمع: 162/3.

(6) النساء: 26.

(7) الطبراني، التفسير:222/2.

(8) ابن هشام، مغني اللبيب: 233/1.

(9) سيبويه، الكتاب: 52/3.

(10) ابن هشام، مُغني اللبيب: 233/1.

للتبيين، وفي البيت إرادتي للنسيان، وعلى هذا فالمفعول للفعل، وهذا التأويل بعيدٌ عن ظاهر النص وطبيعة اللغة.

2- تقدّم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور[1]:

أجاز الطبراني هذه المسألة معتداً بقراءة بعضهم[2]: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا"[3]، بنصبِ (خالصةً) على الحال من الضمير المتصل في الجار والمجرور، وهو (لِذُكُورِنَا)، والتقدير: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصةً. وهو قول الفرّاء[4]، وتبعه في ذلك الأخفش[5]، ومنعه جمهور البصريين[6].

3- جَمْعُ تمييز العدد في قوله تعالى: "وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً"[7] [8]:

فقد أجاز الطبراني جمع تمييز العدد المركب (اثْنَتَي عَشْرَةَ) وفقاً للفرّاء في قوله تعالى: "وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً " على أنّ (أسْبَاطاً) تمييز من العدد (اثْنَتَي عَشْرَةَ) وهو ما ذهب إليه الفرّاء [9]، نحو عندي أحدَ عشرَ رجالاً، وقامَ ثلاثونَ رجالاً، وتبعه في ذلك ابن الناظم.

---

(1) الطبراني، التفسير: 91/3.

(2) قراءة ابن عباس والأعرج وقُتادة وابن جبير: انظر:ابوحيان، البحر المحيط: 231/4، وابن جني، المحتسب: 232/1، والفرّاء، معاني القرآن: 358/1.

(3) الأنعام: 139.

(4)أبو حيان، ارتشاف الضرب: 356/2.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل: 346/2، و أبو حيان، الارتشاف: 35/2 وابن الناظم،شرح ابن الناظم:240.

(6) الأزهري، التصريح: 600/1.

(7) الأعراف: 160.

(8) الطبراني، التفسير: 203/3-204.

(9) السيوطي، الهمع: 272/2.

أمّا جمهور النحاة، فقد منعوا ذلك، وخَرّجوا الآية على أن (أسباطاً) ليس بتمييز لأنّه جمع، وإنمّا هـ و بدل (كل من كل) من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف تقديره: اثنتي عشرة فرقةً[1].

4- العامل في التمييز[2]:

ذهب الطبراني إلى أن العامل في التمييز النصب هو خلوه من العامل فلما خلا من العامل نُصب، واختار النصب دون غيره يرجع إلى أنه أخ ف الحركات، فيقول: "... ونصبت التفسير وإنمّا نصبته لأنّه ليس له ما يخفضهُ ولا يرفعهُ، فلما خلا من هذين نصِبَ لأنَّ النصبَ أخف الحركات فَجُعِلَ لكل ما لا عَامِلَ له"[3].

وقد ذهب جمهور النحاة خلافً لذلك، فناصب التمييز عندهم هو الاسم المبهم (المميّز)؛ وذلك لشبهه باسم الفاعل لأنه طالبٌ لـ ه في المعنى كـ (عشرينَ درهماً)، فهو شبه (ضاربين زيداً) و (رطلٍ زيتاً) إذ يشبه (ضاربُ عمراً)، أو لشبهه بأفعل التفضيل (أفعل من) [4].

والنصبُ لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم هو المسند من الفعل أو شبهه، فالفعلُ كـ (طلبَ زيدٌ نفساً) فـ(نفساً) منصوب بـ(طاب)، وشبه الفعل نحو: (هو طيِّبُ أُبُوةً) فـ(أبوةً) منصوب بـ(طيّبُ) وهو صفة مشبهة[5].

وذهب قومٌ منهم إلى أنّ الناصب لـ ه هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها، وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل، وهذا الرأي الذي اختاره ابن عصفور[6].

ومما سبق نجد الطبراني ينفرد برأيه عمّا ذهب إليه النحاة.

---

(1) الأزهري، التصريح: 461/2.

(2) الطبراني، التفسير: 86/2-87.

(3) الطبراني، التفسير: 86/2-87.

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 363/2، والأزهري، التصريح: 617/1، والسيوطي، الهمع: 263/2.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 364/2، وأبو حيان،الارتشاف: 377/2.

(6) الأزهري، التصريح: 617/1، أبو حيان،الارتشاف: 377/2.

5-عاملُ النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببيّة[1]:

ذهب الطبراني إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء، الواقعة في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعَرْضُ، ينتصبُ بالفاء نفسها وفاقاً لأبي عُمَر الجرمي[2]، كقوله تعالى : "وَنُفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُم مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَولاَ أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ، فَأَصَّدَّقَ وَأَكنْ مِنَ الصَّالِحِينَ"[3]، فانتصب قوله (فأصَدَّق) لأنهُ جواب التمني "ولولا الفاءلكان فأَصَّدَّقْ "[4]ومنه قوله تعالى : "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ"[5]، فنصب (فيضاعِفَهُ) على جواب الاستفهام بالفاء[6]، فالطبراني هنا يبتعدُ عن التأويل ويأخذ النص على ظاهره.

وقد ذهب البصريون والكوفيون خلاف ذلك، فيرى الكوفيون أنّه منصوبٌ على الخلاف، وذهب البصريون إلى أنّه ينتصبُ بإضمار (أنْ) [7]، محتجين بأنّ الأصل في الفاء أن يكون حرف عطفٍ، وحروفُ العطف لا تعمل لأنَّها تدخل تارةً على الأسماء وتارةً على الأفعال، فهي حرف غير مختص فوجب أن لا تعمل.

وردّ الأنباري على من قال بأنّ الناصب هي الفاء نفسُها بقوله : "فإنّها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنّها قد خرجت عن بابها، لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها نحو (ائتيني وفأكرمكَ وفأُعطيكَ)، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أنّ الناصب غيرها"[8].

---

(1) الطبراني، التفسير: 1/234، 443، 2/50، 3/147، 4/337، 5/367، 6/207، 287.

(2) الأنباري، الإنصاف: 1/557.

(3) المنافقون: 10.

(4) الطبراني، التفسير: 6/287.

(5) الحديد: 11.

(6) الطبراني، التفسير: 6/207.

(7) الأنباري، الإنصاف: 2/557، وابن هشام، أوضح المسالك: 4/177.

(8) الأنباري، الإنصاف: 2/559.

6- **عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية**

فقد ذهب الطبراني إلى أنّ الفعل المضارع بعد واو المعيّة ينتصب بالواو نفسها، كقوله تعالى : "يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا ونَكُونَ"[1]، فقد قرأ حمزة ويعقوب وحفص: (نُكذِّبَ) و(نكونَ) بالنصب على جواب التمني، "والعرب تنصبُ جواب التمني بالواو، كما تنصبه بالفاء، كما يُقال يا ليتك تَصيرُ إلينا ونُكرمَكَ، أو فَنُكرِمَكَ فكلاهما بالنصب"[2]، وهو مذهب الجرمي.

7-**الفصل بين الجار والمجرور**[3]:

أجاز الطبراني هذه المسألة، كقوله تعالى : "فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ ومِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ"[4] فـ(يعقوبَ) نُصبَ على نزع الخافض على تقدير : وبشرناها من وراء إسحاق بيعقوب، فلما حُذفت الباء نُصبَ على الفصل بين الجار والمجرور، وهو ما ذهب إليه الكسائي والأخفش وأبو حاتم، فيقدرون (يعقوبَ) في موضع الخفض[5]، وعلى مذهب سيبويه والفرّاء يكون موضعه النصب، فقال الفرّاء : "ولا يجوز الخفضُ إلا بإعادة الخافض، وقال سيبويه : ولو قلتُ: مررتُ بزيدٍ أوّل من أمسِ وأمس عمرو، كان قبيحاً خبيثاً لأنّك فرّقت بين المجرور وما يشركه وهو الواو، كما تُفرّق بين الجار والمجرور ..."[6] فهما لا يجيزان الفصل بين الجار والمجرور.

والزجاج –كذلك– لا يُجيز الفصل بينهما، فيقول : "لا يجوز أن يكون ذلك في مَوْضِعِ الخفض على ذلك، لأنه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وبينهما واو

---

(1) الأنعام: 27.

(2) الطبراني، التفسير: 3/21،20.

(3) الطبراني، التفسير: 3/445.

(4)هود: 71.

(5) النحاس: إعراب القرآن: 2/176.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 2/176.

العطف، إلاّ بإعادةِ حرف الجر، لأنّه لا يجوز أن يُقال: مَرَرْتُ بِزَيدٍ في الدارِ والبيت وعمرو حتى يقول: بَعَمرٍ"[1].

8-إبدال الجملة من المفرد[2]:

أجــاز الطبراني هذه المسألة نحو قوله تعالى: "قُــلْ لِمنْ مَــا فِي السَّمَــــاوَاتِ والأَرْضِ قُــلْ لِلّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الــرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلِى يَــوْمِ القِيَامَــةِ لاَ رَيْــبَ فِيهِ"[3].

فجملة (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلى يَوْمِ القِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ) بدلٌ من المفرد (الرَحْمَة)، وإليــه ذهب ابن جني[4]، والزمخشري[5]، وابن مالك[6]، ومنه قول الشاعر[7]:

إلى اللهِ أشكُو بالمَدينَةِ حَاجَةً وبالشَّامِ أُخرى كَيْفَ يَلْتَقِيانِ

فجملةُ (كَيْفَ يَلْتَقِيانِ) بَدَلٌ من (حَاجَةً) و(أُخرى)علــى تقــدير : أشــكو هــاتين الحاجتين تعذُّرُ التقائهما، خلافاً لمذهب الجمهور[8].

9-إبدال الاسم المنصوب من موضع الاسم المجرور على البدل[9]:

أجاز الطبراني هذه المسألة وفاقاً للزجاج، كقراءة الأعمش : "إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبَ"[10] بنصب (الكواكبَ)، فــ(الكواكبُ) بدلٌ من (زينةٍ) على الموضع،

---

(1) الطبراني، التفسير: 3/445.

(2) الطبراني، التفسير: 3/12.

(3) الأنعام: 12.

(4) انظر: الصبّان، محمد علي (ت 1206هــ)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة دار إحياء الكتب العربية: 3/132.

(5) الصبان: حاشية الصبان: 3/132.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل: 3/339.

(7)البيت للفرزدق لكنه غير موجود في الديوان. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 1/224، والسيوطي، الهمع: 3/154.

(8) السيوطي، الهمع: 3/153.

(9) الطبراني، التفسير: 5/296-297.

(10) الصافات: 6 "الكواكبِ".

وهو ما ذهب إليه الزجاج [1]، ويُخرِّج ابن جني هذه القراءة على حذف البدل المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، "فالكواكبُ في الحقيقة ليست زينة لكنها ذات الزينة"[2] على حذف (الذات) وإقامة (الزينة) مقامَها، ويرى النحاس أن نصبَ الكواكب على الاختصاص، والتقدير: أعني الكواكب[3].

10- (بل) للاستدراك بعد النفي[4]:

ذهب الطبراني إلى أنَّ (بل) للاستدراك بعد النفي، محتجاً بقوله تعالى: "بَلْ إيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ..." [5]، وهو في ذلك يوافقُ المُبرد، حيث زعم أنَّ (بل) تضربُ عن الأول إثباتاً وتثبته للثاني، وتضرب عن الأول نفياً وتثبته أي تثبت النفي للثاني، فإذا قال: القائم زيدٌ بل عمرو، فالقائم عمرو لا غير، وإذا قال: ما قام زيدٌ بل عمرو، فنفى القيام عن عمرو، والإضراب عن النفي للأول[6].

11- العطف على محل اسم إنَّ قبل مجيء الخبر[7]:

أجاز الطبراني هذه المسألة معتداً بقراءة ابن عباس: "وَمَلائِكَتُهُ" بالرفع[8]، في قوله تعالى: "إنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي"[9]، عطفاً على محل قوله تعالى قبل دخول (إنّ)، ومثله قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ"[10]، بعطف (الصَّابِئُونَ) على (الَّذِينَ) قبل دخول (إنَّ) لأنّه لا يُحدث معنى. كما تقولُ: زيدٌ قائمٌ، وإنَّ زيداً قائمٌ معناهما واحدٌ[11].

---

(1) النحاس، إعراب القرآن: 278/3.

(2) ابن جني، المحتسب: 332/2-333.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 278/3.

(4) الطبراني، التفسير: 27/3.

(5) الأنعام: 41.

(6) المالقي، رصف المباني: 231.

(7) الطبراني، التفسير: 425/2، 213/5.

(8) ابن خالويه، مختصر...: 120.

(9) الأحزاب: 56.

(10) المائدة:69.

(11) الطبراني، التفسير: 425/2.

فالطبراني في ذلك يوافقُ الكسائي الذي أجاز قـــراءة ابن عبـــاس[1]، وتابعه في ذلك ثعلب[2]، ومنع هذا جميع النحويين غيرهم[3].

12**مجيء كان زائدة في قوله تعالى : "فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِـي المَهْدِ صَبِيّاً"**[4] [5]:

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء كان زائدة نحو ما مر في الآية السابقة، فيقول : كانّ هَهُنا زائدة لا معنى لها "[6]، وعلى هذا ينصبُ (صَبِيّاً) على الحال على تقـدير كيف نُكلِّم مَنْ في المهدِ صبياً، أي في هذه الحالة.

وقد حكى سيبويه زيادة كان فقال : "وقال الخليل: إنَّ مِنْ أفضلهم كان زيداً علـى إلغاء كان"[7] وأنشد قول الشاعر[8]: [الوافر]

فَكَيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيران لنا كانوا كرم

والشاهد فيه قوله : "وجيرانلنا كانوا كرامِ " على زيادة (كانوا) بـين الـصفة وهو قوله (كرام) والموصوف وهو قوله (جيران)[9].

وذهب ابن هشام إلى جواز زيادتها بشرطين[10]:

أحدهما: كونُها بلفظ الماضي

والثاني: كونُها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، نحو : "ما كـان أحْـسَنَ زيداً".

---

(1)النحاس، إعراب القرآن: 3/222.

(2)ثعلب، مجلس ثعلب: 1/262.

(3)النحاس، إعراب القرآن: 3/222.

(4) مريم: 29.

(5) الطبراني، التفسير: 4/208.

(6)الطبراني، التفسير: 4/208.

(7) سيبويه،الكتاب: 2/ 153.

(8)الشاهد للفرزدق، الديوان: 390، والهروي، الأزهية: 188، وسيبويه، الكتاب: 2/153، والأزهري، التصريح: 1/252.

(9)ابن هشام، أوضح المسالك: 1/259.

(10)ابن هشام، أوضح المسالك: 1/259.

أمّا بقية النحاة فقد منعوا زيادة (كان) في البيت السابق لرفعهـــا الـــواو، لأن الزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور، وهو مذهب أبي العباس والمبرد وأكثر النحويين، فزعم أن (كان) إنَّما تُزاد مجردة لا اسم لها ولا خبر، وخَرَّج البيت على أنه قولـــه (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مُقدّم عليها، والـــواو المتـــصلة بهـــا اسمها[1].وأرى أنّ مذهب إليه الطبراني وسيبويه صوابٌ ، لأن اتصالها باســـمها لا يمنع زيادتها.

(1) انظر: ابن هشام،أوضح المسالك: 259/1، والأزهري، التصريح: 252/1.

الفصل الرابع

العلة النحوية

4 . 1مفهومها

العلة في اللغة:

العلّة: المرض، وهي حدثٌ يَشْتَغِلُ صاحبَه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شُغلاً ثانياً منعه من شُغله الأول"[1].

وقال ابن منظور "هذه علّة لهذا؛ أي سبب "[2]، وذهب الجرجاني في التعريفات[3]: إلى أن "العلة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يُسمى المرض علّة، لأنّه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف".

وبإمعان النظر في التعريفات السابقة نجدها تُفضي إلى معنى مشترك وهو وقوع أمر بعد أمر يشغل عن الثاني، فيتغير معه الحال من شأن إلى آخر، فيصبح كالمؤثر فيه، وهذا المعنى المشترك يوحي بالتعريف الاصطلاحي للعلّة.

العلة النحوية اصطلاحاً:

ذكر الزجاجي أنَّ علل النحو هي العلل [4] "المستنبطة أوضاعاً ومقاييس"، ويفسره الكفوي بتعريف أوضح؛ حيث العلة النحوية عنده هي المؤثر؛ وهي"ما يثبتُ الحكم بها "[5] ويمكن تعريفها بأنّها "تفسير اقتراني يُبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وَفْقَ أصوله

---

(1) الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، 1967م، مختار الصحاح، بيروت- لبنان، دار الكتب العربي، ط1: 450.

(2) ابن منظور، لسان العرب مادة (علل)

(3) الجرجاني، التعريفات: 201.

(4) الزجاجي ، كتاب الإيضاح في علل النحو،: 64.

(5) الكفوي، الكليات: 221/3.

العامة"[1]، وهي ثبوت المؤثر لإثبات الأثر؛ أي انتقال الذِّهن من المؤثر إلى الأثر، كانتقال الذّهن من النّار إلى الدّخان[2].

وذهبت خديجة حديثي إلى أنها "الصفة أو الميزةُ التي من أجلها أُعْطِيَ المقيسُ الحكمَ الذي فيه المقيس عليه، مثال ذلك أنَّ للفاعلِ وَضْعاً خاصاً في الجملة، فإذا تحقَّق هذا الوضع في أي كلمة صارت فاعلاً، واستحقت الرّفع، ففي قولنا: (سافرَ زيدٌ) مثلاً، فإن كلمة (زيدٌ) فاعل هنا في وقوع الفعل منه، لذلك حكمنا له بالحكم النَّحويّ الذي هو الفاعليّة، ثم نقول: إنّ كلمة (زيد) مرفوعةٌ؛ لأنّ كلّ فاعلٍ مرفوع، فقولنا: (كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ) هي العلة في رفع (زيد). لذلك حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع"[3].

وهذا يعني أنّ اقترانَ الحكم النحوي بالعلة، كاقتران الأثر بالمؤثر فالعلة خلية من خلايا منظومة النحو العربي، نشأت معه وتطوّرت بتطوره لأن "من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب، ويستقصي العلّة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلميّة، ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذُ وُجدَ، وغرض التعليل هو أن يُظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه..." [4].

أمّا عن نشأة العلة، فقد بدأت العلة بتأثر مباشر بالعلوم الفقهيّة والكلاميّة، من هنا جاء حديث العلماء عن العلل الثلاث: العلل النحويّة والفقهيّة والكلاميّة، وحاولوا توضيح مدى تأثر العلل النحويّة بالعلل الفقهيّة الكلاميّة، فابن جني يقول بشأن ذلك:"اعْلَمْ أنَّ عِلَلَ النحويينَ -وأعنى بذلك حذّاقَهم المُتقنين، لا أ لفافَهُمْ المُسْتَضْعفين- أقربُ إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المُتفقهين، وذلك أنهم يُحيلُونَ على الحسِّ

---

(1) الملخ، حسن خميس (2000)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، عمان- الأردن، دار الشروق، ط1: 29.

(2) الجرجاني، التعريفات: 86.

(3) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 317.

(4) مازن مبارك، النحو العربيّ، العلة النحوية: 51.

ويَحْتَجُّون فيه بِثِقلِ الحال أو خِفَّتِها على النفس، وليس كذلك حديثُ علل الفقه، وذلك أنَّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقو ع الأحكام، ووجوهُ الحكمة فيها خَفيَّة عنّا"[1]، فابن جني يقف على الفروق بين العلل النحوية والعلل الفقهيّة، وهو ما ذهب إليه الشاوي بقوله: "وعلل الفقه أمارات فَيَصحُّ تَخَلُّفُها، وعلل النحو أقرب منها للعلل العقليّة؛ فهي غيرُ مدخولةٍ وحيثُ لا تظهرُ العِلَّة، فيُقالُ في النحو مَسْمُوعٌ وفي الفقهِ تعبّد"[2].

وغيرِ أنّ تأثر العلَّةِ النحوية بالعللِ الفقهيّة، إلاّ أنها تبد و أقرب من العلـل الكلاميّة العقليّة، الأمرُ الذي دفعَ عدداً من العلماء إلى رفْضِها مستندين برفضهم هذا على المبالغة في التأويل والمنطق.

والعلة كمصطلح بدأ بسيطاً سـ اذجاً، ثمّ تطوّر واكتمل مفهومه ليبتدا وله العلماءُ في مصنفاتهم، ويبدوا آراءهم فيه، فقد ارتبطت بالحكم النحـوي ارتباطـاً وثيقـاً، وعاصرت نشأته[3]، لذا قيل أن البداية الحقيقية للتعليل كانـت بعبـد الله بـن زيـد المعروف بابن أبي إسحاق الحَضْرَمي المتوفى سنة (117هـ)وهو أولُ مَنْ بَعَـجَ النَّحو ومدَّ القياس وشرح العلل[4].

أمّا ابن جني فيرى أنَّ أبا عمرو بن العلاء هو أول من نقل استعمال التعليل عن العرب[5]، إذ ذكر في الخصائص نصاً يدلّ على ذلك فيقول : "سمعتُ رَجلاً من اليمنِ يقولُ لفلانٌ لغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول: جاءتـه كتـابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة؟ أتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظـروا وتـدّربوا، وقاسُوا، وتصرَّفُوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلاً، يُعلِّلُ هنا الموضوع بهذه العلـة،

---

(1) ابن جني، الخصائص: 100/1.

(2) الشاوي، ارتقاء السيادة: 69.

(3) نحلة، أصول النحو: 124.

(4) الجمحي، طبقات فحول الشعراء/ 14/1، القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف 1986م، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت- لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1: 105/2، والطنطاوي، محمد د ت، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة وتعليق: عبد العظيم النّساوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي: 58-61.

(5) حديثي، الشاهد: 317.

ويَحتجُّ لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا : وا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربيّ ذلك، ووقفهم على سَمْتِهِ وأَمِّهِ [1]. ويُشير السيوطي في كتابه (الاقتراح) إلى طبيعة التعليل وبدايته في الرِّواية، فيقول : "وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد سُئِلَ عن العلل التي يُعْتَلُّ بها في النحو، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخْتَرعْتَهَا من نَفْسِكَ؟، فقال : إنَّ العربَ نطَقَتْ على سَجيَّتها وطَبَاعِها، وعرفَتْ مواقع كلامِها، وقامَتْ في عُقُولِها عِلَلُه، وإنْ لم يَنْقَلْ ذلك عنها، وعَلَّلتُ أنا بما عندي أنَّهُ عِلَّة لِمَا عَلَّلْتُهُ منه، فإنْ أَكُنْ أَصَبْتُ العِلّة فهو الذي التَمَسْتُ، وإن يَكُنْ هناك عِلّةٌ غير ما ذكَرْتُ، فالذي ذكرته مُحْتَملٌ أنْ يكونَ عِلّةً[2].

ويتضح من النص السابق أن العرب لم يتحدثوا عن العلل ولم يذكروها، ولكنَّهم نَطَقوا باللغة كما أَرْشَدَتْهُمُ سَجِّيَتُهُم، وكما أساغتها طبيعَتُهم، فلما جاءَ العلماءُ يَبْحَثُونَ في اللغة بُغيةَ الوقوفِ على أسرارها ورغبةً في تيسير دراستها، حتى يستطيع الخَلَفُ أن ينهج نَهْجَ السّلفِ، وقاموا بمحاولاتٍ لضبط اللغة وقواعدها، فحاولوا أنْ يلتمسوا ضوابط وقواعدَ، وحاولوا أنْ يَجدوا عِللاً وأسباباً، فَعَقدوا الموازناتِ، ونظروا في المتشابهات..." [3].

فالعلةُ في بدايتها كانت مَظْنُونةً فرديةً لا تقومُ على أسُسٍ كاملةٍ وسليمةٍ، غير أن الخليل أكثر منها، فبدت مكتملة في زمانه على حدِّ تعبير السيد بقوله : "إنَّ العِلّة زَمَنَ الخليل قد اكتملت أسبابُها وأنّ النحاة قد أشْرَفوا بها على الغاية، وأنَّها قد وصلت في مراحل النُّموِّ إلى درجةِ النُّضْجِ، فقد اتضحَتْ مَعَالِمُها وأصبحت أداة فعّالة بين حالاتِ الكلمة المختلفة"[4].

وذكرت الحديثي أنَّ الخليل وأساتذته كانوا أولّ منْ بَسَط القول في العللِ النحوية الأمر الذي أذهل معاصريه، وأثار استفساراتهم[5]، ولما جاء تلميذه سيبويه

---

(1) ابن جني، الخصائص: 1/262، 263.

(2) السيوطي، الاقتراح: 81.

(3) السيد، مدرسة البصرة: 262.

(4) السيد، مدرسة البصرة: 269.

(5) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 356.

اعتمد كثيراً على العلل، لذا كثرت التعليلات في كتابه كثرةً مفرطةً سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، فلا يقتصرُ تعليله لما كثُر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يُعلل أيضاً لِمَا يخْرُجُ على تلك القواعد، وكأنّما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علّة[1].

وفي القرنين الثالث والرابع بدأت العلة تتبلور شيئاً فشيئاً على أيدي عدد من النحاة، اعتمدوا العلة في أحكامهم النحويّة من أمثال المبرد والمازني وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم، وما كاد القرن الثالث ينتهي حتى استقرّت عِلَلُ النحو واتسع البحث فيها، وأصبحَ ممّا يَفْخَرُ النّحاةُ بمعرفته والاهتداء إليه، يكتبون فيها ويناقشون ويجادلون، ولمّا جاء القرن الرابع، غَزَتْ النَّزعَةُ المنطقيّةُ الفكر الإسلامي، فتأثرت بها العلوم المختلفة ومنها علم النّحو الذي اعتمد على القياس والتعليل اعتماداً تاماً[2].

فقد ألفّ النَحاةُ في العللِ، وخَصصوا لها كُتباً وأبواباً في مصنَفاتهم، فابن جني أفردَ لها أبواباً في الخصائص، وألف الزجاجّي كتاب (الإيضاح في عِلَلِ النحو)، وابن الوِّراق كتاب (شرح عِلَلِ النحو)، وألف الأنباري كتابي (لَمع الأدلةِ في أصول النحو) و (الإغراب في جدل الإعراب) وغيرها من الكتب والمصنفات[3].

4 . 2أنواع العلل وأقسامها

لقد تحدّث العلماءُ في أنواع العلل مفصّلين القول فيها، معتمدين على اعتباراتٍ معينة، فمنهم من قسّمها باعتبار أسلوبها أو باعتبار حُكمها أو باعتبار طبيعتها.السيوطي يقول في الاقتراح :"العتلالاتُ النَّحويينّ صِنفان : عِلّة تُطرّدُ على كلام العرب، وتنساقُ إلى قانون لغتهم، وعِلّة تُظْهِرُ حِكْمَتَهُم، وتكشف عن صحَّة أغراضهم ومقاصدِهم في موضوعاتها، وَهُمْ للأولى أكثرُ استعمالاً وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعبِ، إلاّ أنّ مدار المشهور فيها على أربعةٍ وعشرين نوعاً، وهي عِلّةُ

(1) ضيف، المدارس النحوية: 82.

(2) حديثي، الشاهد النحوي: 320.

(3) حديثي، الشاهد النحوي: 320-322.

سماعٍ، وعِلّةُ تشبيه، وعِلّةُ تعويض، وعِلّة استثقالٍ، وعِلّة فرقٍ، وعِلّةُ توكيدٍ، وعِلّةُ استغناءٍ، وعِلّةُ نَظيرٍ، وعِلّةُ نقيضٍ، وعِلّةُ حملٍ على معنى، وعِلّةُ مُشاكلة، وعِلّةُ مُعادلةٍ، وعِلّةُ قُربٍ ومجاورة، وعِلّةُ وجوبٍ، وعِلّةُ جوازٍ، وعِلّةُ تغليبٍ، وعِلّةُ اختصارٍ، وعِلّةُ تخفيفٍ، وعِلّةُ دلالة حالٍ، وعِلّةُ أصلٍ، وعِلّةُ تحليلٍ، وعِلّةُ إشعارٍ، وعِلّةُ تضادٍ، وعِلّةُ أولى"[1].

أما النوع الثاني وهو العلة التي تُظهرُ حكمتهم- فقد "سمّاها بَعْضُهم عِلّةُ العِلّة، وبعضهم: مُتَمِّم العِلّةِ، أيْ، بإظهار حكمتها فهي شرحٌ لها، ويصِحُّ الاستغناءُ بها، كأنْ يُقالُ في العِلّةِ: رُفِعَ (زيدٌ) لأنّهُ فاعل، فيُقال في حكمه ذلك: إنّما ارتفع الفاعلُ، لأنَّهُ أُسْنِدَ إليه، فلو بدأت بهذا لأغْنَى، وقد تكون الحكمةُ صالحةً لتتميمِ العلّةِ والحكمةِ، كتعليل رفعِ الفاعلِ بالفرق بينهُ وبين المفعول"[2].

وقد قسم الزجاجي العللَ باعتبار أُسلوبها إلى ثلاثة أقسام[3]:

أ- **العلّةُ التعليميّة** : "وهي التي يُتَوصَّلُ بها إلى تعليم كلام العرب، لأنّا لم نسمعْ نحنُ ولا غيرنا كلّ كلامها لفظاً، وإنّما سمِعْنا بَعْضاً فقسنا عليه نظيرهُ، مثال ذلك أننا لمّا سمعنا (قامَ زيدٌ فهو قائمٌ) و (رَكِبَ عمرو فهو راكب)، فعرفنا اسم الفاعل، قُلنا (ذهبَ فهو ذاهبٌ) و (أكل فهو آكلٌ)، ومن هذا النوع من العِلَلِ قولنا : (إنَّ زيداً قائمٌ) إنْ قيلَ لِمَ نَصَبْتُم زيداً؟ قلنا بـ (إنّ)؛ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر..".

ب- **العلّةُ القياسية** :كأنْ يُسْألُ : لم وجبْ أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فيكون الجوابُ: لأنّها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فَحُمِلَتْ عليه، فأُعملَت إعماله لمّا ضارعتُه، فالمنصوب بها مُشبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مُشبهٌ بالفاعل لفظا، فهي تُشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعولهُ على فاعله، نحو :ضَرَبَ أخاكَ محمدٌ ...، وتكون هذه العلة من قبيل الفرضيات.

---

(1) السيوطي، الاقتراح: 71، 72 وانظر: الأفغاني، في أصول النحو العربي: 88، والشاوي: ارتقاء السيادة: 69 ، 70، 71.

(2) الشاوي، ارتقاء السيادة: 69.

(3) الزجاجي، كتاب الإيضاح في علل النحو،: 65، 64، والسيوطي، الاقتراح: 81.

ج-العلّةُ الجدليّة النظريّة : كأن يُسأل عن الجهة التي تشابه بها (إنّ) الأفعال، وبأي الأفعال شُبهتْ؟ أبالماضية أم المستقبليّة أم الحادثة في الحال؟ .. وتجري هذه العلل على ما يُشبه التخييل، ويسهّل عليك أن تردّه على صاحبه.

"وموجز ما ذكره الزجاجّي في الإيضاح أن العِلَلَ الثلاث لكلٍّ منها حُكمها، فالتَّعليميّة يُتَوَصَّلُ بها إلى معرفة كلام العرب، فهي ضرورة لتحقيق غاية النّحو التعليميّة، والقياسيّةُ: نستطيع بها مجاراة العرب فنقيسُ على كلامهم، في حين أنّ العِلّة الثالثة وهي الجدليّة ليس فيها فائدةٌ لا للنحو ولا للغة، وإنّما هي علـلٌ تَدْخُلُ في باب المجادلة والمناقشة والنّظر"[1].

ويُقسمها ابن جني باعتبار حكمها إلى قسمين[2]:

1- علة موجبة: وهي علّة مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة وجر المضاف إليه.

2- علّة مجوّزة: في الحقيقة السبب، فهي تُفضي إلى الكم ولا يثبتُ بها .

وقسمتها عزيزة فوّال باعتبار طبيعتها إلى ثلاثة أقسام[3]:

أ- العلة البسيطة.

ب- العلة المركبة

ت- العلة القاصرة: هي العلةُ لم تبعد حيثُ لا يجوز إقامتها على حكمٍ غير الحكم الذي أقيمت عليه أصلاً و[4] قد لخصها ابن السراج في نوعين من العلل [5]: العلّة

---

(1) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 326.

(2) ابن جني، الخصائص: 192/1.

(3) فوّال، عزيزة، 1992، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1: 678/2.

(4) ابن جني، الخصائص: 196/1.

(5) السيوطي، الاقتراح: 73.

وعلّة العلّة، ومصطلح علّة العلّة هذا يُقابل العلّة القياسيّة [1]؛ وعند ابن مضاء علل أول وثوانٍ وثوالث[2].

3.4 العلة عند الطبراني

والطبراني كغيره من النُّحاة الذين اعتدوا بعلل النّحو، ودافعوا عنها واتخذوها سبيلاً للاستدلال والإتباع للوصول إلى الغاية المنشودة، فالمتصفحُ لكتابه (التفسير الكبير) لا يدخله أدنى شكٍ من أنه أخذ بالعلّة واستدل بها في بناء قواعده النحويّة واللغويّة وإثباتها، غير أنّ اللافت للنظر أنّ الطبراني لم يُصرحْ بلفظ التعليل أو مشتقاتها، بل اكتفى بلفظه (لأنّ) على أن ذلك علّة، ويلجأُ أحياناً إلى استخدام لام التعليل. وانطلاقا من هدف البحث والذي يتمثل في بيان اعتداد الطبراني بالعلّة وليس حصر تلك العلل، سأحاول جاهدةً عرض نماذج من هذه العلل النحوية والكشف عن بعض الأمثلة التي تُبين مدى إدراك الطبراني لهذه العلل.

ومن أهم العلل التي اعتمد عليها الطبراني في إثبات قواعد النحو ما يلي:

1- علّةُ الخفّة:

وهي "علّةٌ تتصل بإحدى طبائع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفِّ، إذ لم يكُنْ ذلك مُخِلاً بكلامهم "[3]، وهي من أكثر العِلَلِ دوراناً في كتب النحو، لأنَّ العربَ يبتعدون عن الثقيل مِنْ الألفاظ ويتجهون إلى الخفيف[4].

ومن أمثلة هذه العلة قول ابن جني في القصة التي نقلها عن أبي حاتم السَّجِسْتَانِيّ: قرأ عليّ أعرابيٌّ بالحرمِ (طيبى لهم وحسُن مآب) فقلتُ : "طُوبى)، فقال: طيبى) فأعدت فقلت : (طوبى)، فقال: طيبى، فلمّا طال عليَّ قلت : (طوطو)،

---

(1) عبابنة، يحيى، المصطلح.

(2) ابن مضاء، الرد على النحاة: 130.

(3) ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (د. ت)، علل النحو، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدّرويش:66.

(4) الحجوج، محمد عبد الرحمن حسن: 2002م، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: 147.

فقال: (طي طي)، يقول: أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقده جافياً كزّاً، لا دَمِثاً لا طيِّعاً، كيف نَبَا طَبْعُهُ عن ثِقَلِ ا لواو إلى الياء، فلم يُؤثر فيه التَّلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخِفّة هزٌّ ولا تمرين، وما ظنُّك به إذا خُلِّيَ مع سَومِهِ، وتساند إلى سليقته ونَجره"[1].

والخفّةُ تنبع من طبيعة اللغة، وتناولها النحاةُ العرب على وفقِ أذواقهم وقرائحهم وطبائعهم من خلالِ الشواهد التي حرصوا على استقرائها، وتبيُّن ما فيها من ثِقل[2].

فالخفة ظاهرةٌ تجسدت في الواقع العملي للغة نُطقاً واستخداماً، وظاهرةٌ في السلوك اللغوي للناطقين بالعربية، إذ هي قائمة على رفض الثقل، لذلك لجؤوا إلى النقيض وهو الخفّة[3].

ومن المسائل التي تندرج تحت هذه العلة عند الطبراني ما يلي:

1- إسكان لام الأمر:

تأتي لام الأمر على ثلاثةِ أحوالٍ : متحركٌ لا يجوزُ إسكانه، ومتحرك يجوز إسكانه،وساكن يجوز تحريكه [4]. وذهب الطبراني إلى أن العرب تميل إلى إسكانها إذا سبقها حرفٌ من حروف العطف، وذلك هرباً من الثقل للخفة، فيقول: "وإذا كان قبلها (واو) أو (فاء) أو (ثمَّ)، فأكثر العرب على تسكينها طلباً للخفة...[5].

2-حذف إحدى لامي ظلّ وكسر الظاء:

ومنه حذف إحدى لامي (ظلّ) عند فك الإدغام، كقوله تعالى : "وانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً"[6]، وقوله: "فَظَلْتُمْ

---

(1) ابن جني، الخصائص: 120/1.

(2) الحموز، الكوفيون في النحو: 143.

(3) عفيفي، أحمد 1996م، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، القاهرة، الدّار المصرية اللبنانية، ط1: 9، 15.

(4) الزجاجي، كتاب معاني الحروف: 40.

(5) الطبراني، التفسير: 502/1.

(6) طه: 97.

تَفَــكَّهُونَ"[1]، تقول العربُ ظَلْتُ أَفْعَلُ كذا بمعنى ظَلَلْتُ "[2]، كما قد يلجؤون إلــى كسر الظاء في (ظلَّ)، فيُقالُ (ظِلْتُ) وذلك طلباً للتخفيف.

وقد عدّه ابن يعيش ضرباً من الإعلال، للتخلص من اجتماع المتجانسين:

واعلم أنَّ النحويين قد ذ ظموا هذا النوع من التغيير في سلك الإدغام وسمّ وه بــه وإن لم يكن فيه إدغام، إنّما هو ضربٌ من الإعــلال للتخفيــف كراهيــة اجتمــاع المتجانسين؛ وذلك قولهم ظَلْت في ظِلْت..." [3].

3- **حذف حروف الجر:**

إن ظاهرة حذف حروف الجر من الظواهر الشائعة في الكلام العربي، التي لاقت اهتماماً من الدارسين منذ بداية النحو وتقعيده فقد أشار النحويون القدامى إلــى هــذه الظاهرة، وإلى كثرة هذا الحذف، فاعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحــذف، فأجازوا حذف بعض الحروف وبقاء عملها قياساً مثل رُبَّ، وأجازوا النصب علــى نزع الخافض، نحو قولك ذهبت إلى الشام ، والذي دعا إلى هذا الحذف؛ أن العــرب يتجهون إلى التخفيف[4]، "لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[5].

فالقُدامى يعللون حذف حروف الجر بعلة الخفة، وهــي العلــة التــي اعتمــدها الطبراني في تفسيره لحذف حروف الجر، نحو ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : "وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ"[6]، بقوله: "أي لا تَعْزموا علــى عقــدة النكاح، حُذف (على)للتخفيف، كما يُقالُ : ضربتُ فلاناً ظهره وبطنه، أي على ظهره وعلى بَطْنِه"[7].

---

(1) الواقعة: 95.

(2) الطبراني، التفسير: 260/4.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 153/10.

(4) انظر: عفيفي ظاهرة التخفيف: 324.

(5) سيبويه، الكتاب: 163/2.

(6) البقرة: 235

(7) الطبراني، التفسير: 426/1.

2- حذف نون جمع المذكر السالم في الإضافة:

عدّ الطبراني حذف نون جمع الـ مذكر السالم في الإضافة من باب التخفيف، وذلك نحوما جاء في قوله تعالى : "والمُقِيمِي الصَّلاَةِ"[1]؛ فـ "حُذفت النونُ لطولِ الاسم"[2].

3- إضافة اسم الفاعل لمعموله:

ومن ذلك قوله تعالى : "ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكَافِرِينَ"[3]، حيث أضاف اسم الفاعل (مُوهِنُ) لمفعوله (كَيْدِ) طلباً للخفة [4]ومثله قوله تعالى : "إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ"[5]، وقوله تعالى: " إِنَّا كَاشفُوا العَذَابِ"[6].

ومن خلال ما سبق نجد أن الطبراني يُعلل إسكان لام الأمر، وحذف إحدى لامي ظل، وكسر الظاء، وحذف حروف الجر ونون جمع المـ ذكر السالم في الإضافة بعلة الخفة، كما وجدنا أن هناك ارتباطاً بين الحذف والخفة.

2- علة التشبيه:

وهي" عِلّةٌ تقومُ على إكساب المتشابهين حكماً واحداً "[7]، "وتعني أنْ تُقابِلَ قضيّة لغوية بقضية لغويّة أخرى، وتُعطيها حكمها لقرينة المشابهة"[8]، وهي مُقابلة لعلة الفرق[9].

وقد اعتمد الطبراني هذه العلة، في حكمه على بعضٍ من المسائل النحوية التي تم مناقشتها تحت القياس النحوي ومنها:

---

(1) الحج: 35.

(2) الطبراني، التفسير: 341/4.

(3) الأنفال: 18.

(4) انظر: الطبراني، التفسير: 247/3.

(5) القمر: 27.

(6) الدخان: 15.

(7) ابن الورّاق، علل النحو: 67.

(8) الحجوج، الأصول اللغوية: 149.

(9) حسان، الأصول: 189.

1- بناء المضاف إلى ياء المتكلم على الفتح في المنادى المضاف:

ذهب الطبراني إلى أن بناء المنادى المضاف إلى مضاف لـ ياء المتكلم على الفتح هو تشبيهٌ لها بالأعداد المركبة المبنية، فيوجه قراءة من قرأ "يَا ابنَ أمَّ" بفتح الميم، بقوله: "مَنْ قرأ بفتح الميم جعله بمنزلة اسمٍ واحدٍ يصل الثاني بالأول مثل خمسة عشرةَ..." [1].

2- توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (لا) النافية:

الأصل في توكيد الفعل المضارع با لنون أن يكون بعد (لا) الناهية، غير أن الطبراني أجاز توكيد الفعل المضارع بعد لا النافية تشبيهاً لها بالناهية من حيث الصورة الكتابية، ومن ذلك قوله تعالى : "واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً"[2] [3].

وهناك الكثيرُ من المسائ ل التي اعتمد فيها الطبراني علة التشبيه لا مجال لذكرها تجنباً التكرار.

3- علّة الفرق:

و"هي علّةٌ تتصلُبقصدِ الإبانةِ، إذ يُعْطى لل حكميْن المتشابهين مظهران مختلفان، تَوَخياً لِدقةِ الدّلالة"[4].

وتنبعُ هذه العلة من طبيعة الإنسان الذي يُحِبُّ أن يُميّز بين الأشياء المتشابهة حتى لا تلتبس عليه [5]، وحِرصه على أن يكون كَلامهُ مفهوماً بيّناً لا غموض فيه من غير إفصاح[6].

ومما يندرج تحت هذه العلة عند الطبراني ما يلي:

---

(1) الطبراني، التفسير: 258/3.

(2) الأنفال: 25.

(3) الطبراني، التفسير: 251/3.

(4)ابن الورّاق، علل النحو: 67.

(5) انظر الحجوج، الأصول: 167.

(6) انظر: الحموز، الكوفيون: 146.

حذف الألف من (لِمَا)

ففي قوله تعالى :قُلْ فَلِمَ تَ قْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ"[1]، يرى الطبراني أن (لِمَ) أصلها (لِمَا) و أنمّا "حُذفت الألف فرقاً بين الخبر والاستفهام؛ كقوله (فِيْمَ) و (بِمَ) و (مِـمَّ) و (عَلامَ) و (حتّامَ)" [2].

3- علّة كثرة الاستعمال:

"وهي عِلّةٌ يُعلّلُ بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحـذف "[3] و "لكثـرة الاستعمال أثرٌ بيِّنٌ في التجاء العرب إلى تخفيـف مـا يكثـرُ اسـتعماله ويـشيعُ، والتَّصرُّف فيه ليصيرَ سهلاً في النُّطقِ، وهي علّةٌ تتبع من النظـرِ فـي الـشواهد اللغويّة، وهي بعيدةٌ عن المنطق، والافتراض، والتّخمين، والتَّخيل"[4].

ومن الأمثلة على هذه العلة في كتاب الطبراني ما يلي:

1- حذف الهمزة في (نبي)

ذهب الطبراني إلى أنّ الأصل في (نبي) هو (نبيء)، إلا أنه تمّ حـذف الهمـزة طلباً للخفة ولكثرة استعمالها، حيث وجّه قراءة نافع لقوله تعالى : "وَيَقْتُلُـونَ النَّبِيِّـينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ"[5]، بهمز (النبيئين)، بقوله:فمن همز فمعناهُ : المُخْبِرُ، من قول العرب، أنبأَ يُنبئُ إنْباءً، ومن حذف الهمزة، فإنّه أرادهُ، لكن حذفهُ الهمزة طلباً للخفة، لكثـرة استعمالها[6].

فالطبراني يرى أن اللفظين (نبي) و (نبىء) تحملان المعنى نفسه، إلا أنّ العرب لما استثقلت الهمز ومالت إلى تخفيفه بحذفه، وكَ ثُرَ ذلك في كلامهم، استعملوا لفظـة (نبي) على الصورة هذه.

---

(1) البقرة: 91.

(2) الطبراني، التفسير: 208/1.

(3) ابن الورّاق، علل النحو: 68.

(4) الحموز، الكوفيون: 140.

(5) البقرة: 61.

(6) الطبراني، التفسير: 178/1.

2- حذف ياء الإضافة في النداء:

ومن ذلك قراءة ابن عبّاس والكوفيين (يَا ابنَ أمِّ) [1]، بكسر الميم، فحذفوا ياء الإضافة، لأنّ مبنى النداء على الحذف، وبقيت الكسرة على الميم دليلاً على الإضافة، ومنه قوله "يا عبادِ" و "يا قومِ..." [2].

4- علّة الحذف:

والمقصود بعلة الحذف؛ إسقاط كلمة وجعلُ أخرى تقومُ مقامُها [3]. وهي من خصائص العربية وطباعها، إذ تميلُ اللغةِ إلى التعبير عن المعنى بأقصر الطرق والألفاظ، إذا توافر أمن اللبس[4].

ومما يندرج تحت هذه العلة عند الطبراني ما يلي:

1- تقدير الفعل:

ومما عَلّله بهذه العلة جواز حذف الفعل بعد أداة الشرط كقوله تعالى : "وإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ"[5]على تقدير فعْلٍ مُضمرٍ، أي وإن خافت امرأةٌ خافت، وكذلك قوله تعالى : "إِنْ امْرؤٌ هَلَكَ"[6] و "إِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ"[7] [8].

2- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

ومنه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى : "وَلاَ تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لأيمانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا "[9]، فمعناه "لا تجعلوا الله عُرْضةً لأيمانِكُمْ كَرَاهة أن

---

(1) الأعراف: 150 وفي طه

(2) الطبراني، التفسير: 198/3.

(3) الرماني، رسالتان في اللغة: 70

(4) الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها في المسائل، دار عمان ط1: 49/2.

(5) النساء: 128.

(6) النساء: 176.

(7) التوبة: 6.

(8) الطبراني، التفسير: 309/2.

(9) البقرة: 224.

تبّروا، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامهُ "[1]،ونظيره قوله تعالى : "مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ"[2]. فقد عدّ ذلك من "باب حذف المضاف ومعناه (أي ما كنت تدري ما الكتاب، ولا أهل الإيمان)، أي مِن الذي يُؤمن، ومن الذي لا يؤمن"[3].

3- حذف حرف النداء

أجاز الطبراني حذف أداة النداء، إذا ورد في السياق ما يدُل عليها، نحو قوله تعالى: "ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ"[4]، فيفسرها بقوله: "أي ثُمَ أنتم يا هؤلاء، فحذف حرف النداء، بدلالة الكلام عليه "[5]ونظيره قوله تعالى : "ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ[6]"، أي يا ذرية من حملنا مع نوح.

5- علّة التضمين

والتّضمين عند علماء العربية له معانٍ منها : إيقاع لفظٍ موقع غيره، ومعاملته معاملته لتضمّنه معناه، واشتماله عليه "[7]وتُعّدُ علّةُ التضمين فرعاً على علّة التشبيه[8]. وتكون في الحروف أو الأفعال بأن تُضمِّنُ حرفاً معنى حرف أو فعلاً معنى فعل[9].

وقد عبر عنها الجمهور بمصطلح الإحلال فيقول : الإحلالُ يكمنُ في وضعِ عُنصرٍ مَوْضِعَ آخر في التركيب اللغوي على أنْ يتضمّن معنى ذلك العنصر

---

(1) الطبراني، التفسير: 395/1.

(2) الشورى: 52.

(3) الطبراني، التفسير: 458/5.

(4) البقرة:85.

(5) الطبراني، التفسير: 96/4.

(6) الإسراء: 3.

(7) مصطفى، وآخرون، معجم الوسيط: 544/1.

(8) الحجوج، الأصول اللغوية: 150

(9) التهانوي، محمد علي 1996م، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، ط1: 469/1.

المحذوف ومعنى آخر جديداً، كما في إقامة الصفة مقام الموصوف"[1].

ومما أورده الطبراني بخصوص هذه العلة ما يلي:

1- وقوع المصدر موقع النعت:

وقد يقعُ المصدرُ موقعَ النعت، يقول الطبراني في قوله تعالى : "إِنَّمَا المُشْرِكُونَ نَجَسٌ"[2] "خبثٌ والنجسُ مصدر أقيم مقام الاسم لا يثنى ولا يُجمع، يُقال : رجلٌ نجسٌ وامرأةٌ نجسٌ، ورجالٌ ونساءٌ نجسٌ، ولا يؤنث ولا يُجمع..." [3].

2-وقوع (لو) موقع (أنْ):

قد يقع (لو) موقع (أنْ) كان معنى الكلام التمني، كقوله تعالى : "يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ"[4]، فتكون لو بمعنى (أن) على تقدير (أنْ يُعَمَّرَ) [5].

3-وقوع (إن) بمعنى ما:

قد تأتي (إنْ) بمعنى (ما) النافية نحو ما جاء في قوله تعالى: "لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهواً لاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ"[6]، فـ(إنْ) هنا بمعنى (ما)، أي ما كُنّا فاعِلِيْن[7].

4- تعاقب حروف الجر

ذهب الطبراني إلى إمكانية تعاقب حروف الجر، بأن يقوم حرف جر مقام آخر، فيقول: "وقد تُقام (على) مقام (في)كما في قوله تعالى : "وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ" [8] [9].

---

(1) الحموز، الكوفيون: 196.

(2) التوبة: 28.

(3) الطبراني، التفسير: 302/3.

(4) البقرة: 96.

(5) انظر: الطبراني، التفسير: 210/1.

(6) الأنبياء: 17.

(7) الطبراني، التفسير: 278/4.

(8) طه 71.

(9) الطبراني، التفسير:462/2.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل :"وأمّا قوله تعالى :" وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"فليست(في) (على) ما يظنه من لا تحقيق عنده ، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّي بـــ (في) كما يعدّى الاستقرار .فكما يُقال :تمكن في الشجرة كذلك ما هو ي معناه"[1]

ومما يُعدّ من باب التعاقب أيضاً، مجيء (من) بمعنى (على)في قولــه تعــالى : "بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِن كُلِّ أَمْرٍ"[2] أي على كل أمر، والذي يؤكد ذلك قراءة ابن عبــاس : "مِنْ كُلِّ أَمْرٍ بِسَلامٌ" بمعنى: من كلِّ ملكٍ سلامٌ على المؤمنين في هذه الليلة فــ"على هذه القراءة... (مِنْ) بمعنى (على)، تقديره :على كُلِّ امرئ من المسلمين سلامٌ مــن الملائكة ونظيره قوله تعالى : "ونَصَرْنَاهُمِنْ القَوْمِ"[3]أي على القوم [4]، وقد تكــون على إقامة (من) مقام (الباء)كما في قوله تعالى : "لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْــهِ وَمِــنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ"[5]، أي بأمر الله "فكذلك معنى (مِنْ كُلِّ أمرٍ) أي، بكلِّ أمرِ قدره الله تعالى في تلك الليلة[6].

6-علّة التغليب

التغليب في اللغة : إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربيّة إذ كانت بين مدلوليها عُلْقة أو اختلاط، كما فــي الأبــوين :الأبُ والأمُّ، والمــشرقين : المــشرقُ والمغربُ، العُمَرَيْنْ: أبي بكر وعُمر"[7].

وتُعدُّ علة التغليبتوّسعاً في الكلام شائعاً في كلام العرب، مداره علــى جعــل بعض المفهومات تابعاً لبعضٍ داخلاً تحت حكمــه فــي التعبيــر عنهمــا بعبــارةٍ

---

(1) ابن يعيش ،شرح المفصل:21/8

(2) القدر: 4.

(3) الأنبياء: 77.

(4) الطبراني، التفسير: 6:335.

(5) الرعد: 11.

(6) الطبراني، التفسير: 535/6.

(7) مصطفى، المعجم الوسيط: 658/2.

مَخْصُوصةٍ للمُغلّب، بحسب الوضع الشخصيّ أو النّوعيّ، ولا عبرة للوحدة، والتعدد، لا في جانب الغالب، ولا في جانب المغلوب"[1].

ويمكن أن نُعرّفها بأنهاتغّليب لفظة أو حـ كم، أو حركة بنائيّة أو صرفيّة أو غيرها على آخر، مع الإيماء إلى ما غُلِّبَ عليه[2].

ومنه تغليبُ المذكر على المؤنث، كقوله تعالى : "وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً"[3]، فـ"قال (وبالوالدين) وأحدهما والدة، لأن المذكر والمؤنث إذا اقترنا غلب المذكرُ لخفته وقوَّته"[4].

ومما علّله الطبراني بعلة التغليب استخدام (مَنْ) للعاقل وغير العاقل، كقوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِ ي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ"[5]، فيقول "مَنْ للعقلاء وغيرهم، وكنّى عن الجميع بكلمة (مَنْ) تغليباً للعقلاء على غيرهم"[6].

ومن علة التلغيب ما جاء في قوله تعالى ثُمَّ عَرَضَهُم عَ لَى المَلاَئِكَةِ"[7]، فلم يقل عرضها ردّه إلى الشخوص المسميات، لأنّ الأعراض لا تُعرض، وإنْ شئت قلت؛ لأنّ فيهم مَنْ يعقل فغلّبهم"[8].

7-علّة المجاورة:

المجاورةُ في اللغة مأخوذةٌ من : (جَاورَهُ)مُجاورةً وجَوراً : سَاكَنَه ولاصقه في المسكن[9]. ويمكن توضيح المقصود (بالمجاورة) على الجوار كمصطلح نحويٍّ : بـ"أنْ

---

(1) ابن كمال باشا، 1999م، رسالة في تحقيق التغليب ضمن (رسالتان في لغة القرآن تقديم وتحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، عمان، دار الفكر، ط1: 105.

(2) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية ط1: 182.

(3) البقرة: 82.

(4) الطبراني، التفسير: 200/1.

(5) النور: 41.

(6) الطبراني، التفسير: 441/4.

(7) البقرة: 31.

(8) الطبراني، التفسير: 147/1.

(9) مصطفى، المعجم الوسيط: 146/1.

يَخْرجَ الاسمُ التابعُ في حركته الإعرابيّة عن متبوعة الحقيقي، ويأخذ حركة الاسم الذي تبعه بالمجاورة، وقد ورد لفظ "الجوار" في لسان العرب بمعنى المجاورة[1].

وقد اختلف النحاة في موقفهم مِنْ مسألة (الحمل على الجوار)، فمنهم من قبلها وأجازها كالأخفش وأبي البقاء العكبري، والفرّاء وحجتهم في ذلك السّماعُ من العرب وشيوعُه في فصيح كلا مهمومنهم مَنْ أنكرها كابن جني وأبي سعيد السيرافيّ والزجّاج، وتأولوا شوا هدها على حذف المضاف، واستتار ضميره، وذهب فريقٌ ثالثٌ إلى إجازتها بشروطٍ كالخليل بن أحمد، وأبي حيّان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، والبغدادي وغيرهم"[2].

ومِنْ خلال بحثنا نجد أن الطبراني يجيز "الحمل على الجوار" واعتّل بهذه العلة في تفسيره بعض الظواهر النحويّة في تفسيره ومن ذلك:

1-جر النعت على الجوار:

ذهب الطبراني إلى أن الجوارَ يقع في النعت، نحو ما جاء في قول العرب "هذا حُجْرُ ضبٍّ خَرِبٍ" فجُر (خَرِبٍ) على أنّه نعتٌ لـ(ضبٍّ)، و"كان ينبغي أنْ يُقال : خَرِبٌ لأنّه نعتٌ لجُحْرٍ، وإنمّا خُفِضَ للمجاورة"[3].

2-**العطف على الجوار:**

ذهب الطبرانإلى أنّ قراءة أنس وعلقمة والشعبيِّ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤوسِكُم وَأَرْجُلَكُمْ إِلى الكَعْبَيْنِ"[4]، بخفض (أرجلِكم) عطفاً على الرأس أو الابتداء والجوار لفظاً لا معنى"[5]ومثله قوله تعالى " "وَحُورٌ عينٌ"[6]، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي

---

(1) ابن منظور، لسان العرب (جور): 153/4.

(2) صالح، قاسم محمد، 02007م)ن ظاهرة الحمل على الحوار المنفصل في النحو، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها المجلد (3) العدد (2).

(3) الطبراني، التفسير: 362/2.

(4) المائدة: 6.

(5) الطبراني، التفسير: 362/2.

(6) الواقعة: 22.

(وَحُورٍ) بالخفض، على معنى ويُنَعَّمُون بحورٍ عين، ويجوز أن يكون خفضاً على المجاورة، لأنّه معطوفٌ على قوله "وفاكِهَةٍ ولَحم طَيرٍ"[1].

وبهذا فقد أولى الطبراني العلة النحويّة عنايةً كبيرة، لتوضيح الظواهر النحوية الواردة في كتابه، وقد مال في تعليله للبصريين الذين اهتموا بالتعليل والتأويل.

(1) الطبراني، التفسير: 188/6.

الفصل الخامس

مذهبه النحوي

5 . 1مفهوم المذهب النحوي

المذهبُ لغةًهو المُعتقَدُ الذي يُذْهَبُ إليه، وذَهَبَ فلانٌ لِذَهبِه أي لِمَذْهَبِهِ الذي يذهبُ فيه. ويُقال: ذَهَبَ فلانٌ مذهباً حسناً[1].

وهو **اصطلاحاً**: مجموعةٌ من الآراء، والنظريات العلميّة والفلسفيّة، ارتبط بعضها ببعضٍ ارتباطاً مُعيناً يجعلها وحدةً منسقة[2].

والمذهبُ في النحو؛ هو المَنْهجُ وا لطريقةُ التي يتَّبعُها العالِمُ أثناء إثباته للقواعد النحوية، وهو ما اتفق عليه جماعةُ من النحويين تشابهتْ آراؤهم النحوية في كثيرٍ من القضايا.

فـ"كلمة (مَذْهب)دت في الكلام على الخلافِ النحويّ، فقالوا : مذهب البصريين، كما قالوا : مذهبُ الكوفيين، ومذهب البغداديين ومذهب غيرهم، وقد تكون كلمةُ (مذهب)طلقت على الطريقة التي سار عليها أحدُ النّحاة كما قالوا مثلاً : ومَذهبُ سيبويه أو كقولهم: ومذهب الأخفش والفرّاء"[3].

وقد قيدت كلمة (مذهب)في النص السابق بالمذهبين : البصريّ والكوفيّ، وهما المذهبان المشهوران في النحو العربي، فنقول مثلاً سيبويه والمبرد بصريّان، والكسائي والفرّاء كوفيّان، إذ أنْ كُلاً منهما اتّبع مَنْهَجَاً مُعَيناً ومذهباً عُرف في النحو العربي، ولكن تَجْدُرُ الإشارة هنا إلى أنَّ المذهب البصري هو الأسبق، لأنَّ العلماء الذين أرْسوا القواعد وأثبتوها وَ وَضعُوا الأصولَ كانوا في البصرة قبلَ نشوء المذهب الكوفيّ، فنشأ النحو العربيّ على أيدي شيوخ البصرة من أمثال أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب والخليل والأخفش الأكبر وسيبويه والمازني وغيرهم[4].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب 0 (ذهب): 66/5.

(2) مصطفى، المعجم الوسيط، (ذهب): 317/1.

(3) السامرائي، إبراهيم 1987م، المدارس النحوية أسطورة وواقع، عمان دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1: 13.

(4) السيد، مدرسة البصرة: 575، 576.

وعندما نشأ المذهب الكوفي، واستقلّت الكوفة ببعض الآراء النحوية التي تخالف المذهب البصري، دَبَّ الخلاف بينهما وكان عنيفاً قوياً، ولكن الخلاف بين المذهبين لم يكن في أساسيات النحو العربي، أي لم يكن لكل مذهب نحو يختلف عن نحو المذهب الآخر، ولكنْ كان الخلاف في مسائلٍ فرعيةٍ مُعَيَّنةٍ حُصِرتْ تقريباً في كتاب الإنصاف للأنباري، والذي يَدُلَّ على أنّ الخلاف كان محدوداً أن كثيراً من نحاةِ الكوفة كانوا على تواصلٍ مع نحاةِ البصرة، فالكسائي رَحَلَ إلى البصرة وأخذ من شيوخها، والفرّاء كذلك رَحَلَ إليها وسمع من يونس بن حبيب شيخ البصرة[1].

وقد أطلق بروكلمان [2] على المذهب كلمة (مدرسة)، والتي انتقلت فيما بعد إلى العرب المحدثين، وتداولها العلماءُ في مصنفاتهم، كما عنونوا بها مؤلفاتهم من مثل : المدارس النحوية للسامرائي، والمدارس النحوية للحديثي، والمدارس النحوية لشوقي ضيف، ومدرسة البصرة للسيد ومدرسة الكوفة للمخزومي.

على أنّ من المحدثين مَنْ رَفَضَ إطلاق مصطلح (مدرسة) على المذهب النحوي، فالسامرائي مثلاً يرفضُ هذا المصطلح بقوله : "حينَ نَنْظرُ في التراث النحوي، وهو مادّة البحث، لا نجدُ أنّ جَمْهَرَةَ النّحاةِ بصريين وكوفيين وغيرهم قد اختلفوا في مَسَائِلَ فرعيّة تتصل بالتّعليل والتأويل، فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب، ولأولئك طريقة أو مذهب آخر"[3].

ونخلص مما سبق أنه مهما تعددت المصطلحات والتسميات سواء أكانت مذهباً أو مدرسة فإنّها لا تُغير شيئاً في عُرف النحاة، فهو الطريقة التي ينتهجها النحوي في تحليل مسائله وإثبات قواعده.

---

(1) حديثي، خديجة، المدارس النحوية، اربد- الأردن، دار الأمل، ط3: 129.

(2) بروكلمان، كارل (1961م)ن تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، مصر دار المعارف: 124/2و 125.

(3) السامرائي، المدارس النحوية: 12-13.

2 .5 مذهب الطبراني

والطبراني كغيره من النحاة اتّبع في تفسيره مَنْهَجاً ومَذْهَباً نَحْويّاً مُعَيّناً، ومن الأمور التي يمكننا من خلالها التعرف على مذهبه النحوي ما يلي[1]:

1-التصريح المباشر بأنه من أنصار هذا المذهب أو ذاك، ويُعدُّ هذا الدليل من أقوى الأدلة التي يمكن من خلالها الحكم بأن المؤلف بَصريٌّ أو كوفيٌّ.

2-اختيار المؤلف لآراء البصريين أو لآراء الكوفيين، ولكن ليس في كلِّ الحالات، يُمكن الاستدلالُ بهذا الدليل.

3-مصادرُ المؤلف ومراجعُهُ التي تُظهرُ ميله للبصريين أو الكوفيين، كأنْ يُكثر أخذه من كتب البصريين أو الكوفيين، غير أنَّ هذا الدليل لا يصلُ إلى الدّليل الأول، وذلك أننا نجدُ غالبية الكوفيين اعتمدوا كتاب سيبويه وكان المصدر الرّئيس لدراستهم.

4-مصطلحاتُ الفريقين، إذْ يوجد لكل فريقٍ مصطلحاتٌ خاصةٌ به، فمن خلال إكثار المؤلف من استخدام مصطلحات فريق ما، يمكن الحكم بأنه بصري أو كوفيّ،وهذا الدليل أيضاً ليس كافياً لمعرفة انتماء المؤلف إلى هذا المذهب أو ذاك.

فالأمور السابقة الذّكر كلُّها دلائل نستطيع من خلالها التعرف إلى مذهب الطبراني، والتي سنتناولها بشيء من التفصيل وبخاصةٍ المصطلح النحوي:

التصريح بالمذهب:

بعد دراسة تفسير الطبراني وإمعان النظر فيه، لم يقع نظرنا على ما يكشف عن تصريح الطبراني بمذهبه النحوي، أو ميله لمذهب من المذاهب النحوية، فكما أنه لم يصرح بمذهبه الفقهي فكذلك لم يصرح بمذهبه النحوي.

فقد كان يورد المسألة النحوية ويُناقشها ذاكراً أقوال النحاة فيها من بصريين أو كوفيين، غير مظهرٍ له لأيٍّ منهم، ومن ذلك حديثه عن ناصبِ (خيراً) في قوله

(1) الحجاج، أحياء عادل (2003م) رضي الدين الاستربادي نحويا، رسالة ماجستير جامعة مؤتة: 124.

تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالحَقِّ مِن رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ"[1]، فيقول: قالَ الخليلُ والبصريون : "انتصب قَوْلُهُ تعالى (خَيْراً)لأنّك إذا أَ مَرْتَ بفعلٍ دَخَلَ في مَعْنَاه تقديرهُ:ائتُوا خيراً لكم ... وقال الفرّاءُ: "انتصبَ لأنّهُ متصلٌ بالأمرْ وهو مِنْ خيفته، وقال الكسائي: "انتصبَ لَخُروجِهِ من الكلام""[2].

مصادره:

إنَّ ميل النحويّ لمؤلفات البصريين أو الكوفيين والإكثار منها، يدلُّ على مذهبه ، وأيضاً اعتماده على آراء البصريين أو الكوفيين، ولكن هذا ليس دليلاً قاطعاً؛ لأنّ معظم النّحاة من الكوفيين اعتمدوا على كتاب سيبويه وأخذوا بآرائه وهو من البصريين.

أمّا عن مصادر الطبراني، فهو في تفسيره يعتمدُ كثيراً على كتاب سيبويه، كما أنّه يوردُ آراءً نحويّة لكثير من البصريين من أمثال : الخليل والأخفش الأوسط، والجرمي، والمازني، وأبي علي الفارسي، والزجاجي وابن عصفور، والمبرد، الأمر الذي يذهب بنا إلى عدّه من أنصار المذهب البصري، على الرّغم من ذكره لأقوال الكوفيين أمثال الفرّاء والكسائي، وأحياناً يجمع بين قول البصريّ والكو في، نحو قوله في نصب (الصَّابِرينَ) في قوله تعالى:" والصَّابِرِينَ فِي البَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ"[3] فيقول:"قال الخليل والفرّاء :"نُصِبَ على المدح والعرب تنصب على المدح والذم ،فالمدح مثل قوله تعالى : "والمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ"[4]، والذم مثل قوله تعالى : "ملعونين"[5]"[6]

---

(1) النساء: 170.

(2) الطبراني، التفسير: 2/335.

(3) البقرة:177

(4) النساء: 162

(5) الأحزاب: 61

(6) الطبراني، التفسير: 1/292.

المصطلح النحوي

المصطلح لغةً: الصُّلح تصالحَ القومُ بينهم، والصّلاحُ نقيض الفساد . والإصلاح نقيض الإفساد، وتصالح القوم، واصّالحوا بمعنى واحد[1].

وهو اصطلاحاً اتفاقُ جماعةٍ على أمرٍ مخصوص[2].

فالاصطلاح يعني الاتفاق، والمصطلح النحوي -وفقاً لذلك- هو اتفاقٌ بين النحاةِ على استعمالِ ألفاظٍ فنيّة معيَّنةٍ في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية[3].

ويُعدُّ المصطلح النحوي من القضايا الهامة التي شغلت النحويين بصريين وكوفيين، إذ أطلق كلُّ فريقٍ منهما مصطلحاتٍ خاصةً به على المسميات النحوية المختلفة، فعلى الرّغم من اعتماد النحويين الكوفيين على البصريين في أخذهم المسائل النحوية واللغويّة، إلا أنّهم مالوا إلى الاختلاف في تسمية هذه المصطلحات عن البصريين في عددٍ من المسائل النحوية واللغوية، وخاصةً الفرّاء الذي كان كثير الميل إلى تغيير مصطلحات البصريين التي بدأ بها النحو العربيّ، وكُتبَ لها الرُّقيُّ والسيادة وتسميتها بمصطلحاتٍ أخرى خاصة بهم[4].

فالمصطلحات النحوية ظهرت على أيدي النحاة الأوائل من البصريين والكوفيين، إلاّ أنّ الأسبقية كانت للبصريين الذين سبقوا الكوفيين بفترةٍ زمنية ليست قليلة، ولمّا جاء الكوفيون، أصدبحت مصطلحاتهم النحوية الخاصة بهم، ثم نُقِلت هذه المصطلحات إلى عصرنا الحاضر نستخدمها ونتداولها كما ورثناها ولم نُضِف عليها شيئاً جديداً[5].

---

(1) الأزهري،تهذيب اللغة(صلح):243/4

(2)رضا ، معجم متن اللغة،478/3

(3)القوزي،عوض أحمد،المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آواخر القرن الثالث الهجري،عمادة شؤون المكتبات،جامعة الرياض،الرياض-المملكة العربية السعودية،ط1: 22-23

(4) الحجاج، رضي الدين الاستراباذي نحويا: 137.

(5)السامرائي، المدارس النحوية: 97.

وفي مجال المصطلح النحويّ كان الخلاف كبيراً بين الفريقين حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أنَّ هذا مصطلحٌ بصريٌّ، وذاك مصطلحٌ كوفيٌّ، ولقد أفاد المصطلحُ النحويُّ مِنْ خُصومَة الفريقين فائدةً كبيرة . إذْ نظرَ كلُّ فريقٍ إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرةَ الناقِدِ، ثمّ شَرَع في تهذيبها وتطويرها، حتى وَصَلوا بها جميعاً إلى الاستقرار الذي لمْ يكنْ من اليسير على سيبويه أنْ يصلَ بالمصطلحات النحوية إليه، فالاستقرار مرحلةٌ تاليةٌ لمرحلةٍ شهدَتْ مُدارساتٍ وخصوماتٍ شديدةً ومناظراتٍ في هذا العلم لم تهدأ حتى استقرّ النحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا"[1].

ونتيجة ذلك الخلاف أصبح لكلّ مدرسة مصطلحات خاصة بها، فلمدرسة البصرة مصطلحات وكذلك مدرسة الكوفة، ويُقسم المخزومي المصطلحات النحوية عند الفريقين على النحو الآتي[2]:

طائفة كوفيّة خالصةٌ، لم يَعْرِفها البصريونَ.

طائفة بصريةٌ خالصةٌ، لم يَعْرِفها الكوفيون.

وطائفةٌ كوفيّة بصريّةٌ، إلاّ أنّ لها عند الكوفيين اسماً، وعند البصريين اسماً آخر، فَمِنَ الأوّلِ أحرفُ الصّرف، ومن الثانية لام الابتداء، ومن الثالثة الجَحْدُ أو النَّفي.

أما بالنسبة لموقف الطبراني من المصطلحين النحوي البصري والنحوي الكوفي، فقد استعمل كلا المصطلحين، إلاّ أنه أكثر من استعمال المصطلح البصري، لأنّه الأكثر شيوعاً وانتشار اً، وهذا لا يعني أنّه بصري المذهب، فقد كان يُعارض الكثير من آراء البصريين، ويأخذ بآراء الكوفيين، فلم يكن بصريّا بحتاً ولا كوفيّا بحتاً.

وللتعرف على المصطلحات التي استخدمها الطبراني في كتابه، أحببت عرض نماذج من المصطلحات التي استخدمها وهي على النحو الآتي:

أولاً- المصطلح البصري

1- الحال.

---

(1) القوزي، المصطلح:156.

(2) المخزومي، مدرسة الكوفة: 305-309.

الحال مصطلحٌ بصريّ ويقابله الكوفيّون بمصطلح (القطع) [1]، وأطلق عليه سيبويه والمبرد "مفعولا فيه"[2].

وقد استخدمه الطبراني غير مرةٍ في كتابه، نحو ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : "فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ"[3]، وذلك بقوله: "ونصب (قليلاً) على الحال..." [4]، وما جاء في إعرابه لقوله تعالى : "مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً"[5] و"قوله (حنيفاً)، أي مائلاً عن الشركِ وجميع الأديان الباطلة مَيْلاً لا رجوع فيه، هو نصبٌ على الحال . كأنّه قال: عَرَّفني دينَ إبراهيم في حال حنيفيته"[6].

2- **البدل**

البدل مصطلح بصري يُقابله عند الكوفيين الترجمة والتبيين[7].

وقد ذكر الطبراني هذا المصطلح بكثرةٍ في كتابه، ولم يذكر مصطلح الترجمة أو التبيين للدّلالة على البدل، ومن ذلك قوله فيمن قرأ : "إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الكَوَاكِبِ"[8]،فقال :" وخُفض (الكواكبِ)على البدل ،أي بزينةٍ بالكواكبِ " [9]ومنه "قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلْ للهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَحمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ.." [10]، فقوله: " لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ "، بدلٌ من الرحمةِ و تفسيرٌ لها...". [1]

---

(1) القوزي، المصطلح: 170.

(2) القوزي، المصطلح: 171.

(3) البقرة: 88.

(4) الطبراني، التفسير: 206/1.

(5) الأنعام: 161.

(6) الطبراني، التفسير: 112/3.

(7) انظر: السامرائي، المدارس النحوية: 135، والمخزومي: مدرسة الكوفة: 311، والجبالي، حمدي محمود حمد (1982م)، مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا، رسالة ماجستير: 78-79.

(8) الصافات: 6.

(9) الطبراني، التفسير: 297/5.

(10) الأنعام: 12.

3- **التمييز**

التمييز مصطلحٌ بصري[2]، يقابله التفسير عند الكوفيين[3]، وقد أطلقه الفرّاء على ما عُرف عند البصريين باسم (المفعول لأجله) [4]، كما أطلقه على (المفعول به) [5].

وقد تناول الطبراني مصطلح التمييز كثيراً في كتابه، فمنه ما قاله عند الكلام على قوله تعالى :كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَالاَ تَفْعَلُون[6]"، يقول: "وانتصب قوله (مَقْتاً) على التمييز"[7]ومنه قوله تعالى : "سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ"[8]، يقول: "(مثلاً) منصوبٌ على التمييز؛ أي ساء المثل مثلاً"[9].

وفي مواضع أخرى من كتاب الطبراني، نجده يستخدم مصطلح التفسير للدلالة على التمييز ومن ذلك قوله ومعنى التفسير أن يكونَ الكلامُ تاماً وهو مبهم، كقوله : عندي عشرون، فالعددُ معلومٌ والمعدود مبهم،فإذا قلت : عشرون درهماً، فسَّرت العددَ..." [10]وما جاء في إعرابه لقوله تعالى : "ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ تَمَاماً عَلَى

---

(1) الطبراني، التفسير:12/3.

(2) عبابنة، يحيى/ 2006م، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي عمان- الأردن، عالم الكتب الحديث، اربد- الأردن، ط1: 145.

(3) القوزي، المصطلح: 164، عبابنة، تطور المصطلح:146.

(4) القوزي: المصطلح: 164.

(5) السامرائي، المدارس النحوية: 125.

(6) الصف: 3.

(7) الطبراني، التفسير: 266/6.

(8) الأعراف: 177.

(9) الطبراني، التفسير: 219/3.

(10) الطبراني، التفسير: 86/2.

الَّذِي أَحْسَنَ"[1]، فيقول: "وتماماً نُصِبَ على القطع، وقيْلَ على التفسير"[2].

مما سبق يتوقع أن الطبراني استخدم المصطلح الكوفي (التفسير)، ولكنّ بالعودة لجذور هذا المصطلح نجده مصطلحاً بصرياً، فقد استخدم البصريون مصطلحاتٍ عديدة للدلالة على التمييز، ومن بينها التفسير وهي : التَّمييز، التبيين، التفسير، المفسِّر، البيان، ما ينتصبُ على أنّه ليس من اسم الأول ولا هُوَ هُوَ، وما ينتصبُ لأنّه قبيحٌ أن يكون صفة، والمفعول فيه [3]، إلاّ أنّ مصطلح (التفسير) لاقى شهرةً واسعةً عند الكوفيين.

4- اسم الفاعل

وهو ما يطلق عليه الكوفيون مصطلح (الدائم)، وكثيراً ما يسميّه الكوفيون فعلاً إذا كان عاملاً، فهو عندهم ثالث أقسام الفعل، إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعاً من الفعل المضارع، وأحلّوا مصطلح الفعل الدائم محله[4].

ومثاله عند الطبراني ما ورد في توجيهه لقراءة (مَرِحاً)بكسر الرّاء في قوله تعالى: "وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الجِبَالَ طُولاً"[5]، فيقول: "مَنْ قرأ (مَرَحاً) بنصب الرّاء فهو المصدرُ، ومَنْ قرأ بكسر الرّاء، فهو اسم الفاعل"[6].

5- المفعول له:

وهو مصطلحٌ بصريٌّ يقابله شبه المفعول عند الكوفيين [7]، وقد استخدمه الطبراني في عدّة مواضع من كتابه، منها ما قاله في قوله تعالى : "والسَّارِقُ

---

(11) الأنعام: 154.

(12) الطبراني، التفسير: 105/3.

(1) عبابنة، تطور المصطلح: 147-148.

(2) القوزي، المصطلح: 185.

(3) الإسراء: 37.

(4) الطبراني، التفسير: 112/4.

(5) القوزي، المصطلح: 162.

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكالاً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"[1]، يقول : "وانتصبَ جَزاءً لأنه مفعولٌ له، كأنه قال: فاقطعوهما لجزاءِ فعلتهما[2].

6- الظرف:

الظرفُ مصطلح بصري يُقابلهالمحل عند الكوفيين [3]، وقد أطلق عليه الكسائي الصفة[4].

ويستخدم الطبراني مصطلح الظرف في مواضعَ عديدة من كتابه، منها ما قاله في قوله تعالى : عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبرَقٌ"[5]، يقول : "وقرأ الباقون (عَالِيَهُمْ) نصب الياء على الظرف؛ أي فوقهم"[6]ومنه قوله تعالى : "يَومَ يَبْعَثُهُمُ اللهُ جَمِيعاً فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيءٍ"[7]، فقال: "قوله تعالى يوم يبعثهُمُ الله جميعاً " انتصب على الظرفية من قوله "أولئك أصحابُ النّار""[8].

7- **التوكيد:**

التوكيدُ مصطلحٌ بصري، ويطلقوا عليه –أيضاً- التكرير[9]، ويُقابله (التشديد) عند الكوفيين[10].

وقد استخدم الطبراني مصطلح التأكيد أو التوكيد أكثر من مرة في كتابه، ومن ذلك قوله على الآية الكريمة : "وإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيتُكُم مِن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ

---

(6) المائدة: 38.

(7) الطبراني، التفسير: 92/2.

(1) انظر: القوزي، المصطلح: 163، وعبابنة، تطور المصطلح: 114.

(2) الأزهري، شرح التصريح:515/1.

(3) الإنسان: 21.

(4) الطبراني، التفسير: 410/6.

(5) المجادلة: 18.

(6) الطبراني، التفسير: 230/6.

(7) القوزي، المصطلح: 170، وعبابنه تطور المصطلح: 179.

(8) القوزي، المصطلح: 170.

ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ" [1]فقال:"ثم جاءكم رسولٌ " أي ثم إن جاءكم رسولٌ مصدقُ لما معكم لتومنن به ، اللام لامُ القسم، تقديره : والله لتؤمنن به، فوكّده في أول الكلام بلام التوكيد وفي أجزاء الكلام بلام القسم، كأنّه استحلفهم:والله لتؤمنن به "[2]ومنه قوله تعالى : "وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولئكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"[3]، فيقول: "(مِنْ) هنا دخلت للتوكيد وتخصيص المخاطبين من سائر الأجناس"[4].

8- **النفي:**

وهو مصطلح بصريّ،فقد استخدموا مصطلحي (النفي والإثبات) [5]، ويقابله (الجحد والإقرار) عند الكوفيين[6]، وقد أقتُبسَ من ألفاظ المتكلميّن وكلامهم في الثبوت والثابت، والنفي والمنفي[7].

وقد أورده الطبراني في حديثه عن نصب الاسم الواقع بعد (لا) في قوله تعالى: "ذَلِكَ الكِتَابُ لاَرَيْبَ فِيهِ"[8]، فقال: "ونُصبَ (رَيْبَ) لتعميم النفي، ألا ترى أنّك تقول:رجلَ في الدّار، بالنصب، فيكون نفياً عاماً . وإذا قلت: لا رجلٌ في الدّار؛ بالرفع، جاز أنْ يكون في الدّار رجلان أو ثلاثةٌ"[9].

9- منصرف وغير منصرف:

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين مصطلح (ما يُجرى وما لا يُجرى) [10]. وقد استخدمه الطبراني في حديثه عن إشكال عدم تنوين لفظ (طوىً) في قوله

---

(9) آل عمران: 81.

(1)الطبراني،التفسير:79/2

(2) آل عمران:104

(3) الطبراني ،التفسير:108/2

(4) المخزومي، مدرسة الكوفة/ 309، وانظر: القوزي، المصطلح: 171.

(5) القوزي، المصطلح: 171.

(6) المخزومي: مدرسة الكوفة: 309.

(7) البقرة: 1.

(8) الطبراني، التفسير: 123/1.

(9) القوزي، المصطلح: 166.

تعالى: "إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ المُقَدَّسِ طُو ىً"[1]وفي ذلك يقول : "واسم ذلك الوادي (طوىً) وهذا يُقرأ بالتنوين وغيره، فمن نوّنه وصرفه، فلانّه مذكّرٌ سُمِّيَ به مذكرٌ، ومن لم يَصرفْهُ جعلَ له اسم البُقعةِ التي هي مشتملةٌ على ذلك الوادي"[2].

ثانياً- المصطلح الكوفي

1- الصلة

وهو مصطلحٌ استخدمه الفرّاء لما يُسميه البصريّون بالزِّ يادة والحشو[3]، ويسميّه البصريون بالإلغاء أيضاً [4]، إلاّ أنّ الفرّاء اختار مصطلح (الصّلة) ليطلقه على الزيادة في القرآن الكريم، تأدباً وتورُّعاً مِنْ أن يُنسب الزيّادة إلى كتاب الله تعالى، لأنّ مفهوم الزيادة أن يكون دخولها كخروجها[5].

ومثاله عند الطبراني ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : "فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتمُ بِهِ فَقَدِ اهتَدَوا وَإِنْ تَوَلَّوا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ"[6] يقول "و (مِثْلِ) هنا صلةٌ، وهكذا كانوا يقرأونهاكان يقرؤها ابن عباس ويقول : إقرأوافإنْ آمنوا بما آمنتم به " فليس لله مثل..." [7].

ومنه إعرابه لقوله تعالى: "وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ"[8]، فيقول: "قرأ الباقون بالرَّفع على الابتداء، وخبره (خَيْرٌ)، وجعلوا (ذلك) صلة في الكلام"[9].

---

(10) النازعات: 16.

(1) الطبراني، التفسير: 434/6.

(2) القوزي، المصطلح: 178.

(3) انظر ابن يعيش، شرح المفصل: 128/8.

(4) القوزي، المصطلح: 179

(5) البقرة: 137.

(6) الطبراني، التفسير: 253/1.

(7) الأعراف: 26.

(8) الطبراني،التفسير: 130/3.

وبذلك فالطبراني يستخدم مصطلحاً كوفياً وهو (الصلة)ن إلاّ أنه في مواضع أخرى من كتا به، يستخدم المصطلح البصري (زائدة)، ومن ذلك حديثه عن (لا) في قوله تعالى: "فَلاَ أُقْسِمُ بالخُنَّسِ"[1]، "(ولاَ) في هذا الموضع مؤكدةٌ زائدة"[2].

2- **القطع:**

وهو مصطلحٌ كوفي [3]أطلقه الفرّاء على ما عُرف بالحال، نحو قوله تعالى : "هُدىً لِلمُتَّقِينَ"[4]، فتنصب (هُدىً) على القطع لأنَّ النكرة لا تكون دليلاً على المعرفة، ويقابله عند البصريين ما ينتصب على التعظيم والمدح أو على الشتم[5].

وقد ذكره الطبراني في مواضع عديدة من كتابه، فقال في إعرابه لقوله تعالى : "إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحِي أَنْيَضْرِبَ مَ ثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"[6]، "قوله (مثلاً) نُصبَ على القطع عند الكوفيين، غير أنَّه ق طع الإضافة أي بهذا المثل وعند البصريين على الحال، أي ما أراد الله بالمثل في هذه الحالة "[7]ومنه قوله تعالى : "وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً أَفَغَيْرَ اللهِ تَتَّقُونَ"[8]، فقوله: "(واصباً) انتصب على القطع وإنْ كان فيه الوصف"[9].

ونلحظ مما سبق أن الطبراني يستخدم مصطلح (القطع) الكوفي بمفهوم البصريين، ودليل ذلك أنه فسّر نصب (حَمّالةَ) من قوله تعالى :"وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ"بقوله:" ومن نصب (حَمَّالةَ)فعلى الذمِّ والشتمِ "[10]كما أنه جمع بين المصطلحين في موضع آخر من كتابه، فوجه قراءة الجمهور لقوله تعالى : "قُلْ هِيَ

---

(9) التكوير: 15.

(10) الطبراني، التفسير: 450/6.

(1) القوزي، المصطلح: 170.

(2) البقرة: 2.

(3) سيبويه، الكتاب: 62/2، 150، 153.

(4) البقرة: 26.

(5) الطبراني، التفسير، 144/1.

(6) النحل: 52.

(7) الطبراني، التفسير، 69/4.المسد: 4.

(8) الطبراني، التفسير: 577/6.

لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ القِيَامَةِ"[1]، بقوله "قرأ الباقون بالنصب على الحال والقطع، لأنّ الكلام قد تمّ دونه"[2].

3- ما لم يُسمَّ فاعله:

ويماثله عند البصريينعدد من المصطلحات مثل : المفعول الذي لم يتعدّه فعله، ولم يتعدّ إليه فعلُ فاعل، والمفعول الذي لا يذكر فاعله، والفعل الذي يُبنى للمفعول، ولم يُذكر من فعل به[3]، أي الفعل المبني للمجهول.

وقد استخدمه الطبراني عند توجيهه لقراءات ا لفرّاء، ومن ذلك قوله تعالى : "مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ إِلاَ بِإِذْنِ اللهِ وَمَنْ يُؤمِن بِاللهِيَهْدِ قَلْبَهُ واللهُ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ"[4]، فقال: "وقرأ السُّلميَّ: (يُهْدَ قَلْبَهُ)على ما لَمْ يُسمِّ فاعله "[5]ومنه قوله تعالى : "مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الفَوْزُ المُبِينُ"[6]، فقرأ الجمهور " (يُصْرَفُ)، على ما لم يُسمَّ فاعله؛ أي مَنْ يُصرف عنه العذاب بأمرِ الله"[7].

4- الخفض

الخفض من عبارات الكوفيين، ويقابله الجر عند البصريين [8]، وذهب المخزومي إلى أن الخفض ليس م ن وَضع الكوفيين، وأنَّ الجر –كذلك- ليس من وضع البصريين، وإنمّا هما مصطلحان مقتبسان من أوضاع الخليل بن أحمد ومصطلحاته، غير أنَّ الكوفيين توسعوا في الخفض، فاستعملوه في الكلمات المنوّنة وغير المنوّنة،

---

(9) الأعراف: 32.

(10) الطبراني، التفسير: 135/3.

(1) السامرائي، المدارس النحوية: 121-122، وانظر عبابنة، تطور المصطلح: 82- 83.

(2) التغابن: 11.

(3) الطبراني، التفسير: 290/1.

(4) الأنعام: 16.

(5) الطبراني، التفسير: 15/3.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: 117/2.

بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلاّ في المُنّون، وأنَّ البصريين ذ قلوا (الجر) من كونه حركة يُستعان بها على التخلُّص من الساكنين"[1].

وقد أورده الطبراني في حديثه عن جواز الجر، نحو قوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ"[2]، فقال: "وقرأ الباقون (وأَرْجُلِكُمْ) بالخفض وهي قراءة أنس وعلقمة والشعبيّ، فمن نصب فمعناه : واغسلوا أرجُلَكُمْ عطفاً على الوجه واليدين، ومن خفض فعلى العطف على الرَّأسِ أو الابتداء والجوار لفظاً لا معنىً "[3]، ومنه إعرابه لقوله تعالى : "الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاَتِ اللهِ ويَخشَوْنَهُ ولاَ يَخْشَونَ أَحَداً إلاَّ اللهَ وَكَفَى بِاللهِ حَسِيباً"[4]، فيقول "موضع (الَّذِينَ) الخفض؛ لأنه نعتُ الأنبياء عليهم السلام الذين خَلَوا من قبل..." [5].

ثالثاً- الجمعُ بين المصطلح البصري والكوفي

لقد جَمَع الطبراني بين المصطلحين البصري والكوفي، فذكر الاثنين معاً في بعض الموضع، ولكن ذكره للمصطلح البصري كان كثيراً مقارنةً مع استخدامه للمصطلح الكوفي ومن ذلك.

1-العطف والنسق: استخدم الطبراني هذين المصطلحين للدلالة على لفظ يكون فيه الثاني تابعاً للأول في إعرابه بتوسط أحد حروف العطف، حيث جاء مصطلح العطف في مواضع كثيرة من تفسيره، ومنها ما قاله في إعراب قوله تعالى : "سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَو شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا.." [6]، فقوله: "(وَلاَ آبَاؤُنَا) عطفٌ على المُضمرِ المتَّصل..." [7].

---

(7) انظر: المخزومي، مدرسة الكوفة: 311.

(1) المائدة: 6.

(2) الطبراني، التفسير: 362/2.

(3) الأحزاب: 39.

(4) الطبراني، التفسير: 201/5.

(5) الأنعام: 148.

(6) الطبراني، التفسير: 101/3.

ومنه قوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيهَا"[1]. يقول: "ومن قرأ "والسَّاعةَ" بالنصب، فهو عطفٌ على (وَعْدَ)" [2].

ومما استخدم فيه مصطلح النسق إعرابه لقوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ..." [3]، قوله: " وَالصَّابِئُونَ " قال الكسائي: هو نسقٌ على المضمر في (هادوا) تقديره هُادوهم الصابئون"[4]ومنه قوله تعالى : "والْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهَ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ"[5]، فقال: قرأ أهل الكوفة " (وأُحِلَّ) على ما لم يُسمَّ فاعله، نسقاً على قوله (حُرِّمَتْ)" [6] فيكون بذلك قد استخدم مصطلحاً بصرياً وهو العطف، ومصطلحاً كوفياً وهو النسق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح (النسق)من مصطلحات الخل يل أستاذ البصريين والكوفيين على السواء، وما نسبة هذا المصطلح للكوفيين إلاّ من قبيل كثرة استعمالهم له[7].

2- **الصفة والنعت:**

الصفةُ مصطلحٌ يقابله النعت عند الكوفيين[8].

---

(7) الجاثية:32.

(8) الطبراني، التفسير: 503/5.

(1) المائدة:69.

(2) الطبراني، التفسير: 425/2.

(3) النساء:24.

(4) الطبراني،التتفسير:217/2.

(5) القوزي، المصطلح: 169.

(6) عبابنة، تطور المصطلح، 174، والسامرائي، المدارس النحوية، 127، والجبالي، المصطلح: 173.

وقد ذكر الطبراني المصطلحين في كتابه، إلاّ أنّ مصطلح النعت تكرر في مواضع عديدة من كتابه، وما استخدم فيه مصطلح النعت إعرابه لقوله تعالى : "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لاَ تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الغَيْبِ"[1]؛ يقول : "عَالِمِ" بالكسر نعتٌ لقوله (وَرَبِّي)" [2] ومنه قوله تعالى : "يَا عِبَادِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ ولاَ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ"[3]، فـ(قوله (الَّذِينَ) موضعُ نصبٍ على النعت لَعِبَادي، لأنّ عبادي مُنَادَى مضاف"[4].

ومن ذكره للمصطلح البصري (الصفة) جاء في تفسيره لقوله تعالى : "اللهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُم الأَوَّلِينَ"[5]، فيقول: "ومَنْ قرأ (رَبْكُمْ) بالنصب فعلى صفة "أَحْسَنَ الخَالِقِينَ"[6]" [7].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ النعت ليس مصطلحاً كوفياً خالصاً، بل هو مشترك بين المدرستين، إذْ استعمل البصريون ثلاثة مصطلحات للتعبير عن النعت ، وهي : الصفة والنعت والوصف وإنْ تميّز به الكوفيون[8].

وبناءً على ذلك، فاستخدام الطبراني للمصطلح البصري بشكل كبير جداً في كتابه وقلة المصطلح الكوفي يدلُ بشكلٍ واضحٍ على نزعته البصريّة.

الآراء النحوية

إن اتباعَ النحوي آراء البصريين أو الكوفيين وميله لطرفٍ من الطرفين يُعدُّ دليلاً على هبنه، ولكن هذا ليس دليلاً قاطعاً، إلاّ أنّه يُشيرُ إليه، فالطبراني –كما مرّ في فصل المسائل النحوية -، أورد آراء المذهبين وأكثر منها، فتارةً يتبعُ رأي البصريين

---

(7) سبأ:3.

(8)الطبراني، التفسير: 225/5.

(1) الزخرف: 68-69.

(2) الطبراني، التفسير: 480/5

(3) الصافات: 126.

(4) الصافات: 125.

(5) الطبراني، التفسير: 321/5.

(6) عبابنة، تطور المصطلح: 174.

وأخرى رأي الكوفيين، وثالثة ينفرد برأيه وإنْ كان نادراً فطريقةُ ذكره للآراء النحويّة تختلف من مسألة إلى أخرى، فقد يذكر الرأيين ويختار الذي يوافق فكره، وقد لا يذكر إلاّ الرأي الذي يريدهُ.

ومن خلال تتبعي لآراء الطبراني وموازنتها بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وجدته يُكثر من الآراء البصريّة ويُعرض عن الآراء الكوفية في كثير من الأحيان، وإكثاره من الآراء البصرية يَنمُ عن ميله للمذهب البصري. ومن ذلك.

1- جواز إعمال (كأنْ) المخففة[1]:

اعتد الطبراني والبصريون على جواز هذه المسألة بقول الشاعر[2]:

مَصَدْرٍ مُشْرقٍ النَّحْرِ كأنْ ثَدْيَيهِ حُقّان

فـ(ثَدْيَيهِ) اسم (كأن) المخففة، و(حُقّان) خبرها

2- جواز مجيء خبر كان مصدراً مؤولاً:

أجاز الطبراني والبصريون هذه المسألة معتدين بقراءة الأعمش : "وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إلاَّ أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا..." [3] بالرفع على اسم كان والخبر ما بَعْدَ (إلاَّ)، أي (أنْ قَالُوا)... [4]

وغير ذلك من المسائل التي تم التنبيه عليها في موضعها، ولا مجال لذكرها تجنباً للتكرار.

وإضافةً لما سبق، فإن الطبراني يميلُ إلى التأويل في كثيرٍ من مسائله الأمر الذي يحتم علينا وسم منهجه بالمنهج المعياري، فقد ربط النحو بالمعنى والبلاغة وذلك نحو ما جاء في تفسيره لقراءة عبد الله"مُمّاً بُكماً عُمياً" بالنصب[5]، على

---

(1) الطبراني،التفسير: 459/3.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 135/2، وابن هشام، أوضح المسالك: 378/1، والأنباري، الإنصاف: 197/1.

(3) آل عمران: 147

(4) الطبراني، التفسير: 142/2.

(5) البقرة: 18.

معنى وتركهم كذلك، وقيل على الذم، وقيل على الحال "[1]} وكقوله تعالى : "فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ"[2]، فقال: "ونصب (قليلاً)على الحال، وقَيْلَ : على معنى صاروا قليلاً يؤمنون. وقيل معناه: إيمانهم بالله قليلٌ لأنّهم يؤمنون ببعضٍ ويكفرون ببعض، وانتصب (قليلاً) على هذا التأويل على معنى: إيماناً قليلاً يؤمنون"[3].

ما أنه يلجأ إلى تقليب الكلام على ما يحتمله من أوجهٍ ، فلا يكتفي بوجهٍ واحد، وفي ذلك بلاغةٌ وسعةٌ للغة وتوسيع للأفق، واستدعاء للمعاني ا لمختلفة التي يحتملها التعبير ولا يحدّ الذهن في معنى واحد.

من ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينض آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ شُهَدَاءَ للهِ وَلَو عَلَى أَنْفُسَكُمْ..." [4]، فقوله تعالى: "شُهَدَاء لله" نُصبَ على أحد ثلاثةِ أوجهٍ: أحدهماأنه خبرٌ ثانٍ، كما يُقال هذا حُلوٌ حامضٌ، والثاني : على الحال، كما يُقال :هذا زيدٌ راكباً . والثالثُ: على أنّه صفة القوّامين، فإنّ قوّامين نَكِرةٌ،وشهداءُ نكرةٌ،والنكرةُ تنعت بالنكرةِ ومعنى (شهداء لله) أي: شَهِدوا بالحق لله على ما كان من قريبٍ أو بعيدٍ"[5].

ومن الجوانب المعيارية والتحويلية التي ظهرت في منهجه ما يلي:

أ- التقديم (الرتبة)

ومما يمكن عدّه من هذا الباب كما مرَّ:

جواز تقديم معمول اسم الفعل، كما في قوله تعالى : "كِتَاب اللهِ عَلَيْكُم"[6]، فهو على تقدير: عليكم كِتابَ الله، أي: إلزموا كتاب الله[7].

---

(6) الطبراني، التفسير: 137/1.

(7) البقرة: 88.

(1) الطبراني، التفسير: 313/2.

(1) النساء: 135

(2) الطبراني،التفسير: 313/2

(3) النساء: 24

(4) الطبراني: التفسير: 2م217.

أجازة تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، كقوله تعالى : "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا"[1]، فخالصةً، حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وهو (لِذُكُورِنَا) [2].

3- تقديم نائب الفاعل على عامله. نحو قوله تعالى: "كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلاَ يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ"[3]، فرُفع (كِتَابٌ)، "على التقديم والتأخير يعني: أُنزلَ إليك كتابٌ، وهو القرانُ"[4].

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ إجازته للتقديم، إنما هو في باب حمل النص على ظاهره، واحترامه لروح النص وفي هذا نلمح وصفيّة الطبراني.

ب- **الإحلال**

ويُقصد بالإحلال: "وَضْعِ عُنْصرٍ موضعَ آخرَ في التركيب اللغوي، على أنْ يتضمّن مَعْنى ذلك العُنصر المحذوف، ومَعْنىً آخرَ جَديداً"[5].

ومما يُمكن عدّهُ من باب هذه المسألة ما يلي:

1- تضمين حرف معنى آخر:

ومنه مجيء (اللام) بمعنى (إلى) [6]، كما في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا للهِ وللرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ واعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ المَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ"[7]، فاللام في قوله (لِمَا) بمعنى (إلى)، وقوله: "وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ"[8].

---

(5) الأنعام: 139.

(6) الطبراني، التفسير: 115/3.

(1) الأعراف: 2.

(2) الطبراني، التفسير، 115/3.

(3) الحموز، الكوفيون: 196.

(4) الطبراني، التفسير: 250/3.

(5) الأنفال:24.

(6) الأنعام: 28.

ومنه مجيء (على) بمعنى (عند) [1]كما في قوله تعالى : "إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ، فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللهُ عَلَيهِم وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً"[2]، فإنَّ (على)في قوله تعالى : (عَلَى الله) بمعنى (عندَ)، أي إنّما التوبة عند الله.

من التضمين أيضاً قوله تعالى : "فَوَيْلٌ لِلقَاسِيَةِقُلُوبُهُم مِنْ ذِكْرِ اللهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ"[3]، على أنَّ "مِنْ" بمعنى "عَنْ"، فقوله (مِنْ ذِكر الله) أي، عَنْ ذكر الله"[4].

ومنه قوله تعالى : "وَأَنْزَلْنَا مِنَ المُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجَاً"[5]، على أنَ "(مِنْ) بمعنى (الباء)، فـ(مِنْ) معناها، (الباء) كأنّه قال بالمعصرات"[6].

2- تضمين فعل معنى آخر:

منه قوله تعالى : "وَإِذْ قُلْنَا لِلمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى واسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ"[7]، على أنّ (كَانَ) ضُمِّنَ معنى (صارَ)، والتقدير: "وصار من الكافرين"[8]. ومنه قوله تعالى: "فَكَانَ مِنَ المُغْرَقِينَ"[9].

ج- الحذف

ومما يُمكن حَمْلُهُ من باب الحذف –كما مرَّ- ما يلي:

1- حذف مفعولَ (يُريدُ)في قوله تعالى : "يُرِيدُ اللهُلِيُبَيِّنَ لَكُمْ"[10]، وتقديره: يريدُ الله أن يُبين لكم ما تحتاجون إلى معرفته من الحلال والحرام[1].

---

(7)الطبراني: 207/2.

(8) النساء: 17.

(1) الزمر: 22.

(2) الطبراني،التفسير: 370/5.

(3) النبأ: 14

(4) الطبراني، التفسير: 423/6.

(5) البقرة: 34.

(6) الطبراني، التفسير: 1م148.

(7) هود: 43.

(8) النساء: 26.

2- الميمُ في (اللهُمَّ) عِوَضٌ من حرف النداء المحذوف[2].

3-إجازة حذف خبر (إنّ)[3]، كقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ"[4].

4-وقُوع الجملة مفعولاً بقول مُقّدرٍ، كما في قوله تعالى: "فَنَادَتْهُ المَلاَئِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي المِحْرَابِ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى.." [5]، فقرأ عامر (إنّ الله يُبشرك" بكسر الهمزة على إضمار القول، لأن النداء قول[6].

والمسائل السابقة تدل على وجود جوانب معياريّة تحويليّة لديه، لأنَّ توهم المحذوفات، ونيتها من الجوانب المعيارية التحويلية [7]؛ وما لـ جوء الطبراني لهذه المحذوفات إلاّ مسايرةً للمذهب النحوي البصري.

د- العامل

يُعدُّ العاملَ الأساس الذي قام عليه النحو العربي، فما الرفعُ والنصب والجرُّ والجزمُ إلا مُسَبَّباتٌ لعواملٍ، فلرفع عامله وكذلك النصب والجر والجزم، فنقولُ مثلاً:رُفَع الفعل المضا رع، لأنه تجرد من الرافع والناصب، وقد اعتد الطبراني كثيراً بالعامل في تفسيره.

ومما يمكن عدّه من باب العامل ما يلي:

1-نصب المصدر "سبحانك" بفعل مقدر من جنس المصدر، نحو قوله تعالى: "قالوا سُبحَانَكَ لاَ عِلمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَمتَنَا"[8]، فـ"سبحانك" منصوبٌ على المصدر، أي نسبح سبحاناً"[9].

---

(9) الطبراني، التفسير، 2م122.

(10) الطبراني، التفسير: 32/2.

(11) انظر المسألة في مسائل النحو عند الطبراني .

(12) فصلت: 41.

(1) آل عمران: 39.

(2) الطبراني، التفسير: 43/2 و51.

(3) الحموز، الكوفيون: 179.

(4) البقرة: 32.

(5) الطبراني، التفسير: 147/1.

2-أثر الفعل يتعدى المفعول الأول، كقوله تعالى: "ومَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذكَرُ فِيهَا اسْمُهُ"[1]، فـ"قوله" (أنْ يُذْكَرُ) موضع (أن)نصبٌ على أ نّه مفعولٌ ثانٍ، لأنّ المنع يتعدى إلى مفعولين.." [2].

3-تقديرُ فعلٍ على نيّة تكرار الفعل:

ومن ذلك قوله تعالى : "إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرانَ عَلَى العَالَمِينَ. ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ"[3]، فـ(انتصب) (ذريّة) على البدل وقيل على التكرار، أي واصطفى ذريّة بعضها من بعض.." [4].

أن العاملَ في الاسم المنصوب على الاشتغال فعلٌ مُقدّرٌ يفسره ما بعده، كقوله تعالى:"إِنّا كُلَّ شيءٍ خلقناهُ بقدر "[5]، "انتصب (كلَّ) بفعلٍ مضمر يفسره الفعل الذي بعده نحو قولنا: زيداً ضربته"[6].

عاملُ النصبِ في التمييز هو خلوه من العامل فلما خلا نُصب[7].

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على الهادي الأمين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ،وبعد:

ففي ختام هذا البحث وبعد أن قضينا هذه الصفحات في دراسة الطبراني،واتجاهه النحوي في تفسيره ،يُحسن أن أُسجلَ هنا أهمَّ النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

---

(1) البقرة:114.

(2) الطبراني، التفسير: 230/1.

(3) آل عمران: 33-34.

(4) الطبراني، التفسير: 40/2.

(5) القمر: 49.

(6) الطبراني، التفسير: 392/4، 282/5، 162/6.

(7) الطبراني، التفسير: 86/2-87.

1-الطبراني يسيرُ على خُطى أسلوب المحدّثين ، حيث ينسب العلم لأهلهِ ،فغالباً يُشيرُ إلى معتمده في الفهم الذي يتبنّاهُ من أقوال السلف؛ فيذكر مَن يرجعُ إليه في ذلك، فكان غالبُ رجوعه إلى الفرّاء وابن النحاس ،والزجاج والأخفش وغيرهم مِن أهل المعاني والعربيّة ،وغالباً ما يُجملُ القولَ ،فيقول (قال المفسرون)،أو (قال بعضُ المفسرين)،أو (قال أهل التفسير)،هذا إذا لم يذكر العالِم الذي أخذ منه أو رَجعَ إليه.

2-للشواهد الشعرية أثرٌ واضحٌ في أسلوب الإمام الطبراني ،حيث أفاد إفادة واضحة منها في تقرير الوجهة النحوية أو البلاغيّة أو الدلاليّة التي تُعطي المعنى المراد على وجهه المقصود ،فيجده القارىء أنّه كثيرُ الاحتجاج بأشعار العرب،بقصد توضيح الألفاظ القرآنيّة ،وأنّه حين يتناول الإعراب يأتي بالشاهد الشعريّ حسب المناسبة ، وكذلك يفعل حين يتناول معنى غريب الألفاظ ،فيوضحُ لُغتها،ويُيسرُ معناها.

3- اعتدّ الطبراني كبقيّة النحاة بالسماع أصلاً من أصول النحو العربيّ في جميع المستويات ؛ النّحويّة ،والصرفيّة ،والصوتيّة ،والدلاليّة،وذلك بموارده المختلفة والمتمثلة في القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبويّ الشريف وكلام العرب : نظمهِ ونثره ،غير أنَّ القرآن الكريم والشّعرَ العربيّ قد احتلا المرتبة الأولى في نسبة الاحتجاج بهما.

4- القراءات القرآنيّة ؛فقد احتجّ بها في المستويات الصرفية والصوتيّة والنحويّة ،إذ أخذ بها جميعها،الصحيحة منها والشاذة ولم يرفض إلاّ القليل منها،كما احترم الحديث النبويّ الشريف ،واعتدّ به ،إلاّ أن اعتداه به كان قليلاً موازنةً مع القرآن والقراءات القرآنيّة والشعر ،واعتد كذلك بالنثر العربيّ،وأغلب نثره الذي أورده في تفسيره من الأمثال العربية والأقوال المأثورة.

5-اهتمّ الطبراني بالقياس و بنى كثيراً من قواعده عليه ؛فقاس على المسموع من الكلام العربيّ ،ثمّ أكثر من القياس النحويّ.

6-اهتمّ الطبراني بالعلل النحويّة اهتماماً كبيراً إذ هو من أشدِّ المدافعين عنها،فأكثر منها في تفسير الآراء النحوية وتوضيحها ،وكان يُصرح بأسمائها في

مواضع من كتابه ، نحو قوله في حذف همزة (نبيء) :" فمن همز فمعناهُ المُخْبِرُ :، من قول العرب ، أنبأ يُنْبِيءُ إنباءً ،ومن حذف الهمزة ،فإنَّهُ أرادهُ ، لكن حَذْفُهُ الهمزة طلباً للخفةِ ؛لكثرة استعمالها"

7-اعتدَّ الطبراني بالإجماع وكان م وقفهُ منه واضحاً ،وبنى قليلاً من قواعده عليه.

8-لم يعبّر الطبراني عن استصحاب الحال بهذا المصطلح .وإنما أسماه في كثير من المواضع بالأصل ، فاعتمد الأصلَ وبنى كثيراً من قواعده النحويّة عليه.

9-يبين لي من خلال هذه الدراسة أن الطبراني بصريّ النزعة ،فقد اتبع منهج علماء البصرةِ في كثير من المواضع ، إذْ أنَّ أغلبَ مصادرهِ ومصطلحاتِهِ وآرائهِ النحويّة بصريّة ، أمّا عن استخدام بعض مصطلحات الكوفيين ، فهي دليلٌ على علمه وسعة ثقافته.

10-أمّا عن شخصية الطبراني النحويّة ،فقد برزت من خلال مشاركتِهِ لبعض النحاةِ في آرائ هم ومصطلحاتهم ،وتطويعه النحو لتوضيح القضايا الفقهيّة الواردة في القرآن الكريم

المراجع

آل ياسين، محمد حسين (1980م)، **الدراسات اللغوية عند العرب في نهاية القرن الثالث الهجري**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1.

الأحوص،1998م ،**الديوان** ،تحقيق وشرح:سعدي ضنّاوي،دار صادر –بيروت.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت215هـ) (1981م)، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، ط2.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، (د.ت)،**تهذيب اللغة** ، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) (2006م)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السَّود، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط2.

الأشموني، (1998م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه:حسن حمد إسراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت430هـ)، (د.ت)، **كتاب ذكر أخبار أصبهان**، دار الكتاب الإسلامي.

الأصفهاني، الرَّاغب (1992م)،**مفردات ألفاظ القرآن** ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق- دار القلم، بيروت- الدّار الشامية، ط1.

الأفغاني، سعيد، (1951م)، **في أصول النحو العربي**، دمشق.

إلياس، منى (1985م)، **القياس في النحو ومعه تحقيق باب الشاذ من المسائل لأبي علي الفارسي**، دار الشروق، عمان، ط1.

امرؤ القيسبن حجر بن الحارث الكندي (2000م)، **الديوان** دار صادر - بيروت.

الأنباريو أالبركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)، (1971م)، **الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو** ، قدّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)، (1999م)، **أسرار العربية** تحقيق وتعليق :بركات يوسف هبّود - دار الأرقم، ط1.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)، (د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

الأنباري، أبو البربكا عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)، (د.ت)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء،** تحقيق: محمد أبو الفضل، دار النهضة القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1975م)، **من أسرار العربية،** مكتبة الأنجلو المصرية.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (1987م)، **صحيح لبلخاري، الجامع الصحيح المختصر،** تحقيق: مصطفى ديب، دار ابن كثير اليمامة بيروت ط3.

بروكلمان، كارل (1961م)، **تاريخ الأدب العربي،** ترجمة عبد الحليم النجار، مصر - دار المعارف.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1979م)، **خزانة الأدب ولبُ لُباب لسان العرب،** تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط2.

البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (ت 463هـ)، د.ت، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ**دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

التهانوي، محمد علي، (1996م)**موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،** تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان- بيروت- لبنان.ط1.

التوحيدي ،أبو حيان ، د . ت، **الإمتاع والمؤانسة**،تحقيق:أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت- لبنان، منشورات مكتبة الحياة.

أبو جاد،صالح محمد علي، (2007م)، **تعلم التفكير النظرية والتطبيق**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.ط1.

الجبوري، يحيى، **شعر المتوكّل الليثي**، مكتبة الأندلس، بغداد.

الجرجاني، علي بن محمد (1992م)، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الابياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2.

جروان، فتحي، (1994م)، **الإبداع مفهومه معاييره مكوناته نظرياته خصائصه مراحل قياسه وتدريبه**، دار الفكر، عمان- الأردن. ط1.

الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (ت833هـ)، (1998م)، **النشر في القراءات العشر**،قدّم له :علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط.

الجُمحي، ابن سلام (ت231هـ)، (1952م)،**طبقات فحول الشعراء**، دار المعارف- مصر.

ابن جني، أبو الف تح عُثمان بن جني (ت392هـ)، (2003م)، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورا :علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2.

ابن جني، أبو الفتح عُثمان بن جني (ت392هـ)، (1979م)، **اللمع في العربية**، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عُثمان بن جني (ت392هـ)، (1985م)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط1.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، د . ت، **الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)**، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطّار، مطابع دار الكتاب العربي- مصر.

ابن الحاجب،أبو عمرو عثمان بن الحاجب،**آمالي الحاجب**،دراسة وتحقيق،فخر صالح سليمان قدارة،دار عمار عمان-الأردن،دار الجيل بيروت-لبنان.

حبيب، مجدي، (2003م)، **اتجاهات حديثه في تعليم التفكير استراتيجيات مستقبليّة للألفية الجديدة**، دار الفكر العربي- القاهرة، ط1.

الحجاج، إحياء عادل (2003م)، **رضىالدين الاستربادي نحوياً**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

الحجوج، محمد عبد الرحمن حسن (2002م)، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً**، رسالة ماجستير- جامعة مؤتة.

حديثي، خديجة، (1974م)**الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت.

حديثي، خديجة، **المدارس النحويّة**، اربد-الأردن، دار الأمل، ط3.

حسان، تمام، (1982م)**الأصول دراسة أبيستمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب**، الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

حسانين، عفاف، (1996م)، **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية.

الحطيئة، (1981م)، **الديوان**، شرح:أبي سعيد السكري، دار صادر-بيروت.

الحموز، عبد الفتاح، (1997م)، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر**، عمان- الأردن، دار عمّار، ط1.

الحموز، عبد الفتاح، د.ت، **ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من المسائل**، دار عمان، ط1.

الحموز، عبد الفتاح ، (1993م)، **ظاهرة التغليب في العربية ظاهرة لغوية اجتماعية**، ط1.

الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحيّ ابن العماد الحنبلي، (ت1089هـ)، د.ت، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

أبو حيان، تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي الحنفي النحوي، (ت749هـ)، (1990م)، **البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط2.

أبن خالويه، د.ت، **المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عالم الكتب.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ)، د.ت، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت.

الخوارزمي، القاسم بن الحسين، (1990م)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العربي الإسلامي، ط1.

الداودي، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (ت945هـ)، (1983م)، **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1.

الدمياطي، أحمد عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء، (ت1117هـ)، د.ت، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، دار الندوة الجديدة، بيروت- لبنان.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد (ت748هـ)، د. ت، **تذكرة الحُفاظ**، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد (ت748هـ)، د.ت، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة- بيروت.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد (ت748هـ)، د. ت، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة- بيروت- لبنان.

الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، 01967م)، **مختار الصحاح**، دار الكتب العربي، بيروت- لبنان، ط1.

الراعي النميري، عبيد بن حُصين (ت90هـ)، (1980م)، **الدّيوان**، جمعه وحققه راينهرت فاييرت- بيروت.

الرقيات،عبيد الله بن قيس، 1958،**الديوان**،تحقيق وشرح:محمد يوسف نجم،دار صادر-بيروت.

الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى، د . ت، **رسالتان في اللغة**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان- الأردن.

الزبيدي، سعيد جاسم، (1997م)، **القياس في النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (1976م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، د.ت، **كتاب الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن مبارك، تقديم شوقي ضيف، بيروت - لبنان، شركة الفجر العربي.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، د.ت، **كتاب الجمل في النحو**، حققه وقدّم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت340هـ)،(1984م)، **كتاب حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، (1984م)، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، التراث العربي- الكويت.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، د .ت، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، (ت538هـ)، د.ت، **الكشّاف**، دار المعرفة،بيروت- لبنان.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، د.ت، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة.

السامرائي، إبراهيم، (1987م)، **المدارس النحويّة أسطورةٌ وواقع**، عمان- دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1.

السامرائي، إبراهيم، (1994م)، **من سعة العربية**، دار الجيل- بيروتن ط1.

السلمي ،خفاف**شعر خُفاف بن ندبة السلمي** ،جمعه وحققه :نوري حمودي القيسي،مطبعة المعارف –بغداد.

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم محمد بن منصور التميمي، (ت562هـ)، د.ت، **الأنساب**، تحقيق: محمد عوامة، بيروت- لبنان.

السويح، محمد عاشور، (1986م)، **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ط1.

السمين الحلبي، احمد بن يوسف، 1994، **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد معوّض وآخرون، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1.

سيبويه، (ت180هـ)، (1983م، 1991م)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل- بيروت، وعالم الكتب، ط1، ط3.

سيبويه، (ت180هـ)، (2004م)، **الكتاب**، تصنيف وتحقيق: محمد كاظم البكاء مؤسسة الرسالة، دار النشر، ط1.

السيد، عبد الرحمن، د .ت**مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطوّرها**، مصر، دار المعارف، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911م)، (1998م)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1.

السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911م)، (2006م)، **همع الهوامع في شرح الجوامع** ، إعداد: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1.

الشاعر، حسن موسى، (1980م)، **النحاة والحديث النبوي**، وزارة الثقافة والشباب، ط1.

الشاوي، يحيى بن محمد أبي زكريا المغربي، د .ت، **إرتقاء السّيادة لحضرة شاه زادة في أصول النحو**، تقديم وتحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعد علي.

الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، (1978م)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط1.

صافي،محمود،**الجدول في إعراب القرآن**،دار الرشيد مؤسسة الإيمان-مشق ط4.

صالح، قاسم محمد، (2007م)**ظاهرة الحمل على الـ جوار المنفصل في النحو**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (3)، العدد(2).

الصبّان، محمد علي، (ت1206هـ)، د. ت، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، القاهرة- دار إحياء الكتب العربية.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، (ت360هـ)، (2008م)، **التفسير الكبير تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: هشام بن عبد الكريم البدراني الموصلي، دار الكتاب الثقافي، اربد –الأردن، ط1.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت310هـ)، (1984م)، **جامع البيان عن تأويل أي القرآن**، دار الفكر.

الطعّان، هاشم، د .ت، **ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي**، وزارة الثقافة والإعلام- بغداد.

ابن طُفيل،عامر،1982م،**الديوان**،دار بيروت-لبنان

الطنطاوي،محمد(د.ت)،**نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ،تعليق:عبد العظيم النّساوي ،ومحمد عبد الرحمن كردي.

عبابنة،يحيى،2006م،**تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**،دارا للكتاب العالمي ،عمان الأردن،عالم الكتب الحديث،اربد - الأردن ،ط1.

أبو العتاهية،1980م،**الديوان**،دار صادر -بيروت

العجلوني، إسماعيل، (1983م)، **كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس**، أشرف على طبعه وتصحيحه : أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، ط3.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله ، د.ت، **تهذيب تاريخ دمشق**، رتبه وصححه: الشيخ عبد القادر أفندي.

العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، (1994م)، **تهذيب التهذيب**، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

عفيفي، أحمد، (1996م)، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، القاهرة الدار المصرية اللبنانية، ط1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني ا لمصري، (ت769هـ)، د.ت،**شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان.

العُكبريأبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت 616 هـ)، (1987م)، **التبيان في إعراب القرآن** ، تحقيق:علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت- لبنان.

العُكبريبو أالبقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت 616 هـ)،**اللباب في علل البناء والإعراب**،تحقيقغبد الاله نبهان،دار الفكر المعاصر،بيروت -لبنان ،دار الفكر ،دمشق-سورية ط1.

علي بن أبي طالب، د .ت، **الدّيوان**، تحقيق: محمد عبد المنعم الخفاجي، دار ابن زيدون، بيروت- لبنان.

عمرو بن أبي ربيعة، (ت93هـ)، (1988م)**شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط4.

عنترة، (1995م)، **شرح ديوان عنترة**، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

عيد، محمد، (1978م) **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة.

ابن فارس، أبو الحسين بن أحمد 2007م**الصاحبي في فقه اللغة** ،تحقيق :أحمد حسن،دارالكتب العلمية.

ابن فارس، أبو الحسـ ين بن أحمد، (1991م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، (1980م)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1985م)،**الجمل في النحو** ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1.

الفرزدق، (1960م)، **الديوان**، دار صادر، دار بيروت.

فــوّال،عزيزة،1992م ،**المعجــم المفــصل فــي النحــو العربــي**،دار الكتــب العلمية،بيروت-لبنان ،ط1.

الفيروز أبادي، (1978م)، **القاموس المحيط**، دار الفكر- بيروت.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المُقري (770هـ)، د.ت، **المصباح المنير فــي غريب الشرح الكبير للرافعي**، المكتبة العلميّة، بيروت-لبنان.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنــصاري، (1985م)، **الجــامع لأحكــام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

القرطبي، ابن مضاء، د .ت، **الرّد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2.

القفطي،جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف، 1986م ،**إنباه الرواة علــى أنبــاء النحاة**،تحقيق:محمد أبــو الفــضل إبراهيم،بيــروت -لبنان،مؤســسة الكتــب الثقافيّة.ط1.

القوزي،عوض أحمد ، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آواخر القرن الثالث الهجري**،عمادة شؤون المكتبات،جامعة الرياض،الرياض -المملكــة العربيــة السعودية.

القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأز دي (ت456هـ)، (1988م)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقــده**، تحقيق: محمد محيي الــدين عبــد الحميد، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط5.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1974م)، **الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها**،تحقيق: محيي الدين رمضان.

ابن القيم الجوز يّة، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبــد الله (ت751هـ)، (1996م)،**بدائع الفوائد** ، تحقيقك هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميــد العدوي وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1.

كُثير ،عزة،**ديوان كُثير عزة**،شرح:قدري مايو،دار الجيل-بيروت،ط1.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (1993م)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3.

ابن كمال باشا، (1999م)، **رسالة في تحقيق التغليب ضمن رسالتان في لغة القرآن**، تقديم وتحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، دار الفكر- عمان، ط1.

لبيد بن ربيعة، د .ت، **الدّيوان**، اعتنى بهخَمْدُو طماش، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

مارازانو وآخرون، (2004م)، **أبعاد التفكير**، ترجمة: يعقوب حسين نشوان ومحمد صالح خطاب، ط2.

مازن،مبارك،**النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها**،دار الفكر-بيروت.

المَالِقيّ، أحمد بن عبد النور المَالَقيّ، (ت702هـ)، (1985م) **رصَفُ المباني في شَرْحِ حُروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم- دمشق،ط2.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، (ت672هـ)، (2001م)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان،ط1.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ)، (2000م)،**شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت،ط1.

ابن مجاهد، د .ت**كتاب السبعة في القراءات** ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3.

المخزومي،مهدي،1958**مدوسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** ،مصر مطبعة البابي الحلبي ط2

المرادي، الحسن بن قاسم، (1992م)، **الجني الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1.

مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية.

معمار، صلاح صالح، (2006م)، **علم التفكير**، دار ديبونو للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

مغالسة، محمود حسني، (1979م)،**احتجاج النحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثالثة العدد (3-4).

أبو المكارم، علي، د .ت، **أصول التفكير النحوي**،منشورات الجامعة الليبيّة - كليّة التربية.

مكرم، عبد العال، وأحمد مختار عمر، (1982م)،**معجم القراءات القرآنية**، مطبوعات جامعة الكويت، ط1.

الملخ، حسن خمـ يس، (2000م)، **نظريّة الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1.

الملخ، حسن خميس، (2000م)، **نظريّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، د .ت، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، (ت518هـ)، (1955م)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السُّنة المحمدية، القاهرة.

نحلة، محمود أحمد، (1987م)، **أصول النحو العربي**، بيروت- لبنان، ط1.

النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بـ ن إسماعيل، (ت338هـ)، (2001م)، **إعراب القرآن**، علّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1.

الهروي،علي بن محمد النحوي الهروي، 1981م ،**كتاب الأُزهية في علم الحروف**، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هــشام الأنصاري المصري، (ت761هــ). **أوضح المسالك إلىألفية بــن مالــك** ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت- لبنان.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بـ ن أحمد بن عبد الله بن هــشام الأنصاري المصري، (ت761هــ)، (1998م)، **شرح قطــر النــدى وبــل الصدّى**، تحقيق:عرفان مِطْرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هــشام الأنصاري المصري، (ت761هــ)، د.ت، **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة.

ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، د .ت، **علل النحو**، تحقيق ودراسة محمود جاسم الدّرويش.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش النحوي، (ت643هــ)، د.ت، **شرح المفصل**، عــالم الكتب- بيروت.

المعلومات الشخصية

الاسم : رانية فرحان صالح السقرات

الكلية : الآداب

التخصص : دكتوراة في اللغة العربية

السنة : 2010

العنوان البريدي :

الهاتف النقال : 0795935743

الهاتف الارضي : 032243649

الفاكس :

البريد الالكتروني : rania-s@maktoob.com